

اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية

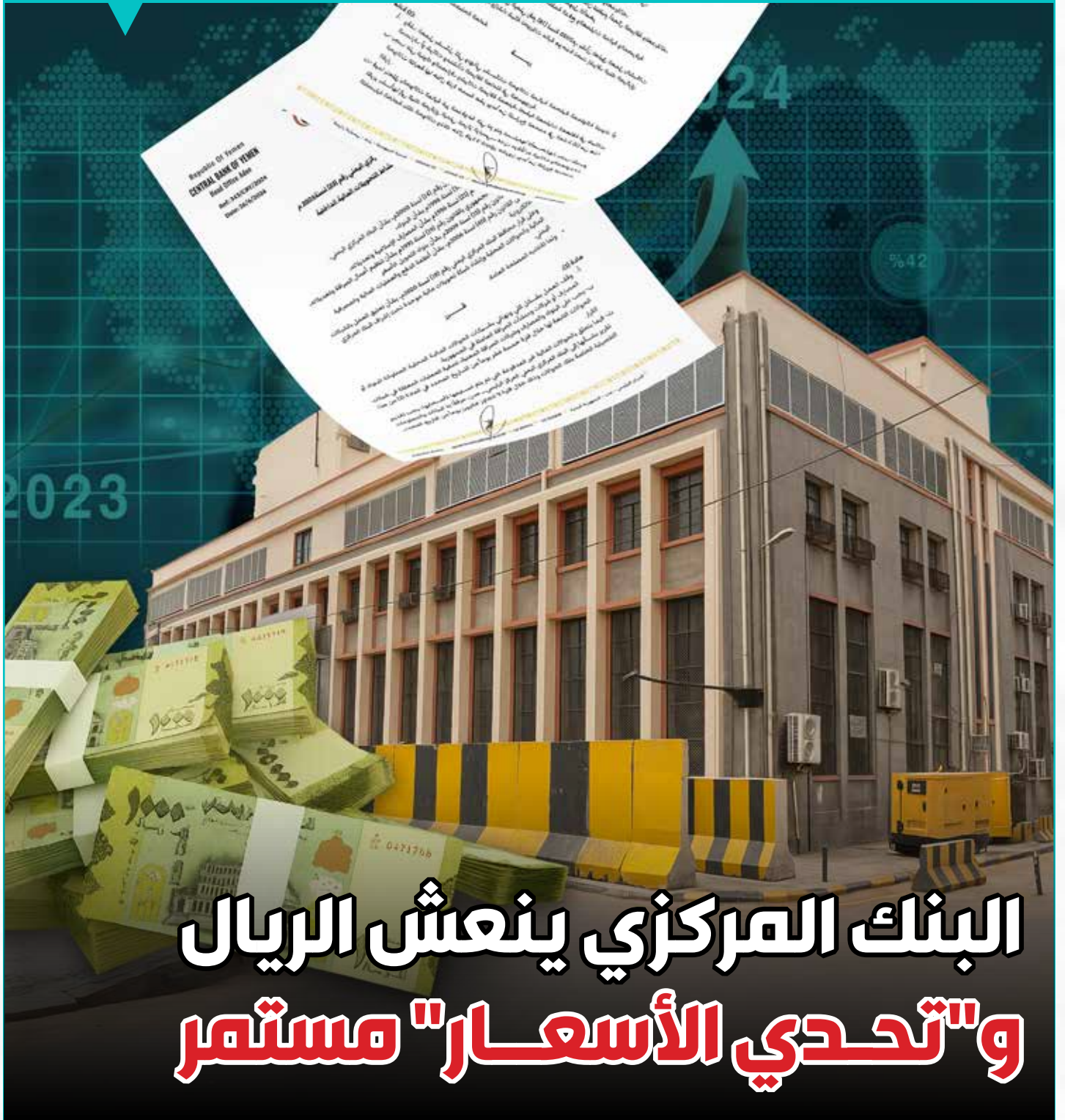
العدد (43) أغسطس 2025م | السنة الرابعة

شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرابطة الاقتصادية



ملف العدد < ص 16, 17



البنك المركزي ينعش الريال و"تحدي الأسعار" مستمر

عدن - اليمن Economista.967@gmail.com
[facebook.com/107194314898407](https://www.facebook.com/107194314898407) www.eaf-ye.com

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاوله النشاط الأهلي
رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

محتويات العدد

شروط النشر في المجلة
07

من نحن
06

افتتاحية العدد
04

هيئة التحرير
03

أسعار الصرف

12 ◀ تحليل أسعار الصرف لشهر يوليو

33 ◀ تحليل أسعار السلع لشهر يوليو

مقالات اقتصادية

- حكاية الريالين حين يصبح الوطن عملتين (الانقسام النقدي، والحر ب الاقتصادية في اليمن) - د. أحمد مبارك بشير..... ◀ 37
- هل لا زالت الأسباب قائمة لاتباع نظام سعر الصرف المعموم ◀ 50
- انهيار العملة اليمنية الأسباب والعلاج ◀ 52
- إمكانية استخدام الغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية في عدن ◀ 54
- البلدة - ظاهرة طبيعية موسمية تنعش السواحل اليمنية ◀ 45

من أوراق عمل ورش الرابطة

■ السياسة المالية والنقدية وأثرها على القطاع الخاص

د/ نهى عمر العبد شرويط ◀ 60

الاقتصاد والناس

- أزمة تمويل الأزمة الإنسانية في اليمن - د. حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... ◀ 76

تطورات اقتصادية

- بيان صحفي صادر عن البنك المركزي عدن..... ◀ 16
- قرار رئيس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات..... ◀ 17
- تطورات متسارعة في أسعار الصرف - د. نهال عكبور..... ◀ 19
- إيجابيات وسلبيات وتحديات وصعوبات قرار رئيس الوزراء رقم 9 لعام 2025م بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات - أ.د/ جلال حاتم..... ◀ 20
- تعافي العملة المحلية: إجراءات فعالة ونتائج إيجابية تعكس جهود الحكومة والبنك المركزي - د. محمد المفلي..... ◀ 24
- تساؤلات كثيرة حول مدى صمود قرارات الحكومة والبنك المركزي - فهمي باضاوي... ◀ 27
- لغز الريال في عدن (الصدمة الإدارية بقيادة البنك المركزي) د. أحمد مبارك بشير..... ◀ 29



هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

مستشارو هيئة التحرير:

د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيبا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

أعضاء هيئة التحرير:

أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

الإخراج الفني:

حسين سيف الأنعمي



د. جلال حاتم
مستشار هيئة التحرير

حين يئنُّ الاقتصاد ترتجف الأوطان: نحو طريقٍ للخروج من الأزمة

مرتكزاتها ما يلي:

1- تثبيت سعر الصرف واستعادة الانضباط المالي طالما أن هناك غياباً لشروط ومتطلبات السوق الحر، وذلك بإتباع سياسة نقدية متماسكة وإدارة رشيدة للعملة الأجنبية، ومراجعة الإنفاق العام والقضاء على الهدر. فالأسعار وسعر الصرف لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي، بل تتأثر بتشوهات هيكلية، وفساد، وتدخلات و"مؤامرات" سياسية، فأصبح سعر الصرف عرضة للمضاربات والهلع، لا بفعل العرض والطلب الحقيقي

2- استعادة الثقة من خلال اعتماد الحوكمة بحدودها الدنيا على الأقل، تبدأ بتعزيز استقلالية المؤسسات الرقابية، خاصة في إدارة المالية العامة، والضرائب، والمشتريات الحكومية

3- الاستثمار في القطاعات الخدمية الحيوية من خلال إعطاء أولوية للتمويل في قطاعات الكهرباء والتعليم

غير أن هذه الأزمة ليست وليدة اللحظة، بل هو نتاج تراكمات بفعل سوء الإدارة في البنى الفوقية انعكست سلباً على معظم الإدارات في مختلف مؤسسات الدولة، وإلى تسييس الاقتصاد، وغياب الحوكمة الرشيدة، و"استسلام" لواقع سيء صار الحديث فيه عن الخطط والميزانيات والتقارير المالية السنوية شيئاً من الكماليات لا حاجة للدولة لها، دون أدنى محاولة "جادة" لحل المشكلات الأساسية رغم أن الجميع يعرف أسبابها

لقد تفتشى الفساد في ظل فراغ مؤسسي فعلي، وبقي المواطن البسيط وحده ليدفع الثمن الأكبر

إن ما نحتاجه اليوم ليس شعارات ولا مسكنات مؤقتة، بل خطة إنقاذ وطنية شاملة، تستند إلى مبادئ اقتصادية سليمة، وإرادة سياسية شجاعة تستوعب الواقع والمتغيرات على الأرض. نحن بحاجة إلى خارطة طريق للإنقاذ الاقتصادي، تكون أبرز

”

■ في الآونة الأخيرة، أخذ الريال اليمني في المناطق المحررة يتهاوى يوماً إثر يوم وبوتيرة متسارعة. وما كان يكفي لشراء احتياجات يومية، لم يعد يؤمن ما يكفي حتى لوجبة "متواضعة" واحدة

تتصاعد الأسعار على نحو جنوني، لتقضي على ما تبقى من قدرة شرائية للمواطن، فيما تبخرت الطبقة الوسطى في المجتمع، وصار الحديث عنها ضرباً من الماضي أو الخيال، لتتسع أمام أعيننا مساحة الفقر أكثر فأكثر

وفي مقابل ذلك، يزداد عجز "الدولة" في المناطق المحررة في تقديم أبسط الخدمات الأساسية؛ الكهرباء، المياه، التعليم، الرعاية الصحية، كلها تدهورت إلى مستويات مؤسفة، حتى بات النظر إليها كمن ينظر إلى رفاة نادرة.



والصحة عبر شراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإطلاق خطة وطنية لإتقاذ الكهرباء، تركز على الطاقة التقليدية والطاقة الشمسية والحلول اللامركزية لتقليل الاعتماد على البنية التقليدية المتهاككة

5- تمكين القطاع الخاص وتحفيز الاستثمار المحلي، وهذا لن يتأتى إلا بتحسين بيئة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات، وتسهيل الوصول إلى التمويل، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وهنا يمكن الإشارة إلى إنشاء صناديق لريادة الأعمال والابتكار لاحتضان أفكار الشباب وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية. وهنا نشير إلى أهمية تعظيم الاستفادة من تحويلات المغتربين واستثماراتهم عبر أدوات مالية آمنة، وضمانات استثمارية مشجعة من جهة، وتركيز الجهود على قطاعات ذات ميزة نسبية مثل: الزراعة، الثروة السمكية، السياحة، الخدمات الرقمية، والخدمات اللوجستية من جهة أخرى

أخيراً.. حان وقت أن ندرك بأن الاقتصاد ليس مجرد أرقام، بل هو شريان حياة الدولة، وركيزة استقرارها، ومصدر كرامة مواطنيها. وكُننا نعلم بأن الطريق صوب الإصلاح طويل وشاقٌ ومحفوفٌ بالمخاطر والصعوبات والتحديات، لكن في المقابل يجب أن ندرك بأن الاستمرار على هذا المسار الحالي المنهار هو أكثر كلفةً وتهديداً وخطراً

لم يعد بالإمكان التعلق بالحلول السهلة. المطلوب هو إصلاحات جذرية ومؤلمة، لكنها حتمية، وتستند إلى الواقعية والانضباط والتوافق الوطني. لم يفت الأوان بعد، لكن التأخر أكثر سيجعل الكلفة باهظةً وربما غير قابلة للعلاج فانبداً الآن، فالغد لا ينتظر، والمستقبل آتٍ لا محالة

24/ يوليو / 2025

من نحن؟

الأهداف:



- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تساهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقديم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتائج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة وغيرهم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.
- إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع... الخ

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

تسعى الرابطة أن تكون منبراً اقتصادياً لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي



نبذة عن التأسيس:



الرسالة:



الرؤية:



القيم:



قواعد النشر

في مجلة الرابطة الاقتصادية:

- 1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
- 2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
- 3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
- 4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
 - مقالات اقتصادية
 - تطورات اقتصادية حديثة.
 - الاقتصاد والناس.
- 5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمة.
- 6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
- 7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
- 8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

هيئة التحرير



تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الإلكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600) وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		أولاً: عرض سعر شهري
السعر (ريال يمني)	الحجم	ري
80000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
80000	صفحة كاملة	الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ 3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
80000	صفحة كاملة	الصفحة الأخيرة المخصصة للإعلان
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
65000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
55000	صفحة كاملة	الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
45000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ 3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
65000	صفحة كاملة	الصفحة الأخيرة المخصصة للإعلان
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
60000	صفحة كاملة	الإعلان في الصفحة الأولى
50000	صفحة كاملة	الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان
40000	صفحة كاملة	الصفحات ما بعد الـ 3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان
60000	صفحة كاملة	الصفحة الأخيرة المخصصة للإعلان



السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة



شركة تابتادن للتجارة
TAIBAT ADEN TRADING CO.

مدين - شارع التسعين - بوم القطيف

info@taibataden.com

Facebook: TaibAdenTrading, Twitter: TaibAdenCo, Instagram: TaibAdenCo

www.taibataden.com

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي



الرقم المجاني
8000818

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com



أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شَاهِين
SHAHEEN



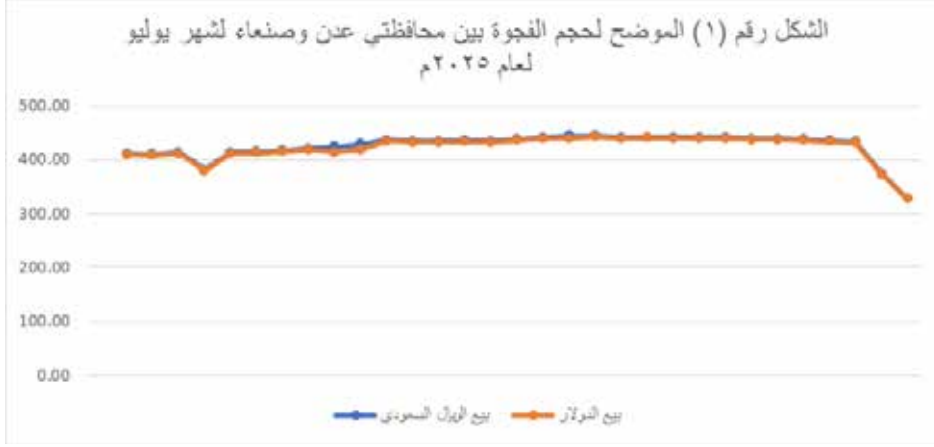
صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر يوليو 2025

تقرير أسعار

إعداد:

د. نهال علي عكبور

رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة



أولاً: حركة أسعار صرف الريال اليمني مقابل الريال السعودي والدولار لشهر يوليو 2025م:

ارتفع سعر الصرف للعملات الأجنبية خلال شهر يوليو لعام 2025م محملاً معه أعباء ارتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية الذي أصبحت تشكل عائق عند العديد من الأسر إذ أصبحت تلغي بها وجبات وليس سلع كمالية فقط

إذ ارتفع إلى أقصى حدود له 764 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و2914 ريال يمني مقابل الدولار، إذ بلغ متوسط الشهر بحوالي 736.52 ريال يمني مقابل الريال السعودي، و2808.7 ريال يمني مقابل الدولار. بنسبة زيادة 6% عما كانت عليه

حينها اتخذ البنك المركزي جملة من القرارات الذي عملت على خفض

/ صنعاء، وبعد تدخل البنك المركزي اليمني عدن انخفضت الفجوة إلى أدنى حدوده بحوالي %327.1.

ثالثاً: المزاد المعلن خلال شهر يوليو 2025م:

خلال شهر يوليو تم تنفيذ مزاد معلن واحد في تاريخ 8 يوليو بأعلى سعر عطاء بلغ 2748 ريال يمني مقابل الدولار وأدنى حد له 2707 ريال يمني مقابل الدولار، وبسعر إرساء حدد بحوالي 2707 ريال يمني مقابل الدولار، بقيمة 30 مليون دولار، تم قبول 1772000 دولار أي ما يعادل 5 مليار ريال يمني مقابل الدولار، وبلغت نسبة التغطية بمعدل %57 ونسبة تخصيص %100.

سعر الصرف ومنها تثبيت سعر الصرف إذ حدد في تاريخ 26 يوليو أعلى حد للشراء 755 ريال يمني مقابل الريال السعودي، وأعلى حد للبيع بحوالي 757 ريال يمني مقابل الريال السعودي ولا مانع من البيع والشراء نزولاً إلى أن بلغ في تاريخ 31 يوليو بحوالي 530 ريال يمني مقابل الريال السعودي في الشراء و570 ريال يمني مقابل الريال السعودي في حالة البيع

ثانياً: الفجوة بين المحافظتين عدن / صنعاء:

كما هو الملاحظ عليه أن حجم الفجوة ارتفع إلى أقصى حدود له 441% وحاملاً معه مضاعفات رسوم التحويل بين المحافظتين عدن

جدول رقم (2) رصد عمليات المزادات لشهر يوليو لعام 2025م

رقم المزاد	التاريخ	أعلى سعر عطاء	أدنى سعر عطاء	سعر الإرساء	قيمة المزاد المعلن عنه بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالدولار	قيمة العطاءات المقبولة بالريال اليمني	نسبة التغطية	نسبة التخصيص
(15/2025)	08 يوليو	2748	2707	2707	30,000,000	1,772,000	4,796,804,000	57%	100%

المصدر: البنك المركزي اليمني عدن

إعداد: رئيس رصد وتحليل مؤسسة الرابطة الاقتصادية

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر يوليو لعام 2025م

أسعار السوق - محافظة صنعاء

أسعار السوق - محافظة عدن

الدولار		الريال السعودي		الدولار		الريال السعودي		البيانات
البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	
537	535	140.2	139.8	2735	2720	717	715	يوليو 01
537	535	140.2	139.8	2731	2712	716	713	يوليو 02
537	534	140.2	139.8	2742	2728	719	717	يوليو 03
537	534	140.2	139.8	2742	2728	719	717	يوليو 04
537	534	140.2	139.8	2750	2735	721	718	يوليو 05
537	534	140.2	139.8	2754	2739	722	720	يوليو 06
537	534	140.2	139.8	2769	2754	726	724	يوليو 07
537	534	140.2	139.8	2784	2770	730	728	يوليو 08
545	544	140.2	139.8	2804	2785	735	732	يوليو 09
545	544	140.2	139.8	2826	2808	741	741	يوليو 10
537	534	140.2	139.8	2872	2849	753	749	يوليو 11
537	534	140.2	139.8	2861	2834	750	745	يوليو 12
537	534	140.2	139.8	2857	2838	749	746	يوليو 13
537	534	140.2	139.8	2865	2846	751	748	يوليو 14
537	534	140.2	139.8	2861	2846	750	748	يوليو 15
537	534	140.2	139.8	2880	2861	755	752	يوليو 16
537	534	140.2	139.8	2899	2884	760	758	يوليو 17
537	534	140.2	139.8	2895	2895	764	761	يوليو 18
537	534	140.2	139.8	2914	2895	764	761	يوليو 19
537	534	140.2	139.8	2899	2880	760	757	يوليو 20
537	534	140.2	139.8	2903	2884	760	757	يوليو 21
537	534	140.2	139.8	2899	2880	760	757	يوليو 22
537	534	140.2	139.8	2899	2880	760	757	يوليو 23
537	534	140.2	139.8	2899	2880	760	757	يوليو 24
537	534	140.2	139.8	2887	2872	757	755	يوليو 25
537	534	140.2	139.8	2887	2872	757	755	يوليو 26
537	534	140.2	139.8	2880	2865	755	753	يوليو 27
537	534	140.2	139.8	2865	2846	751	748	يوليو 28
537	534	140.2	139.8	2853	2830	748	744	يوليو 29
537	534	140.2	139.8	2536	2492	665	655	يوليو 30
536	534	140.2	139.9	2174	2016	570	530	يوليو 31



THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة أولاد زعليل للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghil Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.



ELECTROMECHA

Electromechanical Engineering & Contracting Co. S.R.L.





”
تطورات
اقتصادية

بيان صحفي للبنك المركزي - عدن



تابع البنك المركزي اليمني إعلان ميليشيات الحوثي الإرهابية، عبر فرع البنك المركزي المُستولى عليه من قبلها في العاصمة المحتلة صنعاء، عن صكّ عملة معدنية مزوّرة من فئة الخمسين ريالاً وإنزالها للتداول في مناطق سيطرتها

وإذ يرفض البنك المركزي اليمني هذا الفعل العيثي التدميري الصادر عن كيان غير قانوني، فإنه يؤكد أن هذا التصرف غير المسؤول يُعد استمراراً للحرب الاقتصادية التي تمارسها الميليشيات الإجرامية على الشعب اليمني، وإمعاناً في نهب مقدرات ومدخرات المواطنين لتمويل شبكاتها المشبوهة بمبالغ مهولة دون أي غطاء قانوني أو نقدي

ويكرر البنك المركزي اليمني تحذيره لجميع المواطنين وفروع البنوك وشركات الصرافة وقطاع الأعمال في مناطق سيطرة الميليشيات، والتي تمارس الأنشطة المستتناة والمسموح بها في إطار العقوبات الدولية الصادرة بحق الميليشيات، من التعامل بالعملة المزوّرة - سواء الجديدة أو القديمة - التي سبق للبنك التحذير من التعامل بها أو قبولها في أي معاملات أو تسويات مالية، تفادياً لوقوعهم تحت طائلة العقوبات؛ أولاً لتعاملهم بعملة مزوّرة صادرة عن كيان غير شرعي، وثانياً لتعاملهم مع جماعة مصنفة ضمن قوائم الإرهاب العالمي كما يود البنك المركزي اليمني التأكيد على ما يلي:

1. إن هذا الفعل التصعيدي الخطير من قبل ميليشيات الحوثي يُطرح بإعلان 23 يوليو 2024 الصادر عن

المسؤول من قبل الميليشيات، والوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم المرافقة والممهدة للإعلان. كما يؤكد البنك أن ميليشيا الحوثي الإرهابية تتحمل المسؤولية الكاملة عن جميع العواقب والإجراءات المترتبة على هذا التصعيد الخطير وممارساتها غير القانونية وغير المسؤولة، وأن البنك سيمارس واجباته الدستورية وحقه القانوني في حماية العملة الوطنية، ومدخرات المواطنين، وأمن وسلامة الاقتصاد الوطني، بكافة الوسائل القانونية المتاحة

4. يدعو البنك المركزي اليمني رجال المال والأعمال، والبنوك، وشركات الصرافة في مناطق سيطرة الميليشيات، إلى المسارعة في اتخاذ الخطوات الضرورية لحماية كياناتهم، ورؤوس أموالهم، واستثماراتهم، والحفاظ على ما تبقى من أموالهم، بعد أن نهبت الميليشيات أموال الشبكات المالية الواقعة تحت سيطرتها وبددتها داخلياً وخارجياً، وذلك بما يحقق المصلحة الاقتصادية العامة والخاصة، ويجنبهم الوقوع تحت طائلة العقوبات الدولية

المبعوث الدولي، والذي تم برعاية إقليمية ودولية

2. في الوقت الذي نفذت فيه الحكومة اليمنية والبنك المركزي جميع الالتزامات المنصوص عليها في الإعلان، ومارست أقصى درجات ضبط النفس بعدم التصعيد رغم كل الاستفزازات والتجاوزات من قبل الميليشيات وفي مختلف المجالات، لم تلتزم ميليشيات الحوثي الإرهابية بأي بند من بنود الإعلان الصادر عن المبعوث الأممي، منذ اليوم الأول، سواء بإلغاء الإجراءات التي قامت بها قبيل الإعلان (البند الأول)، أو الالتزام بخفض التصعيد الاقتصادي المنصوص عليه في البند الثاني، واستمرت بارتكاب ممارسات تعسفية بحق البنوك، وشركات الصرافة، وشركة الطيران، والمؤسسات الاقتصادية كافة، وصولاً إلى هذا الإجراء المدمر للاقتصاد الوطني

3. يدعو البنك المركزي اليمني الشركاء الإقليميين والدوليين الراعين لإعلان 23 يوليو 2024، إلى تحمّل مسؤولياتهم وإدانة هذا الفعل التصعيدي غير القانوني وغير



قرار رئيس الوزراء بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات

(3) تسهيل عمليات تمويل الاستيراد بما يتناسب مع تدفقات النقد الأجنبي.

(4) الحد من المخاطر والآثار السلبية على القطاع المالي والمصرفي والتجاري الناتجة عن تصنيف جماعة الحوثي كمنظمة إرهابية دولية، واتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك.

(5) تشجيع الإنتاج المحلي كبديل لبعض الواردات.

مادة (3) للجنة في سبيل ذلك ممارسة المهام والاختصاصات التالية:-

(1) العمل على إدارة وتوجيه موارد النقد بهدف تغطية عمليات الاستيراد من السلع الأساسية والمدفوعات المقابلة للاحتياجات اللازمة، وتحقيق الاستخدام الأفضل للموارد النقدية المتاحة.

(2) تعزيز الرقابة وتنظيم استخدام النقد الأجنبي بالتنسيق مع البنك المركزي وتخفيف الضغوط على سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، والمساعدة في تحقيق الاستقرار النقدي.

(8) ممثلاً عن الغرف التجارية والصناعية عضواً

(9) ممثلين عن البنوك بعدد (اثنين) عضوين

ب. تتمتع اللجنة بكافة الصلاحيات القانونية والإدارية والفنية في نطاق اختصاصها والاطلاع بمسؤوليتها وتحقيق أهدافها وفقاً للقوانين والتشريعات والقرارات النافذة.

ج. يتولى رئيس اللجنة تمثيلها أمام القضاء ولدى الغير.

مادة (2): تهدف اللجنة إلى تحقيق ما يلي: -

(1) ضبط عمليات الاستيراد للسلع وتنظيم عمليات تمويل الواردات المختلفة لضمان استمرار تدفق السلع وتوفير احتياجات السوق المحلية.

(2) الرقابة على مصادر تمويل الاستيراد بالتنسيق مع البنك المركزي ومنع استخدام السوق السوداء لشراء العملة لغرض الاستيراد.



مادة (1): أ. تشكل لجنة بموجب هذا القرار تسمى اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات، برئاسة الأخ/ محافظ البنك المركزي اليمني، وعضوية كلاً من:

(1) وزير الصناعة والتجارة نائباً
(2) الأمين العام المساعد لمجلس الوزراء لقطاع الخطط والبرامج عضواً
(3) رئيس مصلحة الجمارك عضواً

(4) وكيل قطاع الرقابة على البنوك بالبنك المركزي عضواً

(5) وكيل وزارة النقل لقطاع الشؤون البحرية والموانئ عضواً ومقررراً للجنة

(6) المدير العام للمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز عضواً

(7) وكيل وزارة المالية المساعد لقطاع التنظيم وحساب الحكومة عضواً

لتمكين اللجنة من تنفيذ مهامها واختصاصاتها على النحو المبين في هذا القرار والنظام الداخلي للجنة.

مادة (7): تتخذ اللجنة قراراتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين (النصف + واحد) ويرجح جانب رئيس اللجنة عند التساوي.

مادة (8): تعد اللجنة النظام الداخلي لعملها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدور هذا القرار، يتضمن آلية عملها ومكان ومواعيد انعقاد اجتماعاتها والإجراءات والقواعد اللازمة لممارسة اللجنة اختصاصاتها، كما يتضمن تحديد مهام واختصاصات ومسؤوليات الوحدة الفنية التابعة لها، ويصدر بهذا النظام قرار من رئيس الوزراء، بناء على عرض محافظ البنك المركزي رئيس اللجنة.

مادة (9): على اللجنة تقديم تقارير دورية، كل شهرين) إلى رئيس الوزراء، أو عند الطلب المستوى تنفيذ مهامها وأعمالها والصعوبات والمعوقات التي واجهتها والمقترحات التي تراها لتحقيق أهدافها.

مادة (10): يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى المعنيين تنفيذه كل فيما يخصه.

صادر عن: مجلس الوزراء
اليميني 2025

(7) تقوم اللجنة بالاعتماد على برامج وخطط عمل قادرة على تحقيق أهدافها بالتنسيق المباشر مع كافة الأطراف والجهات ذات العلاقة.

(8) اقتراح التوصيات بشأن السياسات التجارية والنقدية المرتبطة بالواردات لدعم الاستقرار الاقتصادي والسياسات الداعمة للقطاع الإنتاجي المحلي كبديل تدريجي عن بعض الواردات.

(9) تقوم اللجنة بأي مهام أخرى ترى أنها لازمة لتحقيق أهدافها، وفقاً لهذا القرار.

مادة (4) الوحدة الفنية: يكون للجنة وحدة فنية يصدر بتشكيلها وتحديد مهامها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض رئيس اللجنة.

مادة (5): يحق للجنة الاستعانة بالجهات الرقابية والقضائية والأمنية لمعاونتها في تنفيذ مهامها، ولها حق الاستعانة بالخبراء والمتخصصين والفنيين لتقديم المشورة بما يساهم في تعزيز أدائها وتحقيق أهدافها.

مادة (6) تلتزم كافة الجهات الحكومية بالدولة والبنوك والمؤسسات المالية وشركات ومنشآت الصرافة والجهات ذات العلاقة بتقديم البيانات والمعلومات والمستندات والإيضاحات والتقارير المطلوبة كلاً فيما يخصه، وذلك

(3) وضع السياسات والمعايير المتعلقة بعمليات تمويل الواردات وتحديد مصادر التمويل بالتنسيق مع البنك المركزي، وتحديد الأولويات في تمويل السلع الضرورية ومنها: السلع الأساسية والأدوية والمواد الخام وغيرها ووضع قوائم للواردات السلعية وتصنيفها وفقاً لأهميتها في تحقيق الأمن الغذائي ومتطلبات الاقتصاد.

(4) مراجعة سياسات وإجراءات التمويل بشكل دوري وفقاً للمتغيرات الاقتصادية واحتياجات المجتمع.

(5) مراجعة طلبات تمويل عمليات الاستيراد، وفقاً للمعايير والسياسات التي تضعها اللجنة، وتتولى اللجنة التحقق من الالتزام بمعايير الامتثال ومصادر الأموال وعملية المصارفة.

(6) الإشراف والرقابة على عمليات التمويل والتأكد من مدى امتثال الموردين بالتعليمات والمعايير والسياسات التي تضعها اللجنة، وللجنة حق طلب البيانات والمستندات والتقارير اللازمة للتأكد من مستوى الامتثال وتضع اللجنة قوائم بأسماء الشركات والتجار غير الملتزمين بالتعليمات ومعايير الامتثال أو الذين ارتكبوا مخالفات متعلقة بعملية التمويل والاستيراد، وحظر التعامل معهم في أي عمليات تمويل بالنقد الأجنبي مستقبلاً، بالتنسيق مع البنك المركزي.

تطورات متسارعة في أسعار الصرف

د. نهال علي عكبور

محلات الصرافة المخالفة لقرارات البنك المركزي اليمني عدن البالغ عددها حوالي أكثر من 40 شركة ومنشأة

وتعد من ضمن خطط البنك المركزي اليمني عدن إكمال عملية هيكلية الشبكة الموحدة واطلاقها بوضعها الجديد وما سيحقق رقمته العمليات المصرفية ويعزز الشمول المالي

وهناك عدد من ومن المتوقع أن يقوم البنك المركزي بعدد من الإجراءات الأخرى التي تعزز قراراته السابقة. ولنجاح واستدامة تلك التطورات يجب الأخذ بالاعتبار التالي:

- استكمال نقل المنظومة المالية والمصرفية إلى عدن
- تطبيق حزمة من الإجراءات لمراقبة سوق الصرف
- قيام الحكومة بعدد من الإصلاحات الاقتصادية التي تدعم وتعزز جهود البنك المركزي
- السيطرة على الموارد العامة للدولة وتوريدها إلى الحسابات المخصصة في البنك المركزي
- تنفيذ الإصلاحات الحكومية المطلوبة للحصول على الدعم المالي من الخارج
- الاستمرار في وقف التمويل التضخمي

سعودي. وأصدر قرار أخير للتثبيت إذ بلغ أعلى حد للشراء بحوالي 532 ريال يمني و535 ريال يمني في البيع

لقد لوحظ استجابة لقرارات البنك المركزي انخفاضاً في أسعار الصرف الأجنبية مقابل الريال اليمن؛ إذ بلغ بأقصى حدود لسعر صرف الريال السعودي مقابل الريال اليمني يتراوح بين 630 إلى 580 ريال يمني في السوق المحلية لبعض شركات الصرافة والبنوك

كما وأقر البنك المركزي بشأن نقل مقر مؤسسة ضمان الودائع المصرفية من صنعاء إلى عدن في يوم الأحد الموافق 20 يوليو 2025م. قام بالزام جميع شركات ومنشآت الصرافة بالآتي:

- الامتناع بشكل كامل عن بيع أي مبالغ من العملات الأجنبية أو اجراء عمليات تحويلات خارجية للتجار المشتقات النفطية
- حيث ستقوم البنوك المحددة من قبل البنك المركزي بتوفير العملة الأجنبية واجراء التحويلات الخاصة بمستوردي المشتقات النفطية
- كما وقام البنك المركزي اليمني عدن على تفعيل لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد وعمل البنك المركزي اليمني عدن على إيقاف تراخيص عدد من

بعد أن تدهورت القيمة الشرائية للريال اليمني متجاوزاً 760 ريال يمني مقابل الريال السعودي و2900 ريال يمني مقابل الدولار، زاد معها معاناة الشعب في ظل انقطاع الرواتب وارتفاع أسعار السلع الأساسية، قام البنك المركزي اليمني عدن باتخاذ جملة من القرارات الخاصة بتحديد سعر صرف للريال اليمني مقابل الريال السعودي، إذ قام بتثبيت سعر صرف الريال اليمني بتاريخ 26 يوليو 2025م، إذ فرض أعلى قيمة شراء للريال السعودي بحوالي 753 ريال يمني وأعلى قيمة بيع 755 ريال يمني ولامانع من البيع والشراء نزولاً، وذلك في الساعة الحادية عشر والنصف مساءً، وكما واستمر بتثبيت الصرف في تاريخ 29 يوليو فقد فرض أعلى سعر شراء للريال السعودي بحوالي 738 ريال يمني، وأعلى سعر بيع 740 ريال يمني، ولامانع من البيع والشراء نزولاً وذلك في تمام الساعة العاشرة مساءً، كما وقر تثبيت الصرف في تاريخ 30 يوليو بحوالي 635 ريال يمني كحد أعلى للشراء وحوالي 638 ريال يمني كحد أعلى للبيع، لامانع من البيع والشراء نزولاً في تمام الساعة العاشرة مساءً، كما قام بتحديد أسعار الصرف في يوم الخميس الموافق 31 يوليو بين 535 و 538 ريال يمني مقابل كل ريال



أ. د. جلال عبدالله حاتم

مستشار مجلس أمناء جامعة
أم القيوين - دولة الإمارات

إيجابيات وسلبيات وتحديات ومعضوبات قرار رئيس الوزراء رقم 9 لعام 2025م بشأن تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات

مصرفية موثوقة، بهدف الحد من التلاعب وحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات غير المشروعة التي طالت مختلف القطاعات وفي المقدمة منها القطاع التجاري والأعمال العشوائية طيلة السنوات الماضية

❖ إيجابيات القرار

1. تنظيم وترشيد الواردات:

- يساعد القرار في تنظيم الاستيراد ومنع استنزاف العملات الأجنبية في استيراد سلع غير أساسية أو غير ضرورية، وهو ما يساهم في ضبط الطلب على العملة الأجنبية

اللجنة قد عقدت أول اجتماع لها في 17 يوليو 2025م في ظل عددٍ من التحديات الاقتصادية المعقدة التي تواجهها البلاد، حيث تسعى الحكومة إلى استعادة دور المؤسسات الرقابية والتنفيذية، وتعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص بين التجار والمستوردين، وفق ضوابط واضحة لتتجنب الانتهاكات السابقة

وتشير التوقعات إلى أنّ اللجنة ستلعب دوراً محورياً في مراقبة تدفق التمويلات الخاصة بالاستيراد، وربطها بالموافقات الجمركية وبضمانات



نحاول فيما يلي عرض مقارنة تحليلية موجزة تتعلّق بإيجابيات وسلبيات وتحديات وصعوبات ذات الصلة بقرار رئيس الوزراء رقم 9 لعام 2025م الصادر بتاريخ 22 يونيو 2025م، بتشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات في المناطق المحررة، خاصة في ظل الظروف الحالية والتحسين المفاجئ والمتسارع لسعر صرف الريال اليمني، وكانت

تخفيض عدد العاملين في السلك الدبلوماسي والإداري في السفارات والقنصليات بنسبة 50%، وتجميد التعيينات الجديدة في السفارات والقنصليات، والابتعاث للدراسة في الخارج

2. ضعف البنية التحتية المالية والمصرفية:

- ضعف القدرات المؤسسية للبنوك والمصارف والبنك المركزي قد يعرقل تطبيق هذا القرار بشكل فعال، ويحد من قدرات اللجنة على تنفيذ مهامها

3. الظروف الأمنية والسياسية:

- استمرار الوضع الأمني والسياسي بما فيه من تجاذبات قد يؤثر سلباً على تنفيذ القرار ويزيد من تعقيدات التنسيق بين الأطراف الحكومية والتجار والبنوك

4. مقاومة التجار والمستوردين:

- قد يواجه القرار معارضة شديدة من التجار والمستوردين، الذين قد يتضررون من تقييد عمليات التمويل، ما يؤدي إلى صعوبات كبيرة في التنفيذ

❖ أثر القرار على التحسن المتسارع لسعر صرف الريال اليمني

- رغم أن القرار يهدف إلى ضبط سوق الصرف ومنع المضاربات، إلا أن التحسن الحالي في سعر الريال، إذا كان ناتجاً عن مضاربات أو عوامل نفسية وليس عن تحسن حقيقي في الموارد، فإنه سيكون قصير المدى

2. مخاطر الفساد الإداري والمالي:

- منح لجنة واحدة صلاحيات واسعة في تمويل وتنظيم الواردات قد يخلق فرصاً للفساد والمحسوبية إذا غابت الشفافية والمساءلة

3. زيادة البيروقراطية:

- القرار يضيف مستوىً جديداً من الإجراءات الإدارية التي قد تبطئ عمليات الاستيراد وتزيد من تكلفة المعاملات، ما قد ينعكس على أسعار السلع وتوفرها في السوق

4. انعكاس سلبي على الاستثمارات

والتجارة:

- فرض قيود إدارية على الاستيراد والتمويل قد يرسل إشارات سلبية للمستثمرين والتجار، ما قد يؤدي إلى تراجع الثقة في مناخ الاستثمار في المناطق المحررة

❖ التحديات والصعوبات

المائلة أمام القرار في ظل

الظروف الراهنة

1. عدم وضوح مصادر التمويل:

- في ظل غياب واضح للودائع الخارجية والمساعدات الدولية الكبيرة، سيصعب على اللجنة توفير النقد الأجنبي الكافي لتمويل الاحتياجات الأساسية

وهنا أجدد الدعوة إلى الإيقاف النهائي لصرف المراتب والمكافآت والبدلات بالعملة الصعبة سواء لمن هم في الداخل أم من هم في الخارج من أعضاء مجلسي النواب والشورى، ومحافظين وخبراء ومستشارين، وإلى

2. السيطرة على المضاربات والحد

من السوق السوداء:

- عبر فرض رقابة صارمة على مصادر تمويل الواردات، ستقل فرصة استخدام السوق السوداء، وبالتالي تقليل التقلبات في سعر الصرف

3. تحقيق الاستقرار النسبي في أسعار الصرف:

- توجيه النقد الأجنبي وفق الأولويات يساهم في تخفيف الضغط على العملة المحلية، مما يؤدي إلى تعزيز الاستقرار النقدي نسبياً

4. تشجيع الإنتاج المحلي:

- قد يؤدي تقييد بعض الواردات إلى تحفيز الإنتاج المحلي كبديل تدريجي عن بعض السلع المستوردة، مما يشجع الصناعة المحلية ويوفر فرص عمل جديدة

5. تحسين التنسيق بين المؤسسات

الحكومية والبنوك:

- القرار يعزز التعاون بين الجهات الحكومية والبنوك التجارية، مما يؤدي إلى تنسيق أفضل في السياسات المالية والنقدية، وضمان شفافية العمليات المالية المتعلقة بالواردات

❖ سلبيات القرار

1. احتمالية خلق سوق سوداء

موازية:

- أي قيود شديدة على التمويل قد تدفع بعض المستوردين إلى اللجوء لأسواق موازية للحصول على العملة الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تضخم السوق السوداء بدلاً من السيطرة عليها

- بذل الجهود الدبلوماسية للحصول على ودائع أو تمويلات خارجية من مؤسسات مالية دولية وإقليمية لضمان توفر النقد الأجنبي

ولقرار رئيس الوزراء بتشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات أهداف مهمة أبرزها تحقيق الاستقرار في سعر صرف العملة، وضمان توفر السلع الأساسية

لكن نجاح هذا القرار مرتبط بشكل رئيس بتوافر مصادر حقيقية للنقد الأجنبي، وتحسين القدرات المؤسسية للمؤسسات المالية، وخلق مناخ استثماري إيجابي، وتجنب البيروقراطية، مع ضرورة تفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة لتفادي السلبات والمخاطر المحتملة

اللجنة والتقارير الدورية حول أعمالها لتعزيز الشفافية ومنع الفساد

2. تسهيل الإجراءات الإدارية:

- تسهيل إجراءات الموافقة على التمويلات وتقليل البيروقراطية لتفادي تأخر الاستيراد أو ارتفاع تكلفة العمليات التجارية

3. تحسين التنسيق والتواصل:

- تعزيز التواصل المستمر مع القطاع الخاص وتوضيح السياسات الجديدة والتشاور مع المستوردين لضمان تعاونهم

4. البحث عن مصادر تمويل إضافية:

- قرار تنظيم الواردات قد يساعد مرحلياً في استقرار العملة، لكن دون توفير مصادر مستدامة للنقد الأجنبي (مثل صادرات حقيقية، أو تحويلات خارجية كبيرة، أو مساعدات دولية مؤكدة)، قد يعود سعر الصرف للتقلب مجدداً

- في حال فشل اللجنة في السيطرة على السوق السوداء، قد يؤدي القرار إلى تقلبات حادة في سعر الصرف مرة أخرى

❖ خامساً: توصيات لتعزيز فعالية القرار

1. الشفافية والمساءلة:

- تعزيز آليات الرقابة على أداء





Marketing Team

- ✓ الاستعلام عن الرصيد
- ✓ عرض ملخص الحسابات
- ✓ سداد باقات عدن نت
- ✓ التحويل بين حسابات العميل
- ✓ التحويل إلى حسابات عملاء البنك
- ✓ طلب دفتر شيكات

تطبيق

الأهلي موبايل

البنك الرقمي بين يديك

إمسح الكود لتحميل التطبيق



بنك
مفوك
الدولة
%100



الادارة العامة، شارع الملكة أروى، كريتر - عدن
pay.cards@nbyemen.com
أرقام خدمة العملاء: 02 250581 / 02 250582
nbyemen.com



د. محمد قاسم المفليحي

قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

تعافي العملة المحلية: إجراءات فعالة ونتائج إيجابية تعكس جهود الحكومة والبنك المركزي

والنقدية اللازمة لضمان استدامة هذا التحسن، وفي هذا المقال سيتم توضيح أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة والبنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، بالإضافة إلى توضيح أهم التحديات المستقبلية والتوصيات التي سوف تساهم في استمرار التحسن في قيمة العملة المحلية

أولاً: الإجراءات:

لعل أبرز الإجراءات التي تم اتخاذها من قبل الحكومة والبنك المركزي لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي تتمثل فيما يلي:

1. تنظيم استيراد المشتقات النفطية عبر البنوك لتعزيز الرقابة المالية واستقرار السوق:

تم اتخاذ إجراءات هامة لتنظيم عملية استيراد المشتقات النفطية،

سعر الصرف الأجنبي خلال الفترة الماضية بشكل مبالغ فيه، والذي لم يكن ناتجاً عن عوامل اقتصادية حقيقية فقط، بل كان أيضاً نتيجة للمضاربة غير القانونية بالعملة. حيث ساهمت هذه المضاربات في انهيار سعر صرف العملة الوطنية بشكل أكبر من الأسباب الاقتصادية الحقيقية، بالتالي فإن التحسن الحالي في سعر صرف العملة الوطنية يعكس الجهود الحقيقية التي تبذلها الحكومة والبنك المركزي لتصحيح الاختلالات واستعادة الاستقرار المالي والنقدي. ومع ذلك، فإن التحسن لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب، حيث لم تصل قيمة العملة إلى قيمتها العادلة. لذلك هناك حاجة إلى المزيد من العمل لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي واستعادة الثقة في العملة الوطنية، الأمر الذي يتطلب استمرار الجهود والالتزام بتنفيذ الإصلاحات المالية



تشهد العملة المحلية في اليمن تحسناً ملحوظاً في قيمتها مؤخراً، مما يعكس تعافياً حقيقياً وليس مجرد تقلبات مؤقتة. يأتي هذا التحسن كنتيجة مباشرة للجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة والبنك المركزي لاستعادة الاستقرار المالي والنقدي في البلاد، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات الفعالة التي تهدف إلى تحسين قيمة العملة المحلية وتعزيز الثقة في النظام المالي، والجدير بالذكر بأن سعر الصرف الأجنبي في السابق لم يكن مقوماً بقيمته العادلة، حيث كان يتم تحديد سعر الصرف في أسواق الصرف بقيمة أكبر من قيمته العادلة. مما أدى إلى ارتفاع كبير في

ستسهم في تحسين إدارة الموارد المالية للدولة وضمان استخدامها بشكل فعال. من خلال تفعيل هذه اللجنة، يمكن تحقيق قدر أكبر من الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية

6. التوجيه بإعادة توريد كافة موارد الدولة إلى حساب الحكومة في البنك المركزي لتعزيز الشفافية المالية وضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية:

هذا الإجراء يهدف إلى ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق الاستقرار المالي. بالتالي فإنه من خلال إعادة توريد موارد الدولة إلى حساب الحكومة في البنك المركزي يمكن تعزيز الشفافية المالية وتحسين إدارة الموارد، مما يسهم في استقرار النظام المالي وتعزيز الثقة في العملة الوطنية

7. إعلان اللجنة العليا للموازنة العامة لتعزيز الشفافية المالية وتحسين إدارة الموارد:

قامت الحكومة بإعلان اللجنة العليا للموازنة العامة لأول مرة منذ أكثر من عشرة سنوات. هذا الإجراء يعكس جهود الحكومة في تعزيز الشفافية المالية وتحسين إدارة الموارد. من خلال إعلان الموازنة العامة، يمكن تحقيق قدر أكبر من الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية، مما يعزز الاستقرار المالي والنقدي في البلاد

صرف الريال السعودي لأول مرة منذ نقل عمليات البنك المركزي من صنعاء إلى عدن. هذا الإجراء يعكس جهود البنك المركزي في استقرار سعر الصرف وتعزيز الثقة في العملة المحلية. من خلال تحديد سعر صرف الريال السعودي، يمكن تقليل التقلبات في سعر الصرف وتحسين الاستقرار النقدي، مما يسهم في تعزيز الثقة في النظام المالي ويدعم الاقتصاد الوطني

4. فرض عقوبات صارمة على شركات ومنشآت الصرافة المخالفة للأنظمة والقوانين المصرفية:

اتخذ البنك المركزي إجراءات حازمة لفرض عقوبات على الشركات والمؤسسات المالية التي تخالف الأنظمة والقوانين المصرفية. حيث تم سحب تراخيص أكثر من ثلاثين شركة ومنشأة صرافة ثبت مخالفتها للقوانين، مما يدل على جدية البنك المركزي في تطبيق القوانين ومحاربة المضاربة غير القانونية. هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز الامتثال للقوانين وتحسين استقرار النظام المالي من خلال محاربة الأنشطة غير القانونية

5. تفعيل لجنة الموارد السيادية والمحلية لتعزيز الرقابة على الموارد المالية وضمان استخدامها بشكل فعال:

تم تفعيل لجنة الموارد السيادية والمحلية بهدف تعزيز الرقابة على الموارد المالية وضمان استخدامها بشكل فعال ومستدام. هذه اللجنة

حيث تم تكليف البنوك بتغطية فاتورة استيراد هذه المشتقات، ومنع شركات الصرافة من القيام بهذا الدور. هذا الإجراء يهدف إلى تعزيز الرقابة على المعاملات المالية، وضمان استخدام الموارد بشكل فعال، بالإضافة إلى استعادة الدورة النقدية في القطاع المصرفي. من خلال هذا الإجراء، يمكن تحقيق استقرار أكبر في السوق المالية وتقليل الاعتماد على شركات الصرافة في تمويل استيراد المشتقات النفطية، مما يسهم في تحسين قيمة العملة المحلية وتعزيز الثقة في النظام المالي

2. تشكيل لجنة الاستيراد لتعزيز الشفافية والرقابة على معاملات العملات الأجنبية:

تم تشكيل لجنة الاستيراد بهدف تنظيم عمليات بيع وشراء العملات في السوق، وتعزيز الشفافية والرقابة على المعاملات المالية. هذه اللجنة ستسهم في تحسين إدارة النقد الأجنبي وتقليل التقلبات غير المبررة في سعر الصرف، مما يعزز الاستقرار النقدي ويعزز الثقة في العملة المحلية. من خلال هذه اللجنة، يمكن تحقيق قدر أكبر من الانضباط في سوق الصرف الأجنبي وضمان استخدام العملات الأجنبية بشكل أكثر كفاءة وفعالية

3. تحديد سعر صرف الريال السعودي لتعزيز الاستقرار النقدي وتحسين الثقة في العملة المحلية: قام البنك المركزي بتحديد سعر

■ ثانيا: التحديات المستقبلية:

على الرغم من التحسن الملحوظ في قيمة العملة المحلية، هناك تحديات مستقبلية جوهريّة يجب مواجهتها لضمان استدامة هذا التحسن. من أهم هذه التحديات:

1. تطبيق الإصلاحات المالية والنقدية بشكل فعلي:

يجب أن تكون الإصلاحات المالية والنقدية التي تم اتخاذها مصحوبة بتنفيذ حقيقي على أرض الواقع، وليس فقط على الورق بدون تطبيق فعلي، بالتالي قد يفتقر التحسن إلى الاستدامة في حال لم يتم تنفيذ القرارات على الواقع

2. تعزيز الثقة في القرارات الحكومية والبنك المركزي:

الثقة في القرارات الحكومية والبنك المركزي تعتبر أساسية لضمان استدامة التحسن في قيمة العملة المحلية. فإذا لم يتم تطبيق القرارات بشكل فعلي على أرض الواقع، قد يؤدي ذلك إلى انعدام الثقة وارتداد سعر الصرف الأجنبي إلى الارتفاع مجددا وبشكل أكبر مما كان عليه سابقا

■ ثالثا: التوصيات:

لضمان استمرار التحسن في قيمة العملة المحلية وتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، نوصي بما يلي:

1. الاستمرار في تطبيق القرارات بحزم:

يجب على البنك المركزي

والحكومة الاستمرار في تطبيق القرارات التي تم اتخاذها بحزم وعدم التراجع عنها. هذا يشمل تعزيز الاستقرار النقدي وحماية قيمة العملة الوطنية من خلال سياسات مالية ونقدية فعالة

2. محاسبة صارمة للمتورطين في الفساد المالي والمضاربة بالعملة:

نأمل أن تتخذ الحكومة ممثلة في الجهات الأمنية إجراءات صارمة وقاطعة لمحاسبة المتورطين في الفساد المالي والمضاربة بالعملة. كما يجب أن تشمل هذه الإجراءات النزول على أرض الواقع من قبل قطاع الرقابة في البنك المركزي مصحوبة بجهات أمنية لتطبيق القرارات على الواقع وإفقال شركات الصرافة التي تم سحب تراخيصها ومنعها بشكل فعلي من مزاوله نشاطها، كما نأمل من البنك المركزي أيضا المزيد من الإجراءات الصارمة ضد شركات الصرافة التي تفتح حسابات جارية للأفراد والمؤسسات وتقبل الودائع، والذي يُعد مخالف للأنظمة والقوانين المصرفية

3. إلزام البنوك والمؤسسات المالية بإفقال جميع الحسابات الخاصة بموارد الدولة:

يجب على البنك المركزي التوجيه للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى بإفقال جميع الحسابات الخاصة بموارد الدولة وإعادة توريدها إلى حساب الحكومة في البنك المركزي، وفي حال المخالفة لتوجيهات البنك

المركزي، يجب اتخاذ إجراءات صارمة تشمل سحب الترخيص وفرض عقوبات مالية رادعة

4. تشديد الرقابة المالية وفرض عقوبات كبيرة على المخالفين:

يجب تعزيز الرقابة على المعاملات المالية وضمان الشفافية في جميع العمليات المالية. كما نأمل فرض عقوبات صارمة على المخالفين من شركات الصرافة التي تتعامل بسعر صرف يزيد عن السقف المحدد من قبل البنك المركزي، حيث تتمثل تلك العقوبات بسحب التراخيص وفرض غرامات مالية كبيرة، وإفقال نشاط الشركة المخالفة على أرض الواقع بشكل فعلي

من خلال تطبيق هذه التوصيات، يمكن تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وضمان استمرار التحسن في قيمة العملة المحلية

في الختام نطمئن الجميع بأن الجهود المبذولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية وتحسين قيمة العملة المحلية مستمرة، وأن النتائج الإيجابية التي نشهدها اليوم هي ثمرة هذه الجهود. نؤكد على أهمية استمرار البنك المركزي في تطبيق هذه القرارات بحزم وعدم التراجع عنها، لتعزيز الاستقرار النقدي وحماية قيمة العملة الوطنية، وضمان استقرار النظام المالي في البلاد



■ فهمي باضاوي

تساؤلات كثيرة حول مدى صمود قرارات الحكومة والبنك المركزي

3. تشكيل اللجنة الوطنية لتنظيم وتمويل الواردات، لتأمين احتياجات البلاد من العملة الصعبة، ومنع تهريبها إلى الخارج

4. قرارات البنك المركزي، ومنها:
• سحب تراخيص شركات الصرافة غير القانونية
• تثبيت سعر الصرف.
• تشديد الرقابة على التداول بالعملة الوطنية

وتشير المؤشرات إلى إمكانية انخفاض سعر الصرف إلى 300 ريال يمني مقابل الريال السعودي، في المستقبل القريب شريطة تنفيذ الخطوات التالية:

1. صرف مرتبات العسكريين وبدلات الإعاقة لقيادات الشرعية بالريال اليمني، وبسعر نشرة البنك المركزي
2. رفع التعرفة الجمركية على سلع الكماليات، للحد من الطلب على العملة الصعبة

وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات المهمة لضمان استدامة استقرار سعر الصرف، بل واحتمالية انخفاضه أكثر في المستقبل القريب، من أبرزها:

1. خفض فاتورة احتياجات الدولة من العملة الصعبة، والتي تُعد السبب الرئيسي لانهايار العملة في ظل توقف الصادرات، وفق تقارير مالية وفنية، ويشمل ذلك:
1- إنهاء عقود الطاقة المشتراة بالدولار، والتي كانت تعمل بوقود الديزل عالي التكلفة
2- الاعتماد على تشغيل محطات الكهرباء باستخدام الإنتاج المحلي من النفط الخام ومشتقاته كالمازوت والديزل، والتي كان استيرادها سابقاً يكلف الدولة مليارات الدولارات سنوياً دون جدوى
2. استكمال نقل المنظومة المصرفية للبنك المركزي إلى العاصمة المؤقتة عدن، وتفعيل الشبكة المصرفية الموحدة، وأدوات الدين العام



يحاول البعض التشكيك في هذا الانخفاض المفاجئ والسريع في سعر صرف العملات الأجنبية، ويصفونه بأنه مؤقت ووهمي. لكننا نؤكد أن هذه المواقف لا تعدو كونها محاولات لذر الرماد في العيون، والتشبث بوهم الماضي، وحجب بوادر الأمل والتعافي بعد سنوات من التدهور الاقتصادي

في الواقع، فإن الخطوات التي اتخذتها الحكومة ضمن خطة "المائة يوم" جاءت بإرادة قوية، وبروح الفريق الواحد، وبشعور عالٍ بالمسؤولية الوطنية، في ظل المرحلة الحرجة التي يمر بها الوطن جرّاء الحرب الاقتصادية والعسكرية المفروضة من قبل الميليشيات المسلحة



الأولى متى ما تم تصدير النفط الخام وتم اتباع مؤشرات التعافي المذكورة آنفًا والاستفادة من كل فرصة تخدم التعافي الاقتصادي للوطن

بناءً على ما سبق، فإن جميع المؤشرات تؤكد صحة الخطوات التي تنتهجها الحكومة الشرعية والبنك المركزي، وتثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن ما أعلن عنه بشأن سعر صرف الريال مقابل العملات الأجنبية، هو قرار جاد وثابت، وليس نزولاً وهمياً كما يروج له البعض

لذا، ندعو الجميع إلى التفاعل الإيجابي مع تعافي العملة الوطنية، والاستفادة من آثاره الاقتصادية، وأن يستفيق من لا يزال في حالة صدمة حتى لا يخسر أصوله المالية والتجارية والعقارية، سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية وفق الله الجميع لما فيه خدمة الوطن والمواطن

يوميًا وتوريد فائض السيولة إلى فروع البنك المركزي وفقًا للنظام والقانون

6. تقديم الحكومة تسهيلات استثمارية للبنوك، في قطاعات إنتاجية تستوعب مخرجات التعليم الفني، وتُسهم في الحد من استيراد الكماليات، وتعزيز جودة الصادرات وقدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية مثل الصادرات البحرية، والزراعية

7. تشكيل لجنة وزارية مختصة من الوزارات المعنية لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وتقييم نتائجها، ومعالجة التحديات ومواكبة ردود الفعل بصورة مستمرة، بما يضمن الوصول إلى التعافي الاقتصادي الشامل

وهناك احتمال قوي لتعزيز كبير للعملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، قد يصل إلى 200 ريال يمني مقابل الريال السعودي، وذلك في المرحلة

3. تشديد الرقابة على السوق السوداء للعملة الصعبة، خصوصًا في ما يتعلق بمشتريات البضائع القادمة من مناطق سيطرة الحوثيين، ما سيجبرهم على التعامل بالعملة الوطنية الشرعية، بدوره سوف يُرغم البيوت التجارية الكبرى على نقل مقراتها إلى مناطق الشرعية، مما يحدث هزة اقتصادية قوية في مناطق الحوثيين

4. تنويع مصادر التصدير خارج النفط، عبر تعزيز الصادرات البحرية والزراعية إلى الدول الشقيقة والصديقة، مما يسهم في خلق سلسلة قيمة مضافة تفتح فرص عمل جديدة وتُعزز من قدرة البنك المركزي على فتح اعتمادات خارجية مستقرة

5. المراقبة اليومية للبنك المركزي وفروعه في المحافظات المحررة، ومتابعة أنشطة البنوك المعتمدة، وإلزامها بإرسال بيان إغلاق الخزائن

لغز الريال في عدن

(الصدمة الإدارية بقيادة البنك المركزي)

د. أحمد مبارك بشبر

خبير اقتصادي

وهو سياق من الضعف الهيكلي المستمر الذي أصاب العملة اليمنية منذ اندلاع الصراع، وتعود جذوره إلى عدة عوامل مترابطة:

1. قرار نقل مقر البنك المركزي إلى عدن في عام 2016 كان نقطة تحول كارثية، حيث أدى إلى خلق سلطتين نقديتين متنافستين بسياسات متضاربة، مما عمق الفوضى في النظام المالي

2. هجمات الحوثيين على موانئ تصدير النفط والغاز حرمت الحكومة من حوالي 70% من إيراداتها المتاحة، وخسارة البنك المركزي لمصدره الرئيسي من العملة الصعبة

3. انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تزيد عن 50% منذ بداية الحرب، مما جعل الاقتصاد يعتمد بشكل حاسم على التدفقات الخارجية، وتحديدًا تحويلات المغتربين والمساعدات الدولية

هذا الضعف الهيكلي خلق بيئة خصبة للمضاربة، حيث أصبحت التوقعات السلبية وحدها كافية لإحداث انهيارات متتالية في قيمة العملة، مما أدخل السوق في حلقة

اليمني في عدن. تجمع هذه الحملة بين:

◀ استخدام القوة التنظيمية،
◀ أدوات الحرب المالية الاستراتيجية،
◀ والتأثير النفسي على السوق،

بهدف انتزاع السيطرة على سوق الصرف من شبكات المضاربة والكيانات المالية المرتبطة بحكومة صنعاء

يوضح ذلك ما جاء في التصريح الرسمي لمحافظة البنك المركزي، أحمد غالب المعبقي، ليؤكد هذه الفرضية، محولاً إياها من مستوى "التحليل والافتراض" إلى مستوى "الاستراتيجية المُعلنة".

يكشف هذا التصريح أن ما نشهده ليس لغزاً اقتصادياً، بل نتيجة مباشرة لعملية جراحية دقيقة في قلب النظام المالي اليمني، تم التخطيط لها وتنفيذها بقرار سيادي بهدف استعادة المركزي في عدن لهيمنتها على السياسة النقدية

لفهم دلالات التحسن الأخير، لا بد من وضعه في سياقه التاريخي،



شهد سوق الصرف في العاصمة عدن خلال الأسبوع الماضي تحولاً ملفتاً وسريعاً، حيث تعافت قيمة الريال اليمني بشكل ملحوظ أمام العملات الصعبة تحديداً الريال السعودي والدولار الأمريكي.

هذا التحسن يمثل انحرافاً عن المسار المعتاد والمستمر من التدهور الذي عانى منه الريال في السنوات الأخيرة وتحديداً من العام 2024 وحتى منتصف شهر يوليو 2025، والذي أوصله إلى مستويات قياسية من الضعف 2800 قبل أقل من أسبوع للدولار الواحد

بالتأكيد هذا التحول المفاجئ ليس دليلاً على تعافٍ اقتصادي حقيقي، بل هو نتيجة مقصودة ومخطط لها لحملة "الصدمة الإدارية" العنيفة والمنسقة التي يقودها البنك المركزي



البلاد، وخاصة تحويلات المغتربين والمساعدات الدولية، وتعزيز الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ◀ محاولة مباشرة لـ "تجفيف منابع التمويل" لحكومة صنعاء

3. أشار المحافظ إلى "إطلاق الشبكة المالية الموحدة وأنظمة حديثة للمدفوعات" والتي اطلقت من قبل وكات مخصصة للصيرفة، والان حسب المحافظ ستكون للبنوك، هذه النقطة تمثل المرحلة التالية من الاستراتيجية. فبعد فرض السيطرة بالقوة، يسعى البنك الآن إلى ترسيخ هذه السيطرة عبر التكنولوجيا والبنية التحتية المالية، مما يعزز الرقابة ويجعل من الصعب على

الصرافة غير المرخصة والمخالفة. بهدف كبح المضاربة، بهدف غير المعلن تفكيك البنية التحتية للسوق الموازية، وخلق مناخ من الخوف يردع المضاربين، ويفرض هيمنة البنك المركزي ومؤثر بل صانع رئيسي في السوق النقدي

2. أوامر نقل مقرات البنوك التجارية والإسلامية من صنعاء إلى عدن. هذا القرار كان تصعيداً استراتيجي في الحرب الاقتصادية (حرب البنوك) بهدف:

◀ تمكين البنك المركزي في عدن من ممارسة رقابة مباشرة وفعالة على كامل القطاع المصرفي ◀ السيطرة على نقاط الدخول الرئيسية للعملة الصعبة إلى

مفرغة من التدهور. حيث تحول البنك المركزي في عدن إلى أكبر صراف (ومضارب) في سوق العملة بغرض الحصول على الريال من أجل صرف المرتبات.

لمواجهة هذا الانهيار، انتقل البنك المركزي في عدن من سياسة نقدية تفاعلية مع الحدث، إلى استراتيجية هجومية استباقية، مستخدماً أدوات قاسية وقسرية تهدف إلى إخضاع السوق بدلاً من مجاراته. وقد ربط تصريح المحافظ بين الإجراءات الأمنية، والقرارات الاستراتيجية، والتطوير التقني، مما يؤكد أننا أمام خطة متكاملة وليست مجرد ردود أفعال متفرقة. برز ذلك في:

1. حملات متتابعة ضد شركات



الحكومة مما يوفر غطاء مالياً،
ويدعم الاستقرار.)

3. وضع آلية لتفعيل الموائى
والمنافذ اليمينية، والتخفيف من
متطلبات التأمين التي يفرضها الفصل
السابع على اليمن

4. التوصل إلى تسوية سياسية
شاملة وإنهاء الحرب. (هذا المراد
الأساسي، والذي ينهي كافة
الاحتمالات السلبية).

ختاماً

الوضع الحالي، مناورة ذكية
ومعقدة في الحرب اليمينية الطويلة
وفي حرب البنوك، والتي يتصدرها
البنك المركزي اليمني، في
استرداد قوة الريال، لكنها معركة
مالية قصيرة الأجل، إلا أن الحرب
الاقتصادية الأوسع والحرب ذاتها
ما زالت مستمرة ولم يقرر (المخرج)
متى يأتي الفصل الأخير من هذه
الحرب المؤلمة

بيع واسعة. (مما يسهم في استرداد
كمية كبيرة من العملة جراء الخوف
من انهيار السعر)

لكن علي التنبيه، أن القوة التي
اكتسبها الريال هشة ومن المرجح
أن تكون غير مستدامة على المدى
المتوسط ما لم تحدث تغييرات
جوهرية، فالصدمة الإدارية أسهمت
في كسر فقاعة المضاربة، لكنها لا
تستطيع خلق قيمة اقتصادية حقيقية.
وهذه يتطلب تدخلاً اقتصادياً واسعاً
ودعماً واضحاً من التحالف، واسترداد
جزء من القدرة النقدية للواردات
من العملة الصعبة. يمكن تحديد ذلك
في توفير ما يلي في الحد الأدنى:
1. استئناف صادرات النفط والغاز
بشكل آمن ومستمر. (إزالة المخاوف
من التصدير وتحريك هذا الملف،
مما يتطلب دعماً من التحالف العربي
والدول الداعمة)

2. الحصول على دعم مالي
خارجي كبير ومستدام. (استراتيجية
واضحة مع التحالف العربي لدعم

السوق الموازية أن تنشط مجدداً

بناءً على ما سبق، يمكننا تقييم
لغز الريال في عدن حول أسباب
هذا التحول:

1. ليس بهدف التحول الى سياسة
تثبيت السعر، وإنما التعويم المدار
بقوة تنظيمية من البنك المركزي،
لأن تثبتي سعر الصرف يتطلب موارد
هائلة غير متوفرة لدى المركزي،
بالتالي هذا التعويم المدار تنظيمياً
لا يستخدم الأدوات التقليدية الناعمة
في سوق التعويم، بل يستخدم أدوات
صادمة وعنيفة لكسر " التدهور"
وتوجيه السعر نحو مستوى أكثر
استقراراً

2. احتمالية كبيرة في تغيير سياسي
كبير، لكن التغيير الذي نشهده فعلياً
هو في السياسة الاقتصادية التي
يقودها المركزي بالقوة وبرغم عدم
توفر أي موارد لدى المركزي، لذا
كان اتخاذ القرار في الوقت الحرج

ومن هذا يمكننا وضع حل اللغز
لتعافي الريال السريع في تفعيل ثلاث
مستويات بشكل متزامن:

1. قرار نقل البنوك والتشديد على
تنفيذه. (وقد تم نقل البنوك الكبرى
إدارياً بشكل كامل)

2. الحملات المتتالية على شركات
الصرافة. (كل يوم تقريباً قرار على
عدد من شركات الصرافة)

3. خلق حالة من " الذعر
والخوف" لحائزي الدولار والسعودي
والمضاربين فيها، مما أدى إلى موجة



YKB

بنك اليمن والكويت

إلهام المستقبل ... Inspiring the future

”

تطورات

أسعار السلع

الغذائية لشهر

يوليو 2025



رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

الأسبوع 4		الأسبوع 3		الأسبوع 2		الأسبوع 1		البيان		P
بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	العملة	سعر الصرف	
2853	2830	2899	2880	2865	2846	2731	2712	دولار		
748	744	760	757	751	748	716	713	سعودي		
السعر (ريال يعني)								وحدة القياس	الصف/السلع	
أولاً: السلع الأساسية										
50000	50000	50000	50000	50000	50000	50		كيس القمح	01	
62000	62000	60000	60000	60000	60000	50		دقيق السنابل ابيض	02	
134000	130000	130000	128000	130000	128000	40		أرز الفخامة	03	
105000	100000	100000	95000	100000	95000	50		سكر برازيلي	04	
33000	33000	30000	30000	30000	30000	8 لتر		زيت الطبخ	05	
21000	21000	20000	20000	20000	20000	0.4		علبة حليب الاطفال ببلاك رقم 3	06	
ثانياً: السلع المكتملة										
55500	55500	55000	53000	55000	53000	2.25		الحليب المجفف دانو كامل الدسم	07	
18000	18000	18000	17000	18000	17000	1		شاي الكبوس	08	
5000	5000	5000	5000	5000	5000	1		الفاصوليا الحمراء	09	
4500	4500	4500	4500	4500	4500	1		الفاصوليا البيضاء	10	
4500	4500	4500	4500	4500	4500	1		العدس الأصفر	11	
10500	10000	9000	9000	9000	9000	كرتون		معجون الطماطم المدهش 25 * 70 جم	12	
1500	1500	1500	1500	1500	1500	400		مكرونه المائدة (جرام)	13	
ثالثاً: الفواكه										
5000	5000	5000	5000	5000	5000	1		التفاح	14	
5000	5000	5000	5000	5000	5000	1		البرتقال	15	
1500	1500	1300	1300	1300	1300	1		الموز	16	
4000	4000	3500	3500	3500	3500	1		التمور	17	
رابعاً: الخضروات										
1500	1800	1500	1500	1500	1500	1		البطاطس	18	
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1		البصل الجاف	19	
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1		الباذنجان	20	
1000	1000	1000	1000	1000	1000	1		الطماطم	21	
4000	4000	4000	3000	4000	3000	1		الباميا	22	
خامساً: اللحوم ومشتقاتها										
25000	25000	25000	25000	25000	25000	1		لحم الغنم بلدي	23	
10000	10000	10000	10000	10000	10000	1		الدجاج الحي	24	
9000	9000	9000	9000	9000	9000	1		الدجاج المعجم ساديا	25	
8500	8500	8500	8500	8500	8500	1		طبق البيض	26	
سادساً: الأسماك										
16000	14000	14000	12000	14000	12000	1		الثمد	27	
28000	28000	28000	28000	28000	28000	1		الديرك	28	
24000	24000	24000	24000	24000	24000	1		السحلة	29	

تحليل أسعار السلع لشهر يوليو 2025م

محمد أبو بكر الأحمدى
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

طماطم المدهش من 9 ألف ريال إلى
10.5 ريال

الفواكه والخضار:

شهدت أسعار الخضار استقراراً في
أسعارها وهذا لأنها منتجات محلية
تخضع لعوامل أخرى مثل العرض
والطلب في إنتاجها، وكان التغير فقط
في سعر البامية 1ك فقد ارتفع من 3
ألف إلى 4 ألف ريال وارتفع سعر 1ك
التمر من 3.5 ألف إلى 4 ألف ريال.



اللحوم والأسماك:

ارتفع سعر الكيلو اللحم الثمد من
12 ألف إلى 16 ألف ريال وكذا سعر
الكيلو الديرك فقد بلغ 28 ألف ريال
هذه أبرز التغيرات في السلع التي
ترصدها مجلة الرابطة في شهر يوليو
2025م

وارتفع سعر كيس السكر البرازيلي
50 ك من 95 ألف إلى 105 ألف
ريال وارتفع سعر علبة حليب الأطفال
ببلاك من 20 ألف إلى 21 ألف ريال.



السلع المكتملة:

في قائمة السلع المكتملة التي
ترصدها مجلة رابطة الاقتصاديين
شهدت بعض السلع المكتملة ارتفاعاً
في أسعارها كما حصل في قائمة
السلع الأساسية، فقد ارتفع سعر علبة
حليب الدانو 1.8 ك من 53 ألف إلى
55.5 ألف ريال وارتفع سعر شاي
الكبوس 1ك من 17 ألف إلى 18
ألف ريال، وارتفع سعر باكت معجون

سعر صرف الريال مقابل الدولار:

بدأ الأسبوع الأول من شهر يوليو
بسعر صرف الدولار 2731 ريال (بيع)
وانتهى آخر اسبوع من شهر يوليو
2853 ريال بارتفاع قدره 122 ريال
بنسبة زيادة 5 %، عن بداية الشهر،
وهذا الارتفاع سينعكس على أسعار
السلع المستوردة كما هو معلوم في
علم الاقتصاد، وهذا ما سنلاحظه في
أسعار السلع المستوردة التي ترصدها
مجلة الرابطة



السلع الأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي
ترصدها مجلة الرابطة، شهدت معظم
السلع ارتفاعاً في أسعارها، وهذا
نتيجة انخفاض سعر الريال امام
الدولار، فقد ارتفع سعر كيس دقيق
السنابل 50 ك من 60 الف إلى 62 الف
ريال وارتفع سعر كيس أرز الفخامة 40
ك من 128 ألف إلى 134 ألف ريال،

”
مقالات
اقتصادية



د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

حكاية الرياليين حين يصبح الوطن عملتين (الانقسام النقدي، والحرب الاقتصادية في اليمن)

وحسبنا الله فيمن كان السبب!
كلاهما، غريقان في قارب مكسور،
يحلان أن يصلوا إلى وطنٍ موعود،
ولا يعلمون متى الوصول. لا عتب
عليهما، ولا على السوق، بل على
من حول الراتب الي نكتة يومية،
والوطن الي ورقة نقدية يتاجر بها
حيث شاء.

ليست هذه قصة أحمد وحده، بل
قصة وطن بأكمله... وطن يعيش
بأوراق نقدية ميتة، واقتصاد بلا
دولة، ومواطنين بلا أمان.

تضيء حياءً، أما ألواح الطاقة، فحلم
بعيد، السطح مكتظ بشقق سيطرت
على مساحته، ويدفع أصحابها إيجاراً
شهرياً لهذه المساحة التي يحتكرونها.
نزل أحمد إلى دكان أبو صالح. نظر
إلى الرفوف، اختار ما يسد رمق
البيت، ودفع راتبه

أبو صالح تأمل الأوراق، ثم نظر
إلى أحمد بخرج وقال:
- ما تزعل أستاذ أحمد، رابتك
ما صار يجيب نص كيس الدقيق،



تسلم أحمد راتبه أخيراً، أوراق
باهتة لا تزن شهراً من الشقاء، بين
الذهاب والإياب إلى عمله،
نصف يقظة تحت وطأة انقطاع
الكهرباء، أو غيابها. الكهرباء في
منزله تزورهم كسائح عابر، وإن
حضرت، فغالباً لا تزامن عودته.
بطارية صغيرة على باب الشقة تكاد

المركزي من صنعاء إلى عدن لم يكن هذا قراراً تقنياً واقتصادياً، بل طلقة سياسية قسمت الشريان المالي للدولة إلى نصفين فمنذ تلك اللحظة، أصبح لليمن بنكين مركزيين، لكلٍ منهما توجهه وسعره وإدارته وسياسته النقدية حصل بنك عدن على الاعتراف الدولي، ونظام SWIFT، وحق طباعة العملة بينما احتفظ فرع صنعاء بالكوادر، البنية، والأرشيف، والأهم، السيطرة على الكتلة السكانية والتجارية الأكبر وهكذا بدأ الانقسام الفعلي للاقتصاد:

- ◀ البنوك علقت أنشطتها.
- ◀ التحويلات الدولية تعطلت.
- ◀ أذون الخزانة تحولت إلى أوراق بلا قيمة
- ◀ وبدأ ما سُمي لاحقاً بحرب البنوك.

كانت التداعيات فورية ومدمرة. فقد أدى الانقسام إلى شل القطاع المصرفي. لم يتم تفعيل نظام سويفت في عدن بشكل فوري (حتى أبريل 2017)، مما خلق فراغاً في تمويل الواردات والتحويلات الدولية. كما أوقف كلا الفرعين مدفوعات الدين العام، مما حول أذون الخزانة التي تحتفظ بها البنوك إلى أصول مجمدة، وأشعل فتيل أزمة سيولة حادة. كانت هذه هي الشرارة الأولى لما أصبح يُعرف بحرب البنوك. وكان المشهد العام يقول أن قرار الرئيس هادي كان سياسياً ولم يتم دراسة أي جوانب اقتصادية به ولا بتداعياته القرار حول الانقسام المؤسسي

في هذا المقال، أحاول تفكيك هذا الواقع المرگب: جذوره، أسبابه، وسيناريواته الممكنة

كيف تحولنا إلى اقتصادين قبل الحرب، لم يكن الاقتصاد اليمني في أفضل حالاته، لكنه كان على الأقل اقتصاداً واحداً. من 2011 إلى 2014، ورغم الاضطرابات السياسية، نجح البنك المركزي في إبقاء الريال عند حدود 215 ريالاً للدولار

- ◀ كان هذا الاستقرار هشاً، مدعوماً بعوامل خارجية:
- ◀ صادرات نفطية تتراوح بين 1.6 و 2.6 مليار دولار،
- ◀ وتحويلات مغتربين بحدود 3 إلى 4 مليارات سنوياً،
- ◀ ومساعدات خارجية تُغذي موازنة الدولة

لكن هذا الاستقرار كان مثل منزل قديم مطلي جيداً... من الخارج فقط مع اندلاع الحرب في مارس 2015، توقفت صادرات النفط، تجمدت المساعدات، وتراجعت التحويلات وفي ظل ارتفاع جنوني للنفقات العسكرية، بدأت خزينة الدولة تنزف نهاية 2015، بدأ البنك المركزي في صنعاء يواجه خطر الإفلاس. لجأ إلى خيارات طارئة، أبرزها مفاوضات لطباعة أوراق نقد جديدة مع شركة "غوزناك" الروسية، في محاولة يائسة لتأمين رواتب موظفي الدولة

ثم جاء القرار المفصلي: في سبتمبر 2016، قررت الحكومة المعترف بها دولياً نقل مقر البنك

ما يعيشه أحمد وأبو صالح ليس حادثة عابرة، بل نتيجة مباشرة لحرب اقتصادية صامتة بدأت منذ 2016، حرب لا تُخاض بالرصاص بل بالأرقام، لا تُسمع فيها الانفجارات، بل تُشاهد آثارها على الرفوف الفارغة وجيوب الناس.

لقد أصبح اليمن مختبراً حياً لتجربة عبثية، وطن واحد بعمليتين، بنك مركزي منقسم، واقتصادان يسيران في اتجاهين متعاكسين، كلٌّ منهما يُحارب الآخر بقوت الناس في مناطق صنعاء، لا يزال "الريال القديم" يحتفظ بقيمة ظاهرية مستقرة تقارب 530 ريالاً للدولار. لكن هذه "الاستقرار" هش ومصطنع، بُني على خنق السيولة وتجفيف السوق من النقد

أما في مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، فالريال "الجديد" ينهار كأوراق الخريف، تجاوزت عتبة 2800 ريال للدولار، لتتحول كل ورقة نقدية مطبوعة إلى عبء تضخمي جديد، يدفع المواطن ثمنه من طعامه ودوائه

لسنا أمام أزمة مالية مؤقتة، بل أمام انهيار متكامل لمفهوم الدولة ذاته. البنك المركزي لم يعد مؤسسة سيادية محايدة، بل ساحة حرب بين سلطتين تتنازعان العملة كما تتنازعان الأرض والسلاح والضحية؟ هو المواطن، كأحمد، الذي يستلم ورقة نقد لا تساوي حتى كيس دقيق، أو يعيش في وهم "الاستقرار" بينما السوق مغلقة بوجهه ومحفظته فارغة

و2025، حيث بدأت بإصدار عملات معدنية جديدة لمعالجة فجوة العملة التالفة. بدأ هذا التحول بإصدار عملة معدنية من فئة 100 ريال في مارس 2024، تلاها إصدار عملة معدنية فئة 50 ريالاً و ورقة نقدية جديدة من فئة 200 ريال في يوليو 2025.

على الرغم من أن المبرر الرسمي كان فنياً، وهو استبدال الأوراق النقدية القديمة والتالفة، إلا أن هذه الخطوة تحمل دلالات سياسية عميقة. فهي تمثل تحولاً نوعياً لحكومة صنعاء (الحوثيين)، من مجرد إدارة مناطق سيطرة إلى ممارسة فعل سيادي، فإصدار عملة خاصة يهدف إلى تعزيز قبضتهم على الاقتصاد المحلي

قوبلت هذه الخطوة بإدانة دولية واسعة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وفرنسا، التي اعتبرتها إجراءً أحادياً يزعزع استقرار القطاع المصرفي ويزيد من انقسام الاقتصاد اليمني. ورداً على هذا التصعيد، صعد البنك المركزي في عدن من حربه المصرفية، واستمر في متابعة أوامره المتعلقة بنقل مقرات البنوك الرئيسية إلى عدن، مهدداً بقطعها عن نظام سويفت المالي العالمي

تتبع هذا التسلسل من الأحداث السابقة، يوضح أن الانقسام النقدي لم يكن مجرد سلسلة من ردود الفعل الاقتصادية العشوائية، بل كان تصعيداً محسوباً، تقوده بشكل أساسي سلطات صنعاء، كجزء من استراتيجية طويلة الأمد لفرض السيادة الاقتصادية.

البنك المركزي في صنعاء قراراً رسمياً بمنع تداول الطبقات الجديدة من الريال في المناطق الخاضعة لسيطرته، واصفاً إياها بالعملة غير القانونية. كان المبرر المعلن هو مكافحة التضخم الذي تسببت به طباعة النقود في عدن، لكن الأهداف الاستراتيجية كانت أعمق، من ذلك الحد من استنزاف العملة الصعبة من أسواق صنعاء الكبيرة، وفرض سيطرة نقدية كاملة على مناطق نفوذها. أدى هذا الحظر إلى ترسيم وجود منطقتين نقديتين منفصلتين بشكل رسمي، لكل منهما عملتها الخاصة وسعر صرفها المتباين:

1. الريال القديم: العملة المطبوعة قبل عام 2015 مع كميات من العملة التي تم التوافق عليها في 2017 من فئة الألف ريال، والوحيدة المسموح بتداولها في مناطق سيطرة صنعاء.

2. الريال الجديد: العملة المطبوعة من قبل البنك المركزي في عدن، والمتداولة في مناطق سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً.

وبقدرة قادر اختفت العملة القديمة من عدن، للتوافر بكمياتها الكاملة في صنعاء، وخلق هذا الواقع احتكاكات هائلة للتجارة والتمويل بين المناطق، وأدى إلى ظهور أسواق سوداء، وعمليات تهريب للعملة، واللجوء إلى استخدام العملات الأجنبية كعملة وسيطة للمعاملات بين المنطقتين

لم تكتفِ سلطات صنعاء بمنع تداول العملة الجديدة، بل اتخذت خطوة أكثر تصعيداً في عامي 2024

إلى حرب نقدية شاملة جاء بعد ذلك بأشهر. فقد قررت إدارة البنك المركزي في عدن ربط صرف مرتبات موظفي الدولة في المناطق الشمالية بتوريد الإيرادات من تلك المناطق، وهو شرط كان من المستحيل تحقيقه في ظل سيطرة الحوثيين على تلك المناطق وسلطة الأمر الواقع التي يمارسونها. هذا القرار أدى فعلياً إلى وقف صرف المرتبات لمئات الآلاف من الموظفين في الشمال، مما خلق أزمة إنسانية واجتماعية هائلة

كان هذا هو "الزناد" الذي فجر الحرب النقدية. فقد واجهت سلطات صنعاء خياراً صعباً إما القبول بهذا الواقع، أو اتخاذ إجراءات مضادة. اختارت سلطات صنعاء الخيار الثاني، وبدأت سلسلة من القرارات التصعيدية التي قسمت الاقتصاد اليمني إلى منطقتين نقديتين منفصلتين

في مواجهة عجز مالي متزايد وفقدان لعائدات النفط، لجأ البنك المركزي في عدن إلى سياسة نقدية توسعية، حيث بدأ بطباعة كميات هائلة من الأوراق النقدية الجديدة لتمويل نفقات الحكومة، بما في ذلك دفع الرواتب. تشير التقديرات إلى أن البنك المركزي في عدن طبع ما قيمته حوالي 1.7 تريليون ريال يمني بحلول نهاية عام 2019، وهو رقم هائل بالمقاييس الاقتصادية اليمنية

كان رد فعل سلطات صنعاء حاسماً وتصعيدياً. ففي ديسمبر 2019، أصدر

شبكات معقدة تستخدمها سلطات صنعاء لتوليد الإيرادات عبر شركات خاصة، مما يؤكد أن القطاع المالي ليس مستقلاً بل هو جزء من آلة الحكم مع تخلي سلطات صنعاء إلى حد كبير عن التزامات الدولة الأساسية، وأهمها دفع رواتب موظفي القطاع العام. و تقديم الخدمات، أصبح عملها الرئيس استخلاص الموارد.

الموظفون الذين كانوا يتقاضون رواتبهم بانتظام قبل الحرب، أصبحوا الآن يعيشون على الذكريات والأمل في عودة الأوضاع إلى طبيعتها، إلا من بعض المكافآت التي يقاتلون بها أو أعمالهم المستقلة.

كما أنشأت السلطات نظاماً شاملاً لاستخلاص الإيرادات عبر فرض ضرائب ورسوم جمركية وزكاة ورسوم أخرى متنوعة، غالباً بشكل تعسفي، على القطاع الخاص. التجار الذين كانوا يدفعون ضرائب معقولة في الماضي، أصبحوا الآن يواجهون عشرات الرسوم والضرائب المختلفة، من رسوم الاستيراد إلى ضرائب الأرباح إلى رسوم "التنمية" و"إعادة الإعمار" وغيرها من المسميات التي تهدف في النهاية إلى الحصول على الأموال

ومع استمرار أزمة السيولة واستمرار هذا النهج والنموذج، بصورة مقصودة أو غير مقصودة تم تدمير الطلب الكلي في مناطق حكومة صنعاء، مما أدى إلى بيئة "تضخم كسادى"، حيث يواجه التجار خسائر مستمرة بسبب ضعف الطلب، على الرغم من استقرار الأسعار

الاقتصاد، لكن بطرق مختلفة إن الاستقرار النسبي لسعر الصرف في صنعاء عند حوالي 530-540 ريالاً للدولار ليس نتيجة لسياسات اقتصادية سليمة، بل هو ناتج عن نموذج حكم قسري يجمع بين السيطرة النقدية الصارمة والاستحواذ الممنهج للاقتصاد. أي أنه استقرار مبني على القوة الإلزامية، وليس على القوة الاقتصادية الحقيقية كيف ذلك؟

من خلال منع تداول العملة الجديدة ، فرضت سلطات صنعاء سقفاً صارماً على المعروض النقدي في مناطقها. هذا الإجراء، على الرغم من قسريته، هو العامل الفني الرئيسي الذي منع انهيار قيمة "الريال القديم". فبينما تغرق مناطق نفوذ الحكومة الشرعية في بحر من الأوراق النقدية الجديدة، يحافظ الشمال على كمية ثابتة ومتقلصة، من النقود المتداولة. مع أخذ العلم إن سعر الصرف المعلن ليس سعراً سوقياً، بل هو سعر إداري تفرضه أجهزة السلطة التي تمنع بالقوة أي محاولة للمضاربة أو البيع بسعر مختلف. هذا يخلق سوقاً سوداء محفوفة بالمخاطر ويجعل التعاملات غير شفافة. الصرافون الذين يتجرؤون على كسر السعر الرسمي يواجهون عقوبات قاسية، مما يجبر السوق على الالتزام بالسعر المحدد حكومياً

تفرض سلطات صنعاء سيطرة محكمة على القطاع المصرفي وشركات الصرافة، وتستخدمها كأدوات لإدارة تدفقات العملة الصعبة. وتكشف العقوبات الأمريكية عن

فقرار نقل البنك المركزي عام 2016 كان خطوة سياسية من الحكومة الشرعية لاستعادة السيطرة على مالية الدولة. لكن رد الحوثيين بمنع العملة الجديدة لم يكن مجرد إجراء لمكافحة التضخم، بل كان خطوة مضادة لخلق منطقة اقتصادية معزولة يمكنهم السيطرة عليها بالكامل. ويأتي إصدار عملتهم الخاصة في 2024-2025 كنهاية منطقية لهذه الاستراتيجية، حيث ينتقلون من الدفاع السلبي إلى التأكيد الفعلي للسيادة

إن "حرب البنوك" هي في جوهرها حرب سياسية بالوكالة على هوية الدولة نفسها، فالسلطة على العملة هي أحد أركان السيادة الأساسية. وما بدأ كآزمة سيولة تقنية تحول إلى صراع وجودي حول من يحق له أن يكون البنك المركزي الشرعي لليمن، ومن يملك الحق في إصدار العملة التي يتعامل بها اليمنيون استقرار اجباري مقابل انهيار كارثي في صنعاء

عندما يستلم العامل في صنعاء مرتبه او أجره ، يجد أن القيمة الاسمية للمرتب او الدخل لم تتغير كثيراً، لكن قدرته على شراء الحاجات الأساسية تتآكل يوماً بعد يوم.

وعندما ينظر نظيره في عدن إلى راتبه، يجد أن الأرقام تتضاعف شهرياً، لكن قيمتها الحقيقية تتبخر بسرعة أكبر.

نموذجان اقتصاديان متناقضان تماماً، كلاهما يؤدي إلى نفس النتيجة ، إفقار المواطن وتدمير



الجديد وإتلاف النقد القديم ، وكذلك تجميد الفوائد على ديون الحكومة المستحقة للبنوك، واستنزاف السيولة من النظام المصرفي ، و هذا كله يؤدي الى انهيار شبه كامل للثقة في النظام المصرفي

❖ التدهور غير المنضبط والفشل المؤسسي في عدن

على النقيض تماماً، فإن انهيار العملة في عدن هو قصة فشل مؤسسي وسياسي كلاسيكي، حيث فقدت الدولة القدرة على إدارة اقتصادها. إنه مثال نموذجي على ما يحدث عندما تلجأ حكومة ضعيفة إلى طباعة النقود كحل سحري لمشاكلها المالية

المحرك الرئيسي لانهيار العملة في عدن، التي هوت قيمتها من حوالي 215 ريالاً للدولار قبل الحرب إلى أكثر من 2800 ريال حالياً، لجوء الحكومة المعترف بها دولياً لطباعة النقود لتمويل عجز ميزانيتها. زيادة هائلة في المعروض النقدي، دون أي زيادة موازية في الإنتاج

نشأت كعرض جانبي لأزمة سيولة خانقة. بدأت الأزمة عندما توقف البنك المركزي في صنعاء عن دفع عوائد استثمارات البنوك في أدون الخزانة منذ عام 2016، ثم تفاقمت مع منع تداول العملة الجديدة، مما أدى إلى شلل البنوك وعجزها عن تلبية التزاماتها. أقرب تجربة دولية مشابهة لهذه الظاهرة هي أزمة "اللولار" في لبنان. في كلتا الحالتين، يجد المودعون أن ودائعهم بالعملة الصعبة (الدولار) محتجزة في البنوك ولا يمكن سحبها إلا بالعملة المحلية وبسعر صرف متدنٍ جداً، أو على شكل "دولار بنكي" لا يساوي قيمته الحقيقية. كلاهما يمثل انهياراً للقطاع المصرفي حيث تصبح الودائع مجرد قيود دفترية فاقدة لقيمتها، مما يجبر الناس على القبول بخسائر فادحة لاستعادة جزء بسيط من أموالهم

هذه الأزمة هي نتيجة لعدم تحييد النظام المصرفي ، وعدم الوصول إلى آلية للتعامل مع النقد

الاسمي. فالناس لا يملكون المال للشراء، والتجار لا يستطيعون البيع، والاقتصاد يدخل في دوامة انكماش مدمرة وخطيرة

وفي النتيجة النموذج المستخدم ليس نموذج ناجح في إدارة اقتصاد على المدى المتوسط والطويل، و أوضح مثال على هذا ما عرف بأزمة الشيكات البنكية، حيث تعاني صنعاء من أزمة سيولة حادة، فأصبحت الودائع لدى البنك المركزي، وخاصة ودايع ما قبل 2016، غير قابلة للسحب نقداً. يمكن فقط تداولها على شكل "شيكات بنكية" بخصم هائل يصل إلى %80 من قيمتها الاسمية.

الدولار الواحد الذي يتم شراؤه بشيك بنكي يكلف حوالي 3000 ريال، بينما يكلف الدولار النقدي 530 ريالاً، مما يعني أن الشيكات تتداول بأقل من %20 من قيمتها الاسمية. تخيل معي هذه المأساة لقصص المدخرين الذين عملوا طوال حياتهم لبناء مستقبل أفضل لأنفسهم وأطفالهم، فقط ليجدوا أن كل ما ادخروه قد تبخر. تحولت الودائع المصرفية إلى "شيكات بنكية" لا تساوي إلا جزءاً ضئيلاً من قيمتها الأصلية. فالمودع الذي كان يملك مليون ريال في البنك، لا يستطيع الآن الحصول إلا على 200 ألف ريال من قيمتها الحقيقية

هذا الشيك البنكي ليس إطاراً بنكياً متعارفاً عليه. وليس شكياً بالمعنى القانوني الذي هو أداة وفاء واجبة السداد عند الاطلاع. بل هو آلية سوق غير رسمية



إلى الحكومة المركزية، بينما تتوقع في الوقت نفسه أن يغطي البنك المركزي جميع التزاماتها. هذا التشردم المؤسسي والصراع الداخلي داخل معسكر الحكومة الشرعية يشل السياسة المالية ويجعل أي محاولة لتحقيق الاستقرار مستحيلة

تعتمد ميزانية الحكومة (غير المعلنة) بشكل كبير على الدعم الخارجي، وخاصة الوديعة السعودية التي كانت أداة رئيسية لدعم الريال. لكن استخدام هذه الوديعة كان مقيداً، ورصيداها المتبقي الآن ضئيل جداً، حسب المعبقي 225 مليون دولار فقط، مع قيود صارمة على السحب. هذا يعني أن البنك المركزي في عدن يفتقر إلى احتياطات النقد الأجنبي اللازمة للدفاع عن الريال أو التدخل بفعالية في السوق

ما اقترحه المحافظ، استئناف

فتحي بن لزرق مع محافظ البنك المركزي أحمد المعبقي، كشف المحافظ عن حقائق مذهلة حول حالة المالية العامة. يعترف المحافظ بأن البنك المركزي في عدن لا يتلقى سوى حوالي 25% من إيرادات الدولة، وأن هناك أكثر من 147 مؤسسة حكومية إيرادية لا تورد إيراداتها إلى الخزينة العامة. بما يعني أن ثلاثة أرباع إيرادات الدولة تختفي في جيوب المسؤولين والمحافظين والقادة العسكريين، بينما يُطلب من البنك المركزي أن يمول جميع نفقات الدولة من الربع المتبقي. ما يشبه هذا محاولة ملء خزان مثقوب بالماء، مهما صببت فيه، فإنه سيفرغ بسرعة أكبر

علاوة على ذلك، تقوم بعض المحافظات إن لم نقل الكل وخاصة المحافظات ذات الموارد الكبيرة، بإدارة ميزانياتها ومواردها بشكل مستقل، ولا ترسل سوى "الفتات"

الاقتصادي وتحديداً الميزان التجاري، أدى إلى تضخم وتدهور كارثي في قيمة العملة. فكل ورقة نقدية جديدة تطبعها الحكومة هي بمثابة ضريبة تضخم على كل من يحمل الريال في مناطقها. فعندما تضاعف الحكومة كمية النقود المتداولة دون زيادة كمية السلع والخدمات، فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة العملة

وفي عدن، تأكلت المدخرات بطريقة مختلفة عن الشيك البنكي في صنعاء، لكن بنفس القسوة. فالمدخرات التي كانت تكفي لشراء منزل أو تمويل تعليم الأطفال، أصبحت لا تكفي لشراء سيارة مستعملة. يمكن تشبيه ذلك بالسرقة الصامتة، حيث تُسرق ثروة الناس دون أن يلمسها أحد، بل من خلال تآكل قيمة العملة التي يحتفظون بها

كيف؟ في حوار صادم أجراه الصحفي



تصدير النفط، ومركزية الإيرادات، ووضع ميزانية، وتحرير سعر الدولار الجمركي، هذه الحلول في حد ذاتها دليل على عجز الحكومة عن تنفيذ أبسط مبادئ الحوكمة الاقتصادية. لقد كان الفشل في تأمين صادرات النفط بسبب هجمات الحوثيين كارثياً، كما فشلت مزادات بيع العملة في كبح تدهور الريال

كاملة على منطقتها الاقتصادية، بينما تفتقر الحكومة الشرعية إلى السيطرة الفعالة على أراضيها ومؤسساتها وفصائلها السياسية. وفي النهاية، كلا النموذجين يؤدي إلى نفس النتيجة المأساوية، إفقار المواطن وتدمير الاقتصاد، لكن بطرق مختلفة

الكيانات الناشئة تفتقر إلى "نموذج عمل قابل للاستقرار"، مما يجعلها عرضة للانحيار في وجه أي صدمة سياسية أو اقتصادية.

وفقاً لتقارير البنك الدولي، انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 58% منذ عام 2015. هذا الرقم ليس مجرد إحصائية، بل تعبير عن تراجع مستوى المعيشة إلى أكثر من النصف. فالأسرة التي كانت تعيش بكرامة قبل الحرب، أصبحت الآن تكافح من أجل البقاء

"استقرار" صنعاء هو استقرار قسري ومدمر، بينما "انهيار" عدن هو نتيجة فشل سياسي تقليدي وكارثي.

في صنعاء، حيث يحافظ الريال على قيمة ظاهرية مستقرة، يواجه المواطنون نوعاً مختلفاً من المعاناة. فسياسة خلق السيولة أدت إلى ركود عميق، حيث تتوفر السلع لكن الناس لا يملكون المال لشرائها. إنه نوع من "الجوع وسط الوفرة"، حيث تمتلئ المحلات بالبضائع لكن الجيوب فارغة

نموذج صنعاء أشبه باقتصاد حرب يهدف إلى البقاء السياسي، حيث يتم التحكم في سعر النقود عبر التحكم في عرضها ومعاينة المخالفين. يحافظ هذا على القيمة الاسمية لـ "الريال القديم"، ولكنه يدمر الاقتصاد الحقيقي من خلال خلق السيولة

أما نموذج عدن، فهو مثال نموذجي لدولة فاشلة، تطبع النقود لأنها لا تستطيع تحصيل الضرائب أو السيطرة على مؤسساتها. وبالتالي، فإن انهيار العملة نتيجة مباشرة يمكن التنبؤ به لفشلها المؤسسي والسياسي

الفارق الجوهرى هو السيطرة. تتمتع سلطات صنعاء بسيطرة شبه

والخطر النظامي الجديد الذي يضاف الى كل ما سبق، "دكنة" القطاع المصرفي، قيام البنك المركزي في عدن بالترخيص السريع والعشوائي لشركات الصرافة لتتحول إلى بنوك تمويل أصغر، حيث وصل عددها إلى 20 بنكاً، منها عدد 2 بنوك شاملة وخمسة قيد المراجعة. هذه السياسة التي توصف بالدكنة. أي تحويل القطاع المصرفي إلى ما يشبه المتاجر الصغيرة تخلق خطراً نظامياً هائلاً.

كان الهدف من هذا لشركات الصرافة الحصول على شرعية الترخيص المصرفي، والقدرة على قبول الودائع، وإمكانية الوصول إلى الأنظمة المالية الدولية، مع تجنب متطلبات رأس المال والامتثال الصارمة المفروضة على البنوك التجارية الشاملة من جهة، وهناك شرط لم ولن يتم الإيفاء به إغلاق شركات الصرافة التي جاءت منها تلك البنوك، إضافة إلى أنه لو افترضنا أن هذا الإجراء المناسب سيتحول أكثر من 400 صراف إلى بنك تمويل أصغر!!!! هذه السياسة تخلق خطراً نظامياً هائلاً. فهذه

وفي الجنوب، تحولت مؤسسات الدولة إلى "إقطاعيات" يديرها المسؤولون لمصلحتهم الشخصية. فمن أصل إيرادات الدولة، لا يصل إلى الخزينة العامة سوى 25% هذا إن كانت تصل فعلاً، بينما تختفي الـ 75% الباقية في جيوب المسؤولين والمحافظين والقادة العسكريين. إنه نهب منظم للثروة العامة، يتم تحت غطاء الشرعية والقانون

من أبرز الظواهر التي لم يتطرق لها أحد، وهي قديمة إلا أنها تحصل على تحديثات جديدة، ظاهرة "الجنود الوهميين" أو "الأسماء الوهمية" متجذرة في اليمن، وقد تفاقمت بشكل هائل خلال الحرب. يستخدم القادة العسكريون من مختلف الأطراف هذه الممارسة لجمع رواتب إضافية وتمويل أجهزةهم العسكرية والأمنية الخاصة. فبدلاً من أن تذهب رواتب الجنود إلى جنود حقيقيين يحملون الوطن، تذهب إلى جيوب القادة الذين يستخدمونها لبناء معسكرات موازية ولأنها للقائد وليس للدولة

هذا يفسر الحاجة الدائمة للاستحواذ على الموارد لتغطية نفقات هذه القوات الضخمة. فعندما يكون لديك 350 ألف فرد في التشكيلات العسكرية والأمنية، جزء كبير منهم وهميون أو يتبعون قادة وليس الدولة - فإن الحاجة لتمويل هذه الآلة العسكرية الضخمة تصبح أولوية تفوق كل الاعتبارات الأخرى، بما في ذلك رفاهية الشعب ومستقبل الوطن

اليمن منذ بداية الأزمة. هذا الهروب لا يشمل فقط أموال الأثرياء ورجال الأعمال، بل أيضاً مدخرات الطبقة المتوسطة التي تحاول حماية ما تبقى من ثروتها. فالطبيب الذي كان يدخر لشراء عيادة، والمهندس الذي كان يخطط لبناء منزل، والتاجر الذي كان يوسع تجارته، جميعهم وجدوا أنفسهم مضطرين لتحويل أموالهم إلى الخارج أو إلى عملات أجنبية للحفاظ على قيمتها

هذا الهروب الجماعي لرؤوس الأموال يحرم الاقتصاد اليمني من الاستثمارات اللازمة لإعادة البناء والأعمار. فبدلاً من أن تُستثمر هذه الأموال في مشاريع تخلق فرص عمل وتحرك الاقتصاد، تذهب لتقوية اقتصادات دول أخرى. إنه نوع من "النزيف الاقتصادي" الذي يضعف البلاد ويجعل التعافي أكثر صعوبة

❖ الفساد

لقد تجاوز الفساد في اليمن مرحلة "العمولات والصفقات" التقليدية إلى مرحلة "الاستحواذ الكامل" على مؤسسات الدولة. فبدلاً من أن تكون الدولة خادمة لشعبها، أصبحت مفترسة له. وبدلاً من أن تحمي ثروة الوطن، أصبحت تنهبها في الشمال، تحولت الدولة إلى آلة جباية عملاقة، تستخلص كل ما تستطيع من القطاع الخاص دون أن تقدم شيئاً في المقابل. التجار الذين كانوا شركاء في التنمية، أصبحوا "أبقار حلب" تُستنزف حتى آخر قطرة. والنتيجة هي تدمير الطبقة المتوسطة التي كانت عماد الاقتصاد والمجتمع

أما في عدن والمناطق الجنوبية، فإن المعاناة تأخذ شكلاً مختلفاً. هناك، يملك الناس الأوراق النقدية، لكن هذه الأوراق تفقد قيمتها بسرعة مذهلة. فالموظف الذي يتقاضى راتباً قدره مئة الف ريال في بداية الشهر، يجد أن قيمة هذا الراتب قد انخفضت بنسبة 10-20% أو أكثر بحلول نهاية الشهر نفسه. إنه سباق مع الزمن، حيث يحاول الناس إنفاق أموالهم قبل أن تفقد قيمتها

❖ عندما يصبح الوطن ورقة نقدية

عندما يعود أحمد إلى منزله بعد يوم عمل طويل، يجد زوجته تحاول أن تمد الوجبة الواحدة لتكفي يومين، والأطفال يسألون عن أشياء كانت بسيطة في الماضي وأصبحت اليوم من الكماليات. هذه ليست مجرد قصة فردية، بل هي مأساة جماعية تعيشها ملايين الأسر اليمنية التي وجدت نفسها ضحية لحرب اقتصادية لم تختار أن تكون جزءاً منها

إن الأرقام الاقتصادية الباردة، أسعار الصرف ومعدلات التضخم ونسب النمو، تخفي وراءها مأساة إنسانية هائلة. فعندما ينهار الريال في عدن أو يُخنق في صنعاء، فإن الضحية الأولى هي الإنسان العادي الذي يجد أن حياته تتآكل يوماً بعد يوم، وأن أحلامه وطموحاته تتبخر مع كل انخفاض في قيمة العملة أو كل زيادة في الأسعار

تشير التقديرات إلى أن عشرات المليارات من الدولارات قد هربت من

الشارع، والحرفي الذي يعمل من منزله، والمزارع الذي يبيع منتجاته مباشرة للمستهلك، جميعهم يجدون في الاقتصاد غير الرسمي ملاذاً من فوضى الاقتصاد الرسمي

لكن من ناحية أخرى، فإن هيمنة الاقتصاد غير الرسمي تعني ضعف الدولة وعدم قدرتها على أداء وظائفها الأساسية. فعندما تفقد الدولة السيطرة على معظم النشاط الاقتصادي، تفقد أيضاً القدرة على تقديم الخدمات العامة وحماية المواطنين وتنظيم السوق

❖ تكلفة الأجيال

لعل أكثر التكاليف إيلاً هي التكلفة التي تدفعها الأجيال لهذه الأزمات. فجيل كامل من الشباب اليمني ينشأ في ظل هذه الأزمة، ويرى الفساد والانهيار كأمر طبيعي. هؤلاء الشباب لم يعرفوا الاستقرار الاقتصادي، ولم يروا دولة تعمل بكفاءة، ولم يختبروا معنى الثقة في المؤسسات

هذا الجيل يكبر وهو يرى أن الطريقة الوحيدة للنجاح هي الفساد أو الهجرة. فالشباب الذي يرى أن المسؤولين يهبون ثروة البلاد بينما الشعب يعاني، لن يؤمن بقيم العمل الشريف والخدمة العامة. والفتاة التي ترى أن التعليم لا يؤدي إلى وظيفة كريمة، ستفقد الأمل في المستقبل إن هذه التكلفة قد تكون الأخطر على الإطلاق، لأنها تعني أن حتى لو انتهت الحرب وتوحدت المؤسسات، فإن إعادة بناء الثقة والقيم سيحتاج

في اليمن، المورد الرئيسي (النفط) شبه متوقف، مما يجعل الأزمة أعمق بكثير. فبدلاً من الصراع على توزيع الثروة، أصبح الصراع على البقاء الاقتصادي نفسه

مع الصومال:

الصومال شهدت اختفاءً تاماً للبنك المركزي ولكل وظائفه، وسيطرت شركات الحوالات الخاصة والشبكات العشوائية على الدورة المالية بالكامل.

اليمن في خطر من الوصول إلى هذا السيناريو، لكنه لم يصل إليه بعد. وجود البنوك التجارية القديمة، وشبكات الصرافة المنظمة، ووجود كيانين يديان وظيفة البنك المركزي، لكن استمرار الحرب المصرفية الحالية يدفع البلاد بثبات في هذا الاتجاه. فكلما طال أمد الانقسام، وكلما تعمقت الأزمة، كلما أصبح احتمال الانهيار الكامل للنظام المصرفي أكبر

❖ الاقتصاد الخفي

تشير التقديرات إلى أن الاقتصاد غير الرسمي يشكل ما بين 60% إلى 80% من الاقتصاد اليمني. هذا الرقم المرعب يعني أن غالبية النشاط الاقتصادي تتم خارج سيطرة الدولة وأدواتها المصرفية، مما يضعف قدرتها على التحصيل الضريبي وتنظيم السوق

من ناحية، يوفر هذا الاقتصاد الخفي آلية تكيف للمواطنين بعيداً عن تقلبات السياسات الرسمية. فالتاجر الصغير الذي يبيع في

❖ اليمن في السياق والتشابه الإقليمي

مع لبنان:

ما يحدث في اليمن يشبه انهيار البنوك الذي حدث في لبنان، مع اختلافات جوهرية في الأسباب الجذرية. في كلا البلدين، نشهد تجميداً فعلياً لودائع المواطنين "اللؤلؤ" في لبنان مقابل "الشيكات البنكية" في صنعاء. وفي كلا البلدين، فقدت العملة المحلية قيمتها بشكل كارثي، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وارتفاع معدلات الفقر

لكن الاختلاف الجوهرى يكمن في طبيعة الأزمة. في لبنان، كان الانهيار نتيجة عقود من السياسات المالية والنقدية غير المستدامة التي وُصفت بأنها "هندسة مالية" أو مخطط بونزي منظم. أما في اليمن، فالانهيار هو نتيجة مباشرة للحرب والانقسام الفعلي للمؤسسة النقدية إلى كيانين متصارعين

مع ليبيا:

تشابه الحالة اليمنية مع الليبية في وجود انقسام بالبنك المركزي بين الشرق والغرب، ووجود حكومتين متنافستين. لكن الاختلاف الجوهرى هو أنه في ليبيا، استمر تدفق إيرادات النفط بشكل كبير، وتم إيداعها في حسابات خارجية تحت إشراف دولي. وكان الصراع على "كيفية إنفاق" هذه الأموال، وليس على "وجودها" من عدمه. هذا ما منع الانهيار الكامل لأي من الدينارين شرق وغرب

التوصيف السؤال	السيناريو
<p>◀ إذا استمر الوضع على ما هو عليه، دون تدخل جذري أو حل سياسي، فإن المسارين المتباينين سيستمران في التطرف أكثر فأكثر. في الجنوب، لا يوجد قاع لسعر الصرف، وقد نشهد أرقاماً كارثية تتراوح بين 5,000 إلى 10,000 ريال للدولار خلال السنوات القليلة القادمة. هذا سيؤدي إلى دلورة كاملة للاقتصاد، حيث تصبح العملة المحلية مجرد ورق لا قيمة له، ويتحول الناس بالكامل إلى استخدام الدولار الأمريكي أو الريال السعودي في معاملاتهم.</p> <p>◀ في الشمال، سيبقى الاستقرار المصطنع على حساب تعميق الركود والمزيد من الفقر. ستستمر أزمة الشيكات البنكية في التفاقم، وستتآكل الودائع أكثر فأكثر، حتى تصبح البنوك مجرد مباني فارغة. وستستمر سياسة الاستخلاص في سحق ما تبقى من القطاع الخاص، حتى يصبح الاقتصاد مجرد آلة لتمويل الحرب.</p> <p>◀ هذا السيناريو سيؤدي في النهاية إلى انهيار كامل للدولة اليمنية كمفهوم اقتصادي وسياسي، وتحولها إلى مجموعة من الكانتونات المتصارعة، وقد يتشكل فعلياً الصومال اليمني.</p>	<p>1</p> <p>استمرار الوضع الراهن</p>
<p>◀ يمكن للمجتمع الدولي، وخاصة دول التحالف العربي، أن يتدخل بدعم مالي كبير للبنك المركزي في عدن، مع فرض شروط صارمة على الحوكمة وضبط الإنفاق ووقف الفساد. هذا التدخل يمكن أن يوقف الانهيار المتسارع للريال، ويعيد بعض الاستقرار للأسواق.</p> <p>◀ لكنه حل مؤقت ومحدود الأثر، لأنه لا يعالج الجذور السياسية للأزمة. فطالما بقي الانقسام السياسي والمؤسسي قائماً، فإن أي دعم خارجي سيكون مجرد مسكن مؤقت. وبمجرد انتهاء الدعم أو تراجع، ستعود الأزمة للظهور بقوة أكبر.</p>	<p>2</p> <p>التدخل الخارجي المحدود</p>
<p>◀ السيناريو الأمثل، لكنه الأصعب تحقيقاً. يتطلب هذا السيناريو تسوية سياسية شاملة تؤدي إلى إعادة توحيد المؤسسات، وأهمها البنك المركزي. هذا يعني الاتفاق على إدارة موحدة للسياسة النقدية، وتوحيد العملة، وإعادة بناء الثقة في النظام المصرفي.</p> <p>◀ لكن تحقيق هذا السيناريو يتطلب تنازلات كبيرة من جميع الأطراف. فسلطات صنعاء ستحتاج للتخلي عن سيطرتها الكاملة على الاقتصاد في مناطقها، والحكومة الشرعية ستحتاج لإثبات قدرتها على الحوكمة الرشيدة وضبط الفساد. والأهم من ذلك، ستحتاج جميع الأطراف للاتفاق على آلية عادلة لتوزيع الموارد والسلطة.</p>	<p>3</p> <p>الحل السياسي الشامل</p>

إلى عقود. إنه مستقبل مسروق، وجيل ضائع، وأمة تفقد أهم مواردها، شبابها وأملها

في النهاية، إن ما يحدث في اليمن ليس مجرد أزمة اقتصادية، بل هو تدمير ممنهج لنسيج المجتمع وقيمه ومؤسساته. إنه تحويل وطن كامل إلى ورقة نقدية يتاجر بها المتحاربون، بينما يدفع الشعب الثمن من دمه ولقمة عيشه ومستقبل أطفاله

❖ طرق متشعبة نحو المجهول - السيناريوهات

بينما يجلس أحمد في منزله المظلم، يتساءل عما إذا كان أطفاله سيعيشون يوماً في وطن طبيعي، حيث الراتب يكفي لشراء الطعام، والكهرباء تعمل بانتظام، والمستقبل يحمل الأمل بدلاً من الخوف. هذا السؤال لا يطرحه أحمد وحده، بل ملايين اليمنيين الذين يبحثون عن ضوء في نهاية النفق

إن الخروج من هذه الأزمة المعقدة ليس مستحيلاً، لكنه يتطلب إرادة سياسية حقيقية، وتضحيات من جميع الأطراف، وفهماً عميقاً لطبيعة المشكلة وجذورها. فالأزمة الاقتصادية لم تعد مجرد نتيجة للصراع، بل أصبحت وقوداً له، حيث تستفيد الأطراف المتحاربة من استمرارها

التوصيف السؤال	السيناريو
<p>◀ في حالة فشل كل محاولات التوحيد، قد يصبح التقسيم الرسمي للبلاد هو الحل الوحيد المتبقي.</p> <p>◀ هذا يعني الاعتراف الدولي بوجود دولتين أو ثلاث منفصلة، لن يكون ذلك على ما كان قبل الوحدة 90، وانما حدود ومسارات جديدة، لكل منها عملتها ونظامها الاقتصادي الخاص. هذا السيناريو قد يوقف الحرب الاقتصادية، لكنه سيكرس التقسيم ويجعل إعادة التوحيد في المستقبل أكثر صعوبة.</p>	<p>4</p> <p>التقسيم الرسمي</p>

❖ خارطة طريق للتعافي

إن الخروج من هذه الأزمة يتطلب نهجاً متدرجاً ومتكاملاً، يبدأ بوقف النزيف الفوري، ويمر بمرحلة بناء الثقة، وينتهي بإعادة التوحيد الكامل للمؤسسات. فيما يلي مصفوفة مقترحة للحلول:

الاستراتيجية	الجهة
<p>◀ توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية وهيكلتها، وتغيير سياسي جذري للحكومة والقيادة السياسية.</p> <p>◀ تشكيل لجنة اقتصادية عليا محايدة ومستقلة لإدارة الأزمة، تضم خبراء اقتصاديين وقد يكون لها ارتباط بالجهة الداعمة للحكومة (التحالف العربي).</p> <p>◀ إصدار قرارات حازمة لإجبار جميع المؤسسات الإيرادية (147 مؤسسة) على توريد إيراداتها للخزينة العامة، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين.</p> <p>◀ تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، والمحاكم الإدارية.</p> <p>◀ تجميد جميع الحسابات المصرفية للمسؤولين المشتبه في فسادهم، وإجراء تدقيق شامل لثرواتهم.</p>	<p>1</p> <p>الحكومة الشرعية (المعترف بها دولياً)</p> <p>إجراءات فورية أقل من سنة</p>
<p>◀ إعادة هيكلة القطاع المصرفي، وإلغاء تراخيص البنوك الوهمية التي تم إنشاؤها وتحديداً التي تعمل على غسيل الأموال.</p> <p>◀ وضع ميزانية عامة شفافة ومعلنة، مع آليات رقابة صارمة على الإنفاق.</p> <p>◀ إطلاق برنامج شامل لمحاربة الفساد، يشمل محاكمة المسؤولين الفاسدين واسترداد الأموال المنهوبة.</p> <p>◀ إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية، وخاصة قطاع الكهرباء والمياه.</p>	<p>إجراءات متوسطة سنة الى سنتين</p>
<p>◀ استئناف صادرات النفط والغاز بحماية دولية، لتوفير مصدر مستدام للعملة الصعبة</p> <p>◀ إطلاق برنامج إصلاح اقتصادي شامل بدعم من المؤسسات المالية الدولية</p> <p>◀ بناء مؤسسات حكم رشيد قادرة على إدارة الاقتصاد بكفاءة وشفافية.</p>	<p>إجراءات طويلة أكثر من سنتين</p>
<p>◀ القبول بألية فنية محايدة، تحت إشراف دولي، لضمان وصول المرتبات لجميع موظفي الدولة، بغض النظر عن المنطقة الجغرافية.</p> <p>◀ وقف إصدار عملات جديدة، والعودة للتعامل مع العملة الموحدة وقد يشمل ذلك إيجاد آلية لدمج العملات من الطرفين.</p> <p>◀ تخفيف القيود الخانقة على القطاع الخاص، والسماح بحرية التجارة والاستثمار.</p>	<p>2</p> <p>حكومة صناعية (سلطة الأمر الواقع)</p> <p>إجراءات فورية أقل من سنة</p>

الاستراتيجية	الجهة	الرقم
<ul style="list-style-type: none"> زيادة الشفافية حول الإيرادات والنفقات العامة، ونشر تقارير دورية عن الوضع المالي. السماح للبنوك بالعمل بحرية أكبر، وحل أزمة الشيكات البنكية تدريجياً. تقليل الاعتماد على الجبايات القسرية، والانتقال نحو نظام ضريبي عادل وشفاف. 	<p>إجراءات متوسطة سنة الى سنتين</p>	2
<ul style="list-style-type: none"> المشاركة في عملية إعادة توحيد المؤسسات النقدية والمالية. الانتقال إلى نموذج الدولة الخدمية. الاستثمار في التنمية البشرية والبنية التحتية. 	<p>إجراءات طويلة أكثر من سنتين</p>	
<ul style="list-style-type: none"> التحوط بالعملة الصعبة قدر الإمكان، وتقليل التعرض للعملة المحلية المتقلبة. تنويع الاستثمارات جغرافياً، وعدم الاعتماد على منطقة واحدة. التركيز على السلع والخدمات الأساسية التي تحتاجها الأسواق المحلية. بناء شراكات مع القطاع الخاص في الدول المجاورة لضمان استمرارية الأعمال. 	<p>استراتيجيات الحماية</p>	3
<ul style="list-style-type: none"> الاستثمار في التكنولوجيا والحلول الرقمية التي تقلل الاعتماد على البنية التحتية التقليدية. تطوير نماذج أعمال مرنة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة. (نموذج الأعمال الريادية والربط بسلاسل القيمة المحلية) بناء علاقات قوية مع المجتمعات المحلية لضمان الحماية والدعم. الاستثمار في التدريب وتطوير المهارات للاستعداد لمرحلة ما بعد الأزمة. تفعيل المسؤولية المجتمعية بشكل واسع ومنظم. 	<p>استراتيجيات النمو</p>	
<ul style="list-style-type: none"> استخدام النفوذ الدبلوماسي للضغط على جميع الأطراف لتوحيد البنك المركزي. ربط أي دعم مالي بتحقيق تقدم ملموس في الإصلاحات. 	<p>الضغط السياسي</p>	4
<ul style="list-style-type: none"> تقديم المساعدة الفنية لبناء قدرات البنك المركزي في مجال الحوكمة والرقابة. دعم برامج التدريب وتطوير الكوادر البشرية في القطاع المصرفي. تقديم الاستشارات في مجال السياسة النقدية وإدارة أسعار الصرف. 	<p>الدعم الفني</p>	
<ul style="list-style-type: none"> الانتقال من المساعدات النقدية المباشرة إلى دعم مشاريع التنمية المستدامة. التركيز على مشاريع البنية التحتية التي تخلق فرص عمل وتحرك الاقتصاد. دعم برامج التعليم والتدريب المهني لإعداد جيل قادر على إعادة البناء. 	<p>إعادة التوجه في المساعدات</p>	
<p>كلما أمكن:</p> <ul style="list-style-type: none"> تحويل أي مدخرات فائضة إلى أصول عينية (ذهب) أو عملة صعبة. تقليل الاعتماد على السوق من خلال الزراعة المنزلية والإنتاج الذاتي. بناء شبكات تكافل اجتماعي قوية مع الأقارب والجيران. ترشيد الاستهلاك والتركيز على النفقات الأساسية. 	<p>الحماية الشخصية</p>	5
<p>كلما أمكن: استعد للهجرة</p> <ul style="list-style-type: none"> الاستثمار في التعليم والمهارات، خاصة المهارات التقنية والرقمية. تعلم لغات أجنبية ومهارات قابلة للتطبيق في أسواق عمل مختلفة. بناء علاقات مهنية واجتماعية قوية يمكن الاعتماد عليها. المحافظة على الأمل بالله عز وجل والثقة بأن التغيير الإيجابي قادم بحول الله وقوته. 	<p>الاستثمار في المستقبل</p>	

التحديات السابقة ، يمكن النظر الى المقترح التالي لتوحيد النظام المصرفي والنقدي في اربع مراحل كما يلي:

شمالاً وجنوباً، مدنيين وعسكريين. يتطلب الاعتراف بأن الوطن أكبر من أي حزب أو جماعة أو مصلحة شخصية

المرحلة	الاجراء
1	<p>وقف</p> <p>التصعيد</p> <p>أول 6 اشهر</p> <p>◀ وقف طباعة عملات جديدة من جميع الأطراف.</p> <p>◀ وقف إصدار قرارات تصعيدية ضد البنوك أو القطاع المالي.</p> <p>◀ تشكيل لجنة فنية مشتركة من خبراء محايدين لدراسة آليات التوحيد على ان يكون بينهم مشاركون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.</p>
2	<p>بناء الثقة</p> <p>6 الأشهر التالية</p> <p>◀ إنشاء آلية موحدة لدفع رواتب موظفي الدولة في جميع المناطق.</p> <p>◀ توحيد أسعار الصرف تدريجياً من خلال آليات السوق.</p> <p>◀ إعادة تفعيل التحويلات المصرفية بين المناطق المختلفة.</p>
3	<p>التوحيد</p> <p>التدريجي</p> <p>12-24 شهراً</p> <p>◀ دمج العمليات المصرفية تدريجياً تحت إشراف إدارة موحدة.</p> <p>◀ توحيد السياسة النقدية وأدوات الرقابة المصرفية.</p> <p>◀ إطلاق عملة موحدة جديدة تحل محل جميع الإصدارات السابقة وسحب القديم بالكامل.</p>
4	<p>إعادة البناء</p> <p>24 شهراً</p> <p>◀ إعادة بناء الثقة في النظام المصرفي من خلال ضمانات دولية.</p> <p>◀ إطلاق برامج شاملة لإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية.</p> <p>◀ تطوير أسواق مالية حديثة قادرة على دعم النمو الاقتصادي.</p>

الطريق نحو إعادة التوحيد النقدي

إن إعادة توحيد النظام النقدي اليمني ليس مجرد حلم، بل هو ضرورة حتمية لأي مستقبل مستقر للبلاد. لكن تطبيق أي حلول يواجه عدد من التحديات أبرزها:

1. الأطراف المتحاربة تستفيد من استمرار الأزمة الاقتصادية، لأنها تمنحها أدوات سيطرة على المجتمع وتمويل الحرب. إقناعها بالتخلي عن هذه المكاسب قصيرة المدى لصالح الاستقرار طويل المدى يتطلب ضغطاً دولياً هائلاً وحوافز قوية

2. الاقتصاد اليمني مدمر إلى حد كبير، والبنية التحتية مهالكة، ورؤوس الأموال هربت إلى الخارج. إعادة بناء اقتصاد منتج يتطلب استثمارات ضخمة ووقتاً طويلاً

3. جيل كامل نشأ في ظل الحرب والفساد، وفقد الثقة في المؤسسات والقيم. إعادة بناء هذه الثقة وترسيخ قيم العمل الشريف والخدمة العامة يتطلب جهداً تربوياً وثقافياً طويلاً المدى

4. اليمن محاط بقوى إقليمية متنافسة، كل منها لها أجندتها الخاصة. تحقيق الاستقرار في اليمن يتطلب توافقاً إقليمياً والتوافق على المصالح المشتركة بين دول الإقليم بما يحقق الاستقرار في اليمن ويحقق في ذات الوقت مصالح الأطراف الإقليمية إن وضعنا آلية للتعامل مع

إن حكاية الريالين في وطننا لا يجب أن تنتهي بانقسام دائم أو انهيار كامل. يمكن أن تنتهي بعودة الوحدة، وإعادة البناء، وولادة جديدة لوطن يستحق أطفاله مستقبلاً أفضل. لكن هذا يتطلب من كل منا أن يختار:

هل نريد أن نكون جزءاً من المشكلة، أم جزءاً من الحل؟ الوقت ينفد، والوطن ينتظر.

اصلح الله بالكلم

في الختام:

عندما ينظر أحمد إلى أطفاله النائمين في الظلام، يتذكر الأيام التي كان فيها الضوء يملأ البيت، والراتب يكفي لشراء الأحلام وليس فقط الطعام. يتذكر وطناً كان فيه للعملة قيمة، وللعمل معنى، وللمستقبل وعد

هذا الوطن لم يمت، بل هو نائم تحت ركام الحرب والفساد. وإيقاظه ممكن، لكنه يتطلب إرادة جماعية من جميع اليمنيين، حكاماً ومحكومين،



د. يوسف سعيد احمد

هل لا زالت الأسباب قائمة لاتباع نظام سعر الصرف المعموم؟!

السبب هو تشوه السوق وعمليات المضاربة القائمة في سوق مشوه وغير مؤسسي عدا عن عدم وجود السوق المالي الثانوي الذي ينهض بهذا التوازن في البلد الذي يتبع نظام سعر الصرف المعموم

لكن أيضا هناك ضعف كبير من حيث قدرة المركزي على إلزام الشركات بتطبيق القانون والقدرة الفائقة على مراقبة التحويلات يحدث ذلك في ظل حرب اقتصادية لا هوادة تدار من طرف واحد ضد البنك المركزي مع غياب الإسناد الكامل من مؤسسات الدولة المختلفة ولذلك أصبحت عمليات المضاربة هي من تقود اسعار الصرف وليس البنك المركزي يحدث ذلك لسببين:

- وجود السيولة الضخمة لدى شركات الصرافة من العملة الوطنية
- عن وجود سيولة كبيرة لديهم من العملات الأجنبية خارج المؤسسات ذات النطاق الرسمي فجميع العملات

هو متبع في المملكة أو بسلة عملات حسب ما هو متبع في دولة الكويت وما هو متبع صنعاء هو سعر صرف توجيهي جبري لا تحكمه العوامل الاقتصادية ولذلك لا ينعكس على اسعار السلع والخدمات

وقد جرى تصميمه على إثر منع تداول الطبقات الجديدة الصادرة عن المركزي عدن بهدف إحداث فرق كبير للغاية بين سعر الصرف المعموم في عدن الذي يحدد حسب اسعار السوق وجني مكاسب كبيرة مستفيدة من مزايا تمتع مناطق الشمال من مزايا الظروف الطبيعية المناسبة زراعيًا وتصدير السلع الزراعية بما في ذلك القات إلى عدن. ويدخل هذا في نطاق الحرب الاقتصادية

لكن لماذا سعر الصرف المعموم لم يعمل على توازن اسعار الصرف في عدن عبر ما تحدثه آلية العرض والطلب؟



نظام تعويم سعر الصرف من الناحية النظرية والتجريبية في سياق أنظمة اسعار الصرف هو الأقل احتياجا للتدخلات من قبل البنك المركزي والأقل احتياجا للاحتياطات النقدية الخارجية مقارنة بنظام سعر الصرف الثابت

فنظام سعر الصرف الثابت يحتاج عند اتباعه إلى احتياطات نقدية خارجية كبيرة. قد تقول صنعاء تتبع نظام سعر الصرف الثابت دون أن تحتاج إلى هذه الاحتياطات الكبيرة وظل سعر الصرف منذ اعتماده ثابتا هناك منذ العام 2020 تقريبا

سعر الصرف الثابت يجب أن يكون مرتبط بعملة أجنبية بالدولار مثلا كما



وإذا ما نشأت ظروف سياسية واقتصادية ملائمة وتعززت احتياطات النقد الأجنبي فإنه يتعين على الحكومة تغطية حاجة استيراد المشتقات النفطية حيث تصل نسبة الطلب نحو 60 في المائة من الطلب على الدولار في سوق الصرف الأجنبي

إضافة إلى إعادة تشغيل مصافي عدن واتباع الاستراتيجيات الملائمة لتعزيز إنتاجية وإنتاج قطاعات الاقتصاد الحقيقي بما يعزز الصادرات وتنويع مصادر الدخل وزيادة نسبة تغطية الاحتياط محليا وعندئذ يستطيع البنك المركزي إدارة سعر الصرف بكفاءة واتباع نظام سعر الصرف المعوم المدار

اقتصادية كلية كفاءة ودور فاعل داعم لمؤسسات الدولة

هناك عوامل أخرى تخلق ظروف مثل عمليات المضاربة بسعر الصرف تتمثل بازدواجية القرار وضعف الدور الفاعل للدولة ووجود مستوى عالي من الفساد والانقسامات القائمة دخل مجلس الرئاسة والحكومة عدا عما تلعبه الإشاعة من تأثير مع غياب مراكز الدراسات المهمة بدراسة اسعار الصرف هذه العوامل كلها وغيرها تخلق حالة من عدم اليقين لدى الجهات العاملة في سعر الصرف وتثير حالة أيضا من التوقعات لدى اللاعبين في سعر الصرف عندما يتعلق الأمر بالمستقبل.

الأجنبية التي تدخل اليمن يتم صرفها في السوق
• بيع الدولار من خلال المنصة الإلكترونية التي ينظمها البنك المركزي بشكل شفاف عبر شركة أجنبية
نعم أظهرت التجربة أن نسبة التغطية ضعيفة للغاية لأن المشاركين في العطاءات جلهم من التجار الجنوبيين وهؤلاء احتياجاتهم للعملة لاستيراد السلع الغذائية وغير الغذائية محدودة عدا عن محدودية رأس المال لكن اتوقع أنه مع انتقال المراكز المالية للبنوك التي تقع مقراتها في صنعاء إلى عدن فإن من المتوقع أن ترتفع نسبة التغطية

من ناحية القول لماذا البنك المركزي لا يقوم باتباع نظام سعر الصرف المعوم المدار من خلال تحديد سعر صرف اسمي تأشيرى هذا الاتجاه ممكن جدا

لكنه يحتاج إلى توفر احتياطات نقدية خارجية كبيرة وهذا الشرط غير متوفر في الظروف الراهنة إضافة إلى توفر شرط آخر ويتحدد بسحب فائض السيولة من السوق حتى يتلاءم حجم المعروض النقدي في السوق مع حاجة الاقتصاد لأن زيادة المعروض النقدي يؤدي تلقائيا إلى ارتفاع معدلات التضخم والأضرار بالقوة الشرائية للعملة

مؤكد يحتاج البنك المركزي إلى إجراء المزيد من الإصلاحات وتفعيل السياسات النقدية الممكنة. لكن هذا يجب أن يتوازى مع اتباع سياسة



د. علي بن ديراني
محاسب قانوني

انهيار العملة اليمنية الأسباب والعلاج

تحويلات المغتربين وتصدير سلع المنتجات الزراعية والسمكية وجميع ذلك يوفر عملة أجنبية للدولة كانت توازن احتياجات السوق منها

بعد اندلاع الحرب في 2015م توقفت الصادرات النفطية وما يصدر منها فهو قليل جدا وفي فترات متباعدة ولا تورد عائداته إلى البنك المركزي أما الصادرات من السلع الأخرى فقد انخفض مستواها بشكل كبير بسبب توقف الموانئ والمطارات وما يصدر يتم عبر دول الجوار مما ساهم في تحمل نفقات إضافية على الصادرات أدى إلى زيادة تكاليفها ومن ثم ارتفاع قيمتها في السوق الخارجية مما انعكس على الطلب عليها

مقابل الريال اليمني في ارتفاع شبه دائم وانعكس ذلك على أسعار بقية السلع ولكي نفهم الأسباب الحقيقية وراءها سنقوم بعرض مصادر العرض للعملات الأجنبية ومصادر الطلب ثم سنخضعها للقاعدة التي عرضت سابقا في بداية الحديث.

❖ أولاً: مصادر العرض

للعملات الأجنبية:

إن مصادر توفر العملات الأجنبية بالسوق اليمني هي الصادرات من السلع إلى الأسواق العالمية وكان مستواها قبل اندلاع الحرب في 2015م أكبر من مستواها الآن حيث كانت اليمن تقوم بتصدير النفط والغاز وبشكل منتظم بالإضافة إلى



من المعروف أن سعر الشيء يزداد كلما زاد الطلب عليه وتكون الزيادة كبيرة كلما كان الطلب في ازدياد والمعروض منه للبيع قليل أو نادر

والعملات الأجنبية من دولار وريال سعودي ينطبق عليها نفس القاعدة على الرغم من أن الفقهاء يرفضون اعتبار النقد سلعة بل ويحرمون ذلك ولكن لا تأثير لتلك الرؤية على تداولها أو أساس تسعيرها في السوق اليمني خصوصا في ظل الأوضاع الحالية واتباع سياسة التعويم لذلك فإن أسعار صرف العملات الأجنبية

أما التحويلات من المغتربين فقد انخفضت هي الأخرى وذلك بسبب عودة الكثير منهم بسبب تغيير أنظمة العمل والإقامة في دول الاغتراب وتشديد الرقابة على التحويلات وارتفاع تكلفتها

❖ ثانياً: مصادر الطلب على العملات الأجنبية:

تتمثل مصادر الطلب على العملات الأجنبية في أي مجتمع في توفير قيمة السلع المستوردة من الخارج وهو ما كان بالمجتمع اليمني قبل حرب 2015م إلا أن ذلك تغير بعدها وأصبحت بالإضافة إلى توفير قيمة السلع المستوردة يضاف إليها التزامات أخرى نحددها بالآتي:

1- توفير قيمة السلع المحلية وربما يتساءل القارئ عن ذلك فنقول له إن الانقسام في الحكم بين صنعاء وعدن أدى إلى ظهور حاجة إلى العملات الأجنبية عند تبادل السلع بين هاتين المنطقتين فكما هو معلوم أن مناطق سيطرة حكومة عدن تعتمد بشكل كبير على المنتجات الزراعية والقات من مناطق سيطرة حكومة صنعاء وسلطات الأخيرة لا تعترف بالعملة المحلية المطبوعة من قبل سلطات عدن وبالتالي فساد قيمة السلع تتم بالعملة الأجنبية وحتى التحويلات التي تتم بالريال اليمني فإن تسويتها بين منقذ الحوالة بين المنطقتين تتم بالعملات الأجنبية ولكون حجم السلع الداخلة إلى مناطق حكومة عدن من مناطق حكومة صنعاء أكبر من السلع

الخارجة منها إلى مناطق حكومة صنعاء فإن الشركات المحولة من مناطق حكومة عدن تكون مدينة للشركات المسلمة للحوالات بمناطق حكومة صنعاء وبالتالي تقوم شركات الصرافة بمناطق حكومة عدن بشراء العملات الأجنبية لتسديد أرصدها المدينة لدى شركات الصرافة بمناطق حكومة صنعاء مما يساهم في ارتفاع أسعار صرف العملات بمناطق حكومة عدن

2- سداد التزامات الحكومة لفريق عملها بالخارج والمتمثل في السلك الدبلوماسي والذي عادة يتكون من السفارات والعاملين بها ولكن السلطات الشرعية تعمل بفريق حكومي متكامل في الخارج من رئاسة وزراء ومجالس نيابية واستشارية وحتى مجالس محلية وأحزاب وجميع ذلك يتطلب توفير عملة أجنبية لذلك تقوم هذه السلطات بتوريد قيمة الصادرات النفطية التي تنفذها إلى حسابات بنكية بالخارج وتشترى العملات الأجنبية في السوق المحلية من خلال المطبوع من النقد المحلي بدون غطاء

3- تقدم قوات صنعاء وسيطرتها على مناطق جديدة كمحافظة البيضاء وبيحان بشبوة والعبدية بمأرب والتي تقوم بعد السيطرة بمنح التجار والمواطنين فرصة تبادل ما لديهم من عملات أجنبية بالريال اليمني القديم مما يضطرهم إلى تبادل ما لديهم من ريال جديد بعملة أجنبية في مناطق حكومة

عدن

4- حجم الفساد الكبير في مناطق الشرعية ومحاولة اتباع أساليب غسل هذه الأموال الفاسدة من خلال شراء العملات والعقارات.

كل تلك الأسباب تؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية وانخفاض المعروض منها وبشكل مستمر مما أدى إلى استمرار انخفاض قيمة الريال اليمني في مناطق الشرعية

ولإيجاد حلول لذلك نقترح الآتي:

- 1- تشغيل جميع الحقول النفطية وتوريد قيمة الصادرات من السلع النفطية والمنتجات إلى البنك المركزي
- 2- عودة الفريق الحكومي بكامله إلى الأراضي اليمنية وصرف مستحقاتهم بالريال اليمني وفقاً لهيكل الأجور
- 3- وقف طباعة العملة بدون غطاء.
- 4- الحسم العسكري للمعركة لصالح أي من الطرفين سيوحد أسعار الصرف في جميع المناطق مما سيؤدي إلى تخفيض الطلب على العملات الأجنبية
- 5- محاربة الفساد المالي والإداري بشكل جاد وعبر بناء منظومة متكاملة لها
- 6- العمل على إقناع دول الاغتراب بمنح المغترب اليمني استثناءات في أنظمتها والعودة إلى تطبيق أنظمة سابقة حققت للمغترب اليمني جملة من الاستثناءات في الإقامة والتملك والتحويل



■ م. خليل عبدالملك
وكيل وزارة الكهرباء والطاقة

إمكانية استخدام الغاز لإنتاج الطاقة الكهربائية في عدن

كهرباء في نهاية الخط في بلحاف او في موقع مناسب في عدن والمكلا تساوي ألف ميجاوات ولمده 35 عاما. مما سبق وللإستفادة من كميات الغاز الإضافية للإستخدام في إنتاج الكهرباء سوف نلخص ماهي الوسائل الممكنة للإستخدام هذا الغاز لإنتاج ما مقداره ألف ميجاوات في العاصمة المؤقتة

طبعاً للعلم ان تكاليف إنتاج الكهرباء في العالم يمثل قيمه الوقود نسبة 85% من تكلفة إنتاج وحدة الطاقة KWH والباقي 15% هي قيمه المدخلات الأخرى وهي قيمه المحطة وتكاليف الصيانة والتشغيل وغيره

وعليه وفي حالة تطبيق هذا المقترح والعمل على البدء في تنفيذ هذا الهدف سوف تحقق البلاد وفر مادي هائل تريد خزينه الدولة اضافه إلى توفير الطاقة المطلوبة للإستهلاك بأنواعه المنزلي والصناعي وكافه الأنشطة. هذا الحل سوف يستغرق وقت

من موقع المحطة إلى العاصمة المؤقتة عدن وكذا إنشاء خطوط جهد على باتجاه حضرموت

3- إنشاء انبواب نقل الغاز من بلحاف إلى العاصمة عدن وهذا ممكن عبر اعداد دراسة فيه تقوم بها شركه استشارية متخصصة واحتساب الجدوى الاقتصادية والمواصفات الفنية ووضعها للتنافس بين الشركات والمؤسسات الخاصة عبر مناقشه مقابل نقل الغاز من ميناء بلحاف على ان تحدد تلك التكاليف بسعر أجره النقل للمليون وحده حرارية MMBTU من الغاز ولمده محده تضمن استعاده الجهة المستثمرة لاستعادة تكاليف إنشاء الأنبواب وتحقيق هامش ربح معقول على ان تتحول ملكيه الأنبواب إلى الدولة

4- عند إنشاء خط نقل الغاز من مصادر الإنتاج في مارب تم تخصيص سعة اضافيه في الأنبواب لنقل غاز طبيعي يكفي لإنتاج



كنت قد كتبت في وقت سابق مقترح لتوفير وقود الكهرباء عبر استخدام الكميات المتوفرة حالياً من بلحاف

في سنين ماضيه تم اعداد تقارير عن امكانيه توفير الكميات المطلوبة لتكفي لتشغيل محطات الكهرباء في العاصمة عدن وقد كنت عضوا في بعض هذه اللجان علما ان المعلومات المتوفرة حول ذلك ما يلي:

1- نسبة اليمن من الغاز المسال للتصدير قيمتها تحسب بقيمة 3 دولار للمليون وحده حرارية

2- هناك سعة في انبواب الغاز الممتد من حقول الغاز في محافظه مارب لضخ كميه من الغاز تكفي لتموين محطه توليد غازيه في نهاية الأنبواب اي في بلحاف بقدرة ألف ميجاوات على ان يتم إنشاء خطوط نقل جهد عالي 400 ك.ف



د. جعفر عمر محمد

أستاذ بيئة الشعاب المرجانية
المساعد - جامعة حضرموت

البلدة

ظاهرة طبيعية موسمية تنعش السواحل اليمنية

الشمسي والناتج عن دوران الأرض حول الشمس. يبدأ موسم نجم البلدة بموجب حساب الشبامي 15 يوليو من كل عام ويستمر حتى 28 يوليو، أي 13 يوماً شمسياً، يليه نجم المرزم أو البلع

❖ أسباب حدوث هذه الظاهرة؟

بداية لابد ان نعرف ان البيئة البحرية بشكل عام تتكون من عدة كتل مائية، كل كتلة مائية لها خصائص بيئية (طبيعية وكيميائية) تختلف عن الكتل الأخرى. وعليه فكتلة المياه السطحية لها خصائص تختلف عن خصائص كتلة المياه

تحدث ظاهرة البلدة في الساحل الجنوبي للجمهورية اليمنية خاصة الساحل الجنوبي الشرقي متمثلاً بساحل شبوة وحضرموت والمهرة وجزء من سواحل سلطنة عمان. الا انه قد يختلف تأثير هذه الظاهرة على الساحل تبعاً لمدى عرضة هذا الساحل للتيارات أم انه محمي بسبب طوبوغرافية الساحل ووجود الجزر بمحاذاة هذا الساحل، كما هو الحال لمنطقة بئر علي وبعض الخلجان

❖ فترة حدوث هذه الظاهرة؟

مرتبط حدوث هذه الظاهرة بالتاريخ الميلادي أي التقويم

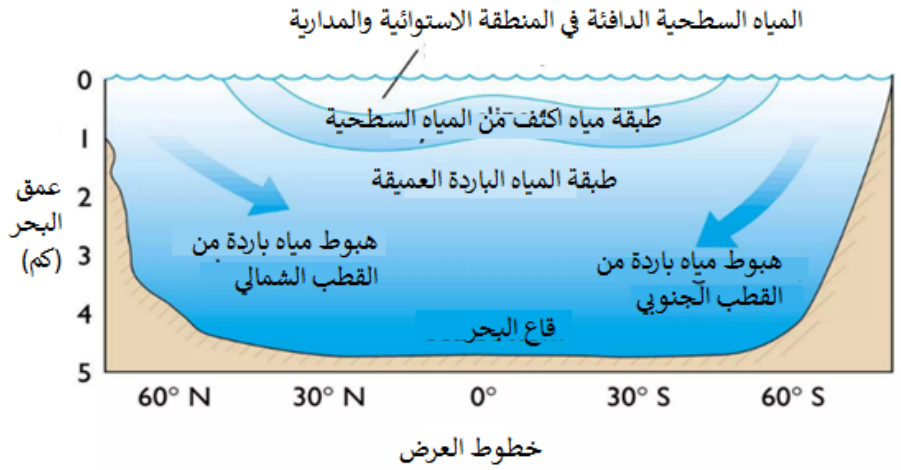


البلدة أو ما تُعرف علمياً بظاهرة الانبثاق القاعي (Upwelling) هي عملية طبيعية موسمية تحدث نتيجة هبوب الرياح الموسمية الصيفية الجنوبية الغربية، حيث تدفع المياه السطحية الدافئة بعيداً عن الساحل، ويحل محلها مياه باردة غنية بالأملاح المعدنية والعناصر المغذية تصعد من الأعماق نحو السطح.

موضع الأرض في دورتها حول الشمس وكذلك ميلان الأرض عن محورها ووجود الرياح الموسمية الجنوبية الغربية والتي تعرف لدينا برياح الشمال، ساعدت جميعها على إزاحة المياه السطحية الدافئة نسبياً نحو الشرق لوجود قوى أخرى اكتشفها العالم غاسبر كوريوليس سميت بأسمه بعدئذ تعرف بتأثير كوريوليس وهي قوى أو تأثير ناتج عن دوران الأرض حول نفسها ونتيجة لكروية الأرض، تؤدي هذه القوى إلى انحراف الرياح عن مسارها باتجاه اليمين بزواوية مقدارها 45 درجة (في نصف الكرة الأرضية الشمالي) وكذلك لوجود شبه الجزيرة الهندية تعمل على دوران المياه السطحية بعيداً، وفي المقابل تصعد مياه باردة من أعماق تصل إلى 5 كيلومتر، ويحدث هبوط في مياه البحر المفتوح للمياه السطحية نحو الأعماق في مياه البحر العربي على نطاق واسع (المطر واخرون، 2008) (شكل 2)

اضطراب للبيئة البحرية، فمثلما ذكرنا سابقاً ارتباط هذه الظاهرة بدوران الأرض حول الشمس، وفي هذه الحالة تتداخل عدة عوامل لتحدث هذه الظاهرة. يعتقد البعض أن شدة الرياح وحدها هي المسبب الرئيسي لهذه الظاهرة، بالفعل تساهم الرياح في أحداث هذه الظاهرة، لكن الرياح تهب على مدار العام وتؤثر على المياه السطحية ولكن لا يحدث تصاعد لكتلة المياه العميقة الباردة

العميقة. فالمياه السطحية كونها عرضة لأشعة الشمس خلال ساعات النهار فإن درجة حرارتها أعلى من درجة حرارة المياه العميقة. المياه الأكثر درجة حرارة عادة أخف من المياه الباردة، أي أن كثافة المياه الباردة أكبر مما يجعلها أثقل وأكثر استقراراً أسفل المياه السطحية الأخف، وهذه هي الحالة الاعتيادية للبيئة البحرية (المطر واخرون، 2008) (شكل 1)

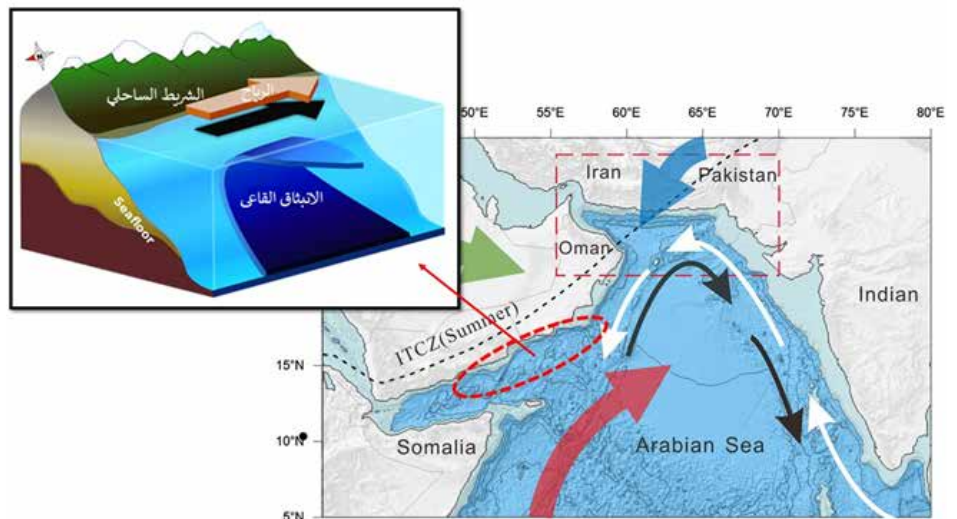


شكل (1): يوضح ترتيب الكتل المائية ذات الكثافات المختلفة في الحالة الاعتيادية (المصدر: أن لوفيفر، 2015)

لكن في موسم البلدة تحدث حالة نحو السطح (آن لوفيفر، 2015)

❖ ما الفائدة البيئية التي تنجم عن هذه الظاهرة؟

البيئة البحرية حالها حال البيئات المختلفة الموجودة على اليابسة من حيث تدفق الطاقة بين الكائنات الحية، حيث تلعب النباتات الدور الأساسي في إنتاج المادة العضوية (والتي تعد أهم مصدر للطاقة لعيش الكائنات الحية)، بعد ذلك تتدفق المادة العضوية بعدئذ بين الكائنات عبر السلسلة الغذائية أي عبر الاغذاء. تتغذى اكلات الأعشاب على النباتات لتحصل منها على الطاقة ثم تتغذى



شكل (2): خارطة مسار الرياح الجنوبية الغربية في خليج عدن والبحر العربي (السهم الأحمر العريض) وحيز ظاهرة الانبثاق القاعي على الساحل الجنوبي الشرقي لليمن وجزء من ساحل سلطنة عمان (الشكل البيضاوي ذو خط احمر متقطع) (المصدر: هي واخرون، 2020، سولاب، 2020)

ساحل المكلا وكذلك شُوهد قرش الحوت خلال هذه الفترة ايضاً من قبل بعض الصيادين بمحاذاة ساحل المكلا

تحدث ظاهرة الانبثاق القاعي في عدة مناطق على مستوى العالم، وهذه المناطق من أشهر المصائد السمكية إنتاجية على مستوى العالم. فبرغم ان هذه الظاهرة موسمية في البحر العربي وخليج عدن وتحدث خلال فترة بسيطة في السنة، الا ان تأثيرها على المنطقة يستمر لفترة أطول على مدار السنة (المطر واخرون، 2008)

❖ ما مدى صحة المعلومات المتداولة حول دور البلدة في علاج بعض الامراض؟

ذكر الباحث الأستاذ عمر خميس بامتيرف (2012) في كتابه "بحر العرب واحواله" ان المياه الباردة في موسم البلدة تساعد على التعافي من الأمراض الجلدية وينشط الكلى ويزيد من القوة البدنية ومنشط للذاكرة.

في ماء البحر (في المياه السطحية العليا وحتى عمق 200 متر) او الأعشاب البحرية (خاصة الأعشاب الخضراء Green Seaweeds) التي تظهر على ملتصقة على الصخور في السواحل الصخرية. تعد الهائمات النباتية غذاء للعديد من الأسماك البلاجية (السطحية) الصغيرة مثل اسماك المنتوج واسماك الساردين (العبد) واسماك الماكريل الهندي (البوغة)، وبازدهار الهائمات النباتية المجهرية (زيادة وفرتها) خلال موسم البلدة وحتى شهر ديسمبر، تنجذب اليها الأسماك السطحية الصغيرة بمحاذاة الساحل جاذبة معها الأسماك الكبيرة التي تتغذى عليها وهي متزامنة من فترة تكاثر معظم الأسماك السطحية

كما اعتاد الصيادون خلال هذه الفترة على مشاهدة بعض الأسماك الكبيرة والحيتان التي يندر مشاهدتها في البحر، والتي تتغذى على الكائنات الصغيرة، فقد تم رصد بعض الحيتان الباليينية التي تتغذى على الأسماك الصغيرة بمحاذاة

عليها كائنات مستهلكة أخرى الى أعلى مستهلك في السلسلة الغذائية والتي لا يوجد من يتغذى عليها. فسبحان الله، تموت هذه الكائنات فتتغذى عليها بعض الكائنات المترمة (التي تتغذى على الكائنات الميتة) ولكن يبقى الجزء الأعظم من اجسام هذه الكائنات الميتة يتعرض لتحلل بفعل البكتيريا وهي في طريقها الى قاع البحر، ينتج عن هذا التحلل مواد غير عضوية من ضمنها النترات والنتريت والفوسفات والسيليكا والتي تعرف بالأملاح المغذية وهي التي تحتاجها الكائنات المنتجة (النباتات) لإنتاج المادة العضوية في وجود الضوء وثنائي أكسيد الكربون. وهذا بدوره يساهم في توازن النظام البيئي البحري (المطر واخرون، 2008)

حدوث ظاهرة الانبثاق القاعي أي تصاعد المياه العميقة الى الأعلى محملاً بالأملاح المغذية ينجم عنها ازدهار النباتات سواء وحيدة الخلية التي لا ترى بالعين المجردة وتعيش هائمة (تُعرف بالهائمات النباتية)



شكل (3) صور لساحل مدينة المكلا خلال فترة البلدة لعام 2025م بمدينة المكلا (إعلام محافظة حضرموت)



شكل (4): صور لمهرجان البلدة 2025م بمحافظة حضرموت (إعلام محافظة حضرموت)

المعتادين على البحر، لمخاطر الانجراف والغرق

وعليه فإن أهم التوصيات والإرشادات التي يُنصح بتوجيهها للسياح والزوار خلال هذه الفترة: أولاً: التوصيات العامة للسلامة:

1. الابتعاد عن السباحة في الأوقات الممنوعة:
 - خصوصاً عند وجود تحذيرات من هيئات السلامة
 - تجنب السباحة في أوقات المد العالي أو العواصف البحرية

2. عدم السباحة في المناطق غير المخصصة:

- الالتزام بالمواقع التي تحددها السلطات كمناطق آمنة
- عدم السباحة في أماكن التيارات

حضرموت والمهرة هذه الظاهرة في إقامة المهرجانات التي تستعرض فيها بعض من التراث المحلي والتقاليد المرتبطة بالبحر (شكل 4).

كما ان هذه الظاهرة تزيد من التماسك المجتمعي، حيث تحولت المدن الساحلية مراكز لقاء اجتماعي وعائلي عندما تدافعت بعض الاسر قاطني المدن البعيدة عن الساحل الى أقاربهم في هذه المدن الساحلية خلال فترة البلدة، معززة روابطهم الاجتماعية والثقافية

الا انه عادة ما يتزامن مع ظاهرة الانبثاق القاعي هيجان البحر وتصبح التيارات الساحلية أقوى وأكثر اضطراباً بسبب الرياح الموسمية، ما يُعرّض الزوار، خصوصاً غير

هذه جميعها ملاحظات لاحظها الكثير من رواد البحر خلال فترة البلدة الا انها مازالت تفتقر للأبحاث العلمية لإثباتها علمياً وتفسيرها، لكن كما هو معروف ان المياه الباردة منشطة للدورة الدموية للإنسان وهذا قد يكون اهم عامل يساعد على الشفاء ولم تكن زيادة إنتاجية المصائد السمكية هي الفائدة الاقتصادية الوحيدة الناتجة عن ظاهرة الانبثاق القاعي لموسم البلدة، بل صاحب ذلك تنشيط السياحة الموسمية حيث يتدفق الزوار للاستمتاع بالأجواء الباردة وتنشط الأنشطة التجارية في المدن الساحلية (مطاعم، فنادق، مواصلات...) خلال هذه الفترة (شكل 3)

تستغل السلطات المحلية لمحافظتي



المراجع:

أن لوفيفر باليدييه (ترجمة زينب منعم) 2015. البحار والمحيطات. مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية. 130 صفحة
المطر، سليمان محمد، يوسف، عبدالرحمن عبدالكريم؛ الصفار، عادل حسن (2009). الحياة في البحار والخليج العربي. معهد الكويت للأبحاث العلمية. 234 صفحة
بامتيرف، عمر خميس سالمين (2012). بحر العرب وأحواله - ساحل حضرموت (أنموذجاً). مطبعة وحدين الحديثة للأوقست. 180 صفحة
He, W., Liu, J., Huang, Y., & Cao, L. (2020). Sea level change controlled the sedimentary processes at the Makran continental margin over the past 13,000 yr. *Journal of Geophysical Research: Oceans*, 125, e2019JC015703. <https://doi.org/10.1029/2019JC015703>
SOLAB (2020). Upwelling dynamics. <https://solab.locean.ipsl.fr/-index.php/upwelling-dynamics>

السحب :

- عدم مقاومة التيار.
- السباحة بموازاة الشاطئ للخروج من التيار، ثم العودة

ثالثاً: توصيات للسلطات والجهات المنظمة:

1. نشر التحذيرات بوضوح في أماكن السباحة والمنتزهات البحرية
2. توفير منقذين محترفين على الشواطئ المزدحمة
3. تنظيم حملات توعوية للسياح حول مخاطر البحر في موسم الانبثاق

القوية أو قرب الصخور

3. تجنّب السباحة بمفردك:
- دائماً اسبح مع مجموعة أو تحت رقابة منقذ

4. مراقبة الأطفال باستمرار:

- لا يُترك الأطفال قرب الماء دون إشراف مباشر من الكبار

ثانياً: التوعية بطبيعة البحر في هذه الفترة:

- شرح مفهوم التيارات الساحبة (Rip Currents) التي تسحب السباحين نحو العمق
- تعليم كيفية التصرف عند



د. نهى عمر شرويط

أستاذ مساعد كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية جامعة عدن

السياسة المالية والنقدية وأثرها على القطاع الخاص

بالبنك المركزي بالسياسات النقدية المختلفة وفقا للظروف الاقتصادية، ومدى التزام السطنتين (وزارة المالية والبنك المركزي) بألية تطبيق السياستين كما تقتضيه الاوضاع الراهنة وبما يساهم بشكل او بأخر في زيادة مساهمة ودور القطاع الخاص في الاقتصاد

ان القطاع الخاص قد تأثر سلبا نتيجة ضبابية السياسة المالية والنقدية للدولة وانقسام المؤسسات

الاوضاع المالية والنقدية وسياساتها في ظروف الحرب وانقسام المؤسسات المالية والنقدية

كما تناقش الورقة العلاقة المترابطة والمتداخلة بين السياسة المالية والنقدية حيث لا يمكن عمل سياسة بمعزل عن الأخرى ويقصد بالسياسة المالية تحكم الدولة ممثلة بوزارة المالية بالسياسات الضريبية والنفقات وفقا للظروف الاقتصادية، ويقصد بالسياسة النقدية تحكم الدولة ممثلة



ملخص:

تساهم هذه الورقة العلمية بدراسة الجوانب المتصلة بالسياسة المالية والنقدية في اليمن في ظل الظروف الحالية وتلمس تأثيرها على نشاط القطاع الخاص في فترة ما قبل الحرب، كما ناقشنا من خلالها

قدرة القطاع الخاص على المساهمة في تحفيز النمو والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل

❖ هدف الدراسة:

تهدف ورقة العمل هذه الى التعرف على اثر السياسة المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص في الجمهورية اليمنية في الظروف الحالية

❖ محتويات الدراسة:

تتكون الورقة العلمية من مبحثين وهما:

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية وآثارهما على القطاع الخاص

أولاً: مفاهيم عامة حول ادوات السياسة المالية والسياسة النقدية وآثارهما على القطاع الخاص
ثانياً: مفاهيم عامة حول نشاط القطاع الخاص اليمني في الظروف الحالية

المبحث الثاني: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة المالية والنقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص

أولاً: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة المالية في التأثير على القطاع الخاص
ثانياً: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة النقدية في استثمارات القطاع الخاص.

المبحث الأول

❖ مفاهيم عامة حول السياسة المالية والسياسة النقدية

عام 2011م. شهد الاقتصاد اليمني في تلك الفترة عدد من الاصلاحات والتطورات الايجابية التي ادت الى شبه استقرار في النشاط المالي والنقدي يمكن ادراكها من خلال عدد من المؤشرات خلال تلك الفترة ونجد حالياً عدم وجود سياسات مالية ونقدية فعلية على مستوى اقتصاد البلاد حيث يسود الانقسام في اجهزة اداراه المؤسسات المالية والنقدية والسبب يعود الى الانقسام الواضح في النشاط والسياسات المالية والنقدية. ولذا نجد ان الوضع الراهن لا يساعد على مشاركة ونمو نشاط القطاع الخاص.

❖ مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

1- هل تساهم السياسات المالية والنقدية الموضوعة من قبل الدولة في زيادة انتاجية واستثمار القطاع الخاص؟

2- هل تؤدي السياسات المالية والنقدية الى رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني؟

3- ماهي السياسات المالية والنقدية التصحيحية في ظل الاوضاع الاقتصادية والسياسية الحالية والتي تحفز نشاط القطاع الخاص؟

❖ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الورقة العلمية في بيان مدى تأثير كلامن السياسة المالية والسياسة النقدية على حجم استثمارات القطاع الخاص ومدى

المالية بوجود وزارتين للمالية وانقسام البنك المركزي وبقية مؤسسات الدولة السيادية

كما نرى من خلال الدراسة قوة العلاقة بين المركزي والحكومة تبتدأ من قوة علاقته مع وزارة المالية وهي العلاقة التي تتطلع الى رسم اطار مستقر مع اقتصاد البلاد الكلي عبر تسخير السياسة المالية من أجل تحقيق استقرار سعر الصرف للريال و السيطرة على معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وغيرها

هدفت الدراسة الى التعرف على السياسات المالية والنقدية المطبقة في اقتصاد اليمن وتتبع تأثيرها على مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي خلال مراحل مختلفة

تكونت الورقة من اتجاهين اساسيين تركز الاتجاه الاول حول مفاهيم عامة حول السياسة المالية والنقدية وعلاقتها بالقطاع الخاص كما تركز الاتجاه الثاني حول تحليل اثر السياسة المالية والنقدية على نشاط القطاع الخاص

وفي نهاية الورقة تم التوصل الى عدد من النتائج والتوصيات التي تساهم في ارساء قواعد متينة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مستقبل البلد الاقتصادي

❖ مقدمة الدراسة:

لا توجد في اليمن سياسة مالية ونقدية واضحة ماعدا ما شهدته من وضع إصلاحات مالية ونقدية منذ عام 1996م حتى الى فترة ما قبل

وأثارهما على القطاع الخاص

أولاً: مفاهيم عامة حول أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية وأثارهما على القطاع الخاص

السياسة المالية

أولاً: المفهوم

هي ذلك الجزء من سياسة الدولة الاقتصادية الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، ثم إن الحكومة عن طريق هذه السياسة تستطيع أن تؤثر على مستوى الطلب الكلي لهذه الدولة وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادي

ثانياً: أهداف السياسة المالية

إن السياسة المالية جزء هام من السياسة الاقتصادية التي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والتوازن في ميزان المدفوعات. وأهداف السياسة المالية تتمثل في التالي:

- التنمية الاقتصادية
- تسوية التوازن الاقتصادي
- تحقيق العدالة الضريبية

ثالثاً: أدوات السياسة المالية

هناك 5 أدوات رئيسية للسياسة المالية وهي الميزانية، الضرائب، النفقات العامة، والأشغال العامة والدين العام:

الأداة الأولى: الميزانية

الاقتصادي، بشكل أكبر من تأثير الضرائب
- يؤثر الإنفاق العام المتزايد على الدخل والإنتاجية والعمالة بنفس الطريقة التي يؤثر بها الاستثمار المتزايد عليهم

الإنفاق العام أثناء التضخم

- الإنفاق المفرط هو السبب الرئيسي في حدوث الضغوط التضخمية، فتكون هناك زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثمارات بشكل غير عادي
- في مثل هذه الظروف تهدف سياسات الإنفاق العام إلى خفض الإنفاق الحكومي، من خلال التخلي عن بعض الخطط أو تأجيل البعض الآخر

الإنفاق العام أثناء الكساد

- في هذه الفترة يكون الإنفاق العام على قدر كبير من الأهمية، إذ تتسم فترة الكساد بنقص الطلب، نتيجة تباطؤ نمو الاستهلاك الخاص وقلّة الإنفاق الاستثماري
- يمكن زيادة الطلب من خلال ضخ جرعات أكبر من الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى الحد من الأثر المدمر لانخفاض الإنفاق الخاص للأفراد

الأداة الرابعة: الأشغال العامة

تعد هذه الأداة أهم طريقة لمكافحة الركود، وهناك نوعان من النفقات هما الأشغال العامة والمدفوعات المحوّلة
- تشمل النفقات على الأشغال العامة الطرق ومسارات السكك الحديدية، المدارس، الحدائق المباني،

ميزانية الدولة أداة مفيدة لتقييم التقلبات الاقتصادية، وقد صاغ علماء الاقتصاد 3 مبادئ من الميزانيات المختلفة هي:

- 1- الميزانية السنوية
- 2- الميزانية الدورية
- 3- ميزانية التعويضات

الأداة الثانية: الضرائب:

تمثل الضرائب أداة سياسية قوية في أيدي السلطات العامة، ولها تأثير كبير على التغيرات التي تحدث في الدخل والاستهلاك والاستثمار
- تزيد السياسة الضريبية المضادة للكساد من الدخل الفردي المتاح، وتعزز الاستهلاك والاستثمار
- يُقترح أحياناً خفض ضرائب السلع الأساسية، مثل رسوم البيع وضريبة المبيعات ورسوم الاستيراد، وتؤدي هذه الامتيازات الضريبية إلى تشجيع الاستهلاك
- أشار اقتصاديون إلى ضرورة خفض ضريبة الدخل والضرائب على الشركات، من أجل زيادة الاستثمار الخاص، والتغلب على الاتجاهات الانكماشية في الاقتصاد
- على العكس يتم توجيه هذه السياسة للحد من الفجوة التضخمية، فإثناء التضخم ينبغي على السلطات عدم الاحتفاظ بالهيكل الضريبي القائم

الأداة الثالثة: الإنفاق العام

- أدت مشاركة الحكومة في النشاط الاقتصادي، إلى جعل هذه الأداة من بين أهم الأدوات المالية
- يمكن أن يكون للتنوع في الإنفاق العام أثر مباشر على مستوى النشاط

المطارات والمستشفيات

مميزاتها كأداة مضادة للكساد

- استيعاب العمال العاطلين عن العمل

- زيادة القوة الشرائية للمجتمع، وبالتالي تحفيز الطلب على السلع الاستهلاكية

- إنشاء أصول رأسمالية مفيدة اقتصاديًا واجتماعيًا، مثل الطرق والقنوات ومحطات توليد الكهرباء

- توفير حافز قوي لنمو الصناعات التي تتأثر بحالة الكساد

- تساعد على الاستفادة من مهارة العاطلين عن العمل

- لا يكون لها تأثير على الاستثمار الخاص، لأنها تبدأ في وقت لا يتوافر به الاستثمار الخاص

الاداة الخامسة: الدين العام

هو سلاح مالي لمكافحة التضخم والكساد، فهو يحقق الاستقرار الاقتصادي، ويوفر العمالة الكاملة ويتخذ الاقتراض الحكومي 3 أشكال هي:

1- الاقتراض من القطاع المصرفي

حيث تقوم الحكومة بذلك من خلال بيع السندات، تتدفق الأموال عبر الاستهلاك أو الادخار أو الاستثمار الخاص

2- الاقتراض من النظام غير المصرفي

يمكن للحكومة الاقتراض من المؤسسات غير المصرفية، (المؤسسات غير المصرفية هي ليست بنوكا مركزية او بنوك تجارية او مؤسسات مالية عامة انما هي شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة

وسنتناول هذه الأهداف في النقاط الآتية :

- الحفاظ على المستوي العام للأسعار
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.
- دعم استقرار سوق المال وجذب الاستثمارات.

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

وتعتبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد

1 : أدوات السياسة النقدية الكمية:

- سعر إعادة الخصم : يعرف سعر إعادة الخصم بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية

- فعالية سعر إعادة الخصم في حالة التضخم والكساد : وتتضح فعالية سعر إعادة الخصم من خلال تأثير رفع سعر إعادة الخصم أو تخفيضه بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ففي حالات التضخم الناتج عن الإفراط في الطلب على السلع والخدمات نتيجة زيادة وسائل الدفع في الاقتصاد بصورة تزيد عن المستوى الطبيعي، مما يجعل من تدخل البنك المركزي امرا

،شركات الصرافة ،شركات الاستثمار المالي ،صناديق التقاعد والضمان الاجتماعي ومؤسسات التأمين) وتكون هذه القروض فعالة للغاية خلال فترة الكساد، وخلال هذه الفترة يكون لدى المصارف احتياطات نقدية مفرطة، ولا تفضل الشركات الخاصة الاقتراض منها حينها، لأنها تعتبر ذلك غير مربح. - نتيجة لذلك يصبح لدى البنوك عبء كبير، ولا يتوفر لديها احتياطي نقدي، وتجد صعوبة في إقراض الحكومة

3- طباعة الأموال

إلا أن هذا النوع يؤدي إلى قدر كبير من التضخم، أن تمويل العجز بهذه الطريقة له تأثير جيد خلال فترة الكساد، لأنه يساعد على رفع مستوى الدخل والعمالة

2: السياسة النقدية وأدواتها

اولا: مفهوم السياسة النقدية

يشير المفهوم التقليدي للسياسة النقدية بأنها عملية استخدام مجموعة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على المعروض النقدي بشكل خاص، والأداء الاقتصادي بشكل عام، وتمثل أيضاً الإجراءات المعتمدة من الحكومة، أو السلطة النقدية لإدارة عرض النقود وسعر الفائدة

ثانيا- أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية دور هام في النشاط الاقتصادي للدولة وتنبع هذه الأهمية من تعدد الأهداف التي تتمتع بها؛ حيث أن للسياسة النقدية دور هام في مواجهة التضخم والحفاظ على المستوي العام للأسعار،

البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة معينة (دنيا) يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا تجنباً لخطر إفراط هذه البنوك في الاقتراض بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا عن طريق تجميد بعض الأصول في محافظ البنوك التجارية ومن ثم الحد من الاقتراض

أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها

ضرورياً وذلك من خلال رفع سعر إعادة الخصم والذي يؤثر بدوره على ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية الإضافية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للبنوك التجارية، كما تستخدم سياسة سعر إعادة الخصم على القروض والاوراق التجارية المقدمة من البنوك التجارية

- التنظيم الانتقائي للقروض:

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحياناً، عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقوف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها والتي تتماشى وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ولهذا يمكن اتخاذ بعض الإجراءات ومنها:

- التأثير والإقناع الأدبي:

هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي وتتوقف فعالية ونجاح هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وتفتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد

2: أدوات السياسة النقدية النوعية

(الكيفية):

تهدف هذه الوسائل إلى تخفيض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأقل إنتاجية وتحويله إلى المشروعات الإنتاجية التي تكفل الاستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية العاطلة وبما يساهم في رفع معدلات الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي المطلوب وتتمثل أهم وسائل السياسة النقدية النوعية فيما يلي:

- تأطير الائتمان:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة

- النسبة الدنيا للسيولة:

قد يقوم البنك المركزي بإجبار

- عمليات السوق المفتوحة:

تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً خاصة في الدول النامية.

- فعالية عمليات السوق حالة

التضخم والكساد: تعتبر عمليات السوق المفتوحة واحدة من أهم الأدوات المستخدمة لتحكم في عرض النقود (Money Supply) وذلك لسرعة حدوث الأثر المطلوب وكذلك خلوها من أي آثار تضخمية قد توجد في الأدوات الأخرى

يقوم البنك المركزي بعرض اوراق مالية حكومية لبيعها للمصارف في حالة الحاجة التي سحب نقود لتقليل عرض النقود فيما يعرف بالسياسة الانكماشية ويحدث العكس في حالة الاحتياج إلى ضخ نقود حيث يقوم البنك المركزي بشراء الاوراق المالية من المصارف والمؤسسات المالية ويعرف هذا بالسياسة التوسعية

- الاحتياطي النقدي القانوني:

سنت الحكومات بعض الإصلاحات في سبيل تيسير الوصول إلى الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية، واعتمدت، على هذا الأساس، قانون التمويل الأصغر المصرفي في العام التالي، بحلول عام 2010، كان سوق التمويل الأصغر يقدم خدماته لما يزيد عن 51 ألف عميل

أن مهمة تحقيق أهداف الخطة الخمسية الثانية والرؤية الاستراتيجية تمثل تحدياً قوياً، يتطلب تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة ومستدامة أن تحقق تحسينات كبيرة في البيئة التي تعمل فيها قطاع الأعمال وفي بنى الحكم الجيد وكذا تحسين الوعي الأمني المحلي والمحافظة على استقرار الاقتصاد وإجراء الإصلاحات الهيكلية من أجل رفع الانتاجية ومواجهة عدد من المعوقات في مختلف القطاعات الاقتصادية

أن تحقيق نمو اقتصادي يتطلب زيادة ملحوظة في استثمارات القطاع الخاص وعلى وجه الخصوص الاستثمارات غير النفطية

تقر الرؤية الاستراتيجية حتى العام 2025م والخطة الخمسية الثانية على حد سواء ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدلات نمو مستدامة، كما أن كلاهما تدعوان لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام مع اعطاء القطاع الخاص الدور القيادي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وهذا يعكس بيئة القطاع الخاص ومدى قدرته على المنافسة في الخارج في ظل ما اعطي للقطاع

على التضخم وأن كان هناك فوائد على التسهيلات والقروض وصلت الى 17% وفوائد على الودائع تراوحت بين 10-15% وبمقارنتها بالتضخم الذي وصل الى ما بين 73-100% فقد كانت سالبة بكل المقاييس واعاقه استثمارات القطاع الخاص في تلك الفترة .

ففي أثناء تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1996م-2000م) قررت الحكومة ان تقوم باعداد الخطة الخمسية الثانية في اطار استراتيجية طويلة الأجل، ولهذا الغرض تم القيام ببلورة رؤية استراتيجية للتنمية في اليمن حتى العام 2025م، تهدف هذه الاستراتيجية الى تحقيق متوسط نمو سنوي للناتج المحلي الاجمالي بنسبة 9% وتخفيض معدل النمو السكاني ورفع الانتاجية، كما ان الرؤية تعزز التأكيد لأهمية تخفيض معدلات الفقر وكذلك خلق بيئة مواتية لتطور القطاع الخاص

هذا وقد حاولت الحكومة تنفيذ عدد من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية، فضلاً عن إصلاحات مالية وخصخصة بعض المؤسسات العامة بين عامي 2000م و2010م في سبيل تحفيز وتحسين بيئة الأعمال، فعلى سبيل المثال، أطلقت الحكومة منحة بولي للتنمية الإصلاح المؤسسي، سعياً لتحفيز نشاط القطاع الخاص خارج دائرة الهيدروكربونات. اشتمل ذلك على عنصرين رئيسيين: (1) إصلاحات ضريبية لترشيد حوافز الاستثمار الخاصة؛ و(2) إصلاح حقوق التسجيل والملكية.

هذه الوسيلة قد حققت كثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة

ثانياً: مفاهيم عامة حول نشاط القطاع الخاص اليمني في الظروف الحالية:

واجه تطوير القطاع الخاص في اليمن العديد من التحديات المتداخلة الشديدة التعقيد. شملت هذه العوائق البيروقراطية، وضعف البنية التحتية، وقلة مهارة القوى العاملة إلى حد كبير، وتردي مناخ الاستثمار، ونقص التمويل، واعتماد الاقتصاد المفرط على النفط، والفساد، وضعف الدولة، والنخبة الباحثة عن الريع وذات المصلحة الراسخة في عرقلة الإصلاحات. الآن، بعد ما يقرب من ثمان سنوات على الحرب الأهلية والتدخل العسكري الإقليمي، تدمر الاقتصاد اليمني وقطاعه الخاص. ومع ذلك تستمر العديد من الشركات في العمل، وبالفعل تعد مرونة القطاع الخاص عاملاً رئيسياً في جعل الأزمة الإنسانية في البلاد - وهي الأكبر في العالم - أقل تدهوراً مما كان يمكن أن تكون عليه

1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

في مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (1994م) كانت مهمة البنك المركزي في هذه الفترة مجرد طبع كميات كبيرة من أوراق النقد وضخها في الاقتصاد لاسيما والبنك المركزي يقوم بأعمال الخزينة ولم يستخدم أي اداة من ادوات السياسة النقدية لامتناس السيولة والسيطرة

مقارنة بالانكماش الذي تكبده القطاع العام والذي قدر بنسبة %31 خلال نفس الفترة. تبين المؤشرات العالمية السيئة للغاية فيما يتعلق باليمن، أن البلد يواجه صعوبات في جذب الاستثمارات، وأيضاً في إعادة رأس المال الوطني والشركات الأجنبية التي هربت من البلاد بحثاً عن بيئة أعمال أكثر أمناً. لا بد من التعامل مع الجهود الرامية إلى وضع تدابير لتحسين بيئة الأعمال الوطنية على أنها أولوية محورية في سبيل جذب الاستثمارات من جديد إلى اليمن وبدء عملية تعافي القطاع الخاص وتعافي النشاط المالي والنقدي

إن إنهاء النزاع القائم وإعادة توحيد المؤسسات الحكومية وآليات الحكم هي الوسيلة الاضمن لإرساء قواعد تعافي القطاع الخاص في اليمن والبلاد بصفة عامة، وهناك خطوات عملية وواقعية يمكن لأصحاب الشأن، على المستوى الوطني والدولي، العمل بها لدعم القطاع الخاص في اليمن مع استمرار النزاع، وستساعد هذه الخطوات على تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل خاصة أمام الشباب. كما أنها ستبدأ سلسلة من التطورات الإيجابية في اليمن مثل: التخفيف من حدة الأزمة الإنسانية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، وإعادة تفعيل الدورات المالية الرسمية، وغير ذلك من الأنشطة المرتبطة بالقطاع المالي والنقدي لاستعادة دورهما الطبيعي

بتحليل بيئة القطاع الخاص في اليمن نجد:

الدولة محصور في ضمان وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة (مثلاً وجود نسبة تضخم متدنية ونظام مستقر لسعر صرف العملات) وعلى أداء وظائف السيادة ونشاطات اقتصادية وخدمات اجتماعية محدودة وتحتوي الخطة الخمسية الثانية على برنامج طموح المخصصة وتوصي بأن يكون للقطاع الخاص دوراً في تقديم خدمات البنية التحتية

رغم تلك الجهود فإن النتائج كانت مخيبة للأمال، حيث قال البنك الدولي في تقييمه لتلك الإصلاحات ومدى تحقيقها للنتائج المرجوة، أن هذه المبادرات الطموحة عجزت عن تحقيق أهدافها. وأرجع ذلك إلى التدخل السياسي الفادح، والغياب الحكومية البيروقراطية، وغياب التنسيق وتنفيذ الخطط على مستوى الوزارات الحكومية وعلى مستوى البنى الحكومية-الخاصة، ويضاف إلى ذلك الآليات الضعيفة للحكم والمحاسبة، وغياب رؤية واضحة في التصدي للتحديات التي تواجه بيئة العمل في اليمن

1- بيئة القطاع الخاص :

أظهر القطاع الخاص مرونة كبيرة، وقدرة عالية على التكيف مع ظروف الحرب، بالرغم من التحديات العديدة التي رافقتها، مقارنة بالقطاع العام الذي شهد انهياراً كبيراً وواسعاً في مجال توفير الخدمات وأداء مؤسسات الدولة، حيث انكشنت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015-2016 بنسبة تقدر بـ %18

الخاص والصادرات من أهمية في خطة الحكومة على المدى المتوسط (الخطة الخمسية الثانية) والرؤية الاستراتيجية على المدى الطويل، وتطوير القطاع الخاص يعد امراً ضرورياً لتحقيق زيادة في تراكم رأس المال ورفع الإنتاجية، وهما يعتبران من الأساسيات لتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل كما يعتبر التوجه نحو التصدير مفتاح لتحقيق نمو سريع للدخل في بلدان صغيرة مثل اليمن

وكل من الرؤية الاستراتيجية للتنمية حتى عام 2025م والخطة الخمسية الثانية على حد سواء تدركان ما للقطاع الخاص من دور محوري في تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع ومستدام فكلاهما تدعوان لتعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وفي نفس الوقت توليان للقطاع الخاص الدور الرئيسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتهدف الخطة الخمسية الثانية إلى زيادة نصيب القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي الكلي والناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية إلى نسبة %35.7 و %72.3 على التوالي وهذا ما يتطلب تحقيق نمو حقيقي للقيمة المضافة للقطاع الخاص بمعدل نمو يبلغ %10 في السنة، والخطة تدرك أهمية اجراء إصلاحات تشريعية ومؤسسية، وتعزيز التنافس وتحسين نشاط الوساطة المالية، ومن أجل ضمانه كفاءة استخدام الموارد وخلق بيئة ملائمة لنشاط القطاع الخاص وينبغي ان يبقى دور

البنكية الإسلامية، وأنشأت الحكومة سجلاً انتمائياً وقدمت قانوناً بنكياً للتمويل الأصغر.

إن عجز الحكومة عن تنويع مواردها بعيداً عن الاعتماد على النفط وتوسيع رقعة القطاع الخاص غير النفطي، كان عاملاً آخرًا مهمًا أعاق حركة عجلة التنمية. فمع الارتفاع المستمر لأسعار النفط في العقد الأول من الألفية الجديدة، حتى عام 2008، شكلت صادرات النفط ما يقارب 85% من مجموع صادرات اليمن، واقتصرت مساهمة القطاع الخاص غير النفطي على الـ15% المتبقية. وولدت عائدات النفط 65% من الموارد الحكومية الإجمالية في نفس الفترة

نشأت العديد من العوائق القاهرة بفعل النزاع تمثلت في غياب الاستقرار السياسي، وتردي الوضع الأمني، والحصار الاقتصادي، واختلال التوازن المالي والنقدي، وشيوع اقتصاديات الحرب والجهات التجارية غير الرسمية التي هيمنت على السوق.

1- استخدام أدوات السياسة المالية في تعزيز دور القطاع الخاص
إن تعطل وغياب دور السياسة المالية للحكومة، تعد من أهم التحديات التي تواجه البنك المركزي اليمني في إدارته للسياسة النقدية. ويبرز ذلك من خلال: غياب المؤشرات المالية (والتي تعد أساس- أو مدخلات هامة- لإدارة السياسة النقدية)، وعدم وجود موازنة

امتصاص المخاطر داخليا وذلك من خلال التكتل وبناء قدرات ذاتية في توفير المدخلات الهامة لمنتجاتها كما ان المنشآت الكبرى تستغل مالها من شبكات راسخة من النفوذ علاوة على ما لديها من قدرة للوصول الى أسواق ومصادر تمويل خارجية .

المبحث الثاني

تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة المالية والنقدية في تحفيز النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص

اولاً: تحليل الوضع الراهن لمساهمة
السياسة المالية في استثمارات القطاع
الخاص:

هناك تحديات كثيرة متجذرة في بيئة الأعمال والاستثمار تواجه القطاع الخاص في اليمن. تصاعدت هذه التحديات مع استمرار الصراع الراهن، إذ وصل الأمر إلى أن وجدت اليمن نفسها في ذيل القائمة لمؤشرات الأعمال العالمية، وكثيراً ما تحتل المركز الأخير

وقد شهدت السنوات الـ25 الماضية بعض التقدم: فقد تمت إزالة بعض حواجز الاستيراد وجرى تخفيض الرسوم الجمركية؛ وأدت الإصلاحات في تسجيل الأعمال التجارية وتخفيض متطلبات الحد الأدنى لرأس المال إلى خفض الوقت والتكلفة اللازمة لبدء نشاط تجاري؛ وجرى تخفيض ضرائب الشركات بشكل كبير ومتناسق؛ كما حدث انخفاض ملحوظ في المنازعات المتعلقة بالعقارات؛ وافتتحت سوق للخدمات

1- بيئة القطاع الخاص تعمل بصعوبة في بيئة تتسم بأسلوب حكم ضعيف وفساد منتشر وبوجود معوقات ادارية كثيرة وضرائب مرتفعة لا تعمل بكفاءة وممارسات غير تنافسية

2- أن الغالبية من منشآت القطاع الخاص صغيرة الحجم وتعمل متجهة نحو العمل كورش او معامل تعمل في مجال الخدمات وتزاول نشاطاتها في اسواق تقليدية محدودة لا توجد فيها الا قليل من الفرص لأجراء أي توسعات مربحة

3- ينظر الى المناخ الاستثماري
كمناخ ذا مخاطر كبيرة

4- توجد هناك فرص بسيطة نسبياً لدخول المنشآت الى أي سوق حيث تواجهه معوقات كبيرة امام سعيها لتحقيق نمو للقيمة المضافة والتخصص وذلك لوجود مستويات عالية من المخاطر المحتملة وعدم الطمأنينة في المناخ الاستثماري العام وممارسات غير تنافسية في نشاطات الاعمال وخدمات بنية تحتية مكلفة وليست قائمة على التنافس

5- ان الحصول على خدمات الكهرباء والاراضي والخدمات القانونية صعبة ومكلفة جداً، مع وجود تكاليف مرتفعة لإنجاز أي معاملات أو صفقات، لوجود حوادث جانبية وسرقات وضعف شبكات النقل الداخلية غير الكافية وغيرها من الصعوبات

6- تحظى المنشآت الكبيرة بقدر اكبر من النجاح لأنها قادرة على

زهيدة. ولقد سجلت الإيرادات غير النفطية زيادة قدرها 271.9 مليار خلال النصف الأول من عام 2022 مقارنة بالنصف الأول للعام 2021 وبنسبة %237.7 وتشمل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية

◀ الضرائب

تعد اليمن واحدة من أقل الدول جباية للضرائب في العالم، فقد كانت الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز %9 قبل الحرب، مقارنة بالمعدل العالمي الذي يقدر به %17.7 في الدول النامية ذات الاقتصادات القريبة من حجم الاقتصاد اليمني. سعت الدولة على مر السنوات لتبني إصلاحات تهدف إلى زيادة الإيرادات الضريبية كنسبة

التجارية، والتي كان يمكن أن تذهب إلى تنمية القطاع الخاص ولقد سجل موقف الدين العام الداخلي 3449.1 مليار خلال النصف الأول من عام 2022 مقابل 3466 مليار خلال نفس الفترة من العام 2021م. هذا وقد تم إيقاف أدوات الدين العام المحلية بسبب الحرب انقسام البنك المركزي واستخدمت بدلا عنها التمويل عن طريق طبع النقود (اصدار كمية النقود المطبوعة).

◀ الموارد العامة للدولة

عانت اليمن لعقود من بنية مالية ركيكة في ظل الاعتماد المفرط على صادرات الطاقة، ففي سبتمبر / أيلول 2014، كانت عائدات قطاع

فعلية، والنقص الحاد في إيرادات الدولة، وفي ظل عجز غير محدد يغطي بطبع نقدي أو سحب على المكشوف، يحلها أدوات تعيق من التأثير الايجابي المفترض لتنشيط دور القطاع الخاص.

◀ أدوات الدين العام:

إن الحل الأمثل لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، هو التمويل بمصادر غير تضخمية تتمثل بأدوات الدين العام، إضافة إلى أنها ستعمل كأداة نقدية تؤثر إيجاباً على استقرار سعر صرف الريال اليمني من خلال رفع معدلات الفائدة على الإصدارات الجديدة التي يمكن أن تعمل على سحب الكتلة النقدية من السوق والتحكم بالعرض النقدي

جدول رقم (1) : الدين العام - بالمليار ريال

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدين العام	1882	2235	2834	3176	4086	-	-	3123	3466	3449.1

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

من مجموع الإيرادات العامة، ولكن هذه النسبة ظلت دون الـ %30 في الفترة 2010-2015 وفقاً لمؤشرات المالية العامة مع حدوث تغيرات بسيطة على النسبة حتى عامنا الحالي 2022م حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من العام 2022م إلى 383.4 مليار ريال مقابل 110.1 مليار ريال وبارتفاع بلغ 273.3 مليار، بينما انخفضت نسبة

النفط تشكل %25 من الناتج المحلي الإجمالي و%65 من الموازنة العامة. صحيح أن الحكومة حاولت في مرحلة ما قبل الصراع الجاري أن تقوم بتنويع الاقتصاد من خلال تبني برامج إصلاحية هدفت إلى دعم القطاعات غير النفطية والاستثمارات الأجنبية، إلا أن هذه المحاولات لم تستطع زحزحة هيكلية المالية العامة من الاعتماد على النفط سوى بنسب

لجأت الحكومة إلى أدوات الدين المحلية لسد الفجوة التمويلية في الموازنة التشغيلية المتصاعدة، مثل السندات وأذون الخزانة الحكومية، والاقتراض من البنك المركزي اليمني، والقروض الخارجية. وبالنظر إلى معدلات العوائد العالية نسبياً لسكوك الدين المحلية، فقد جذبت سياسات التوسع الحكومية في الاقتراض معظم استثمارات البنوك

جدول رقم (2) : الإيرادات العامة بالمليار ريال

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الإيرادات	2.177.911	2.292.979	1.062.734	898.635	684.423	684.423	840.653	764.523	764.523	1036.42

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

جدول رقم (3) : الإيرادات الضريبية بالمليار ريال

المؤشر	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
الضرائب	263	183.55	292	292	274	253	235	275	110.1	383.4	

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

الخاص في الجوانب الاستثمارية المختلفة

ثانياً: تحليل الوضع الراهن لمساهمة السياسة النقدية في التأثير على القطاع الخاص

لضمان وصول القطاع الخاص الى التمويل فانه لابد ان يعد النظام البنكي الفعال عاملاً حاسماً في تعزيز دور القطاع الخاص في اليمن، حيث يعتمد الاقتصاد على النقد بشكل كبير. فمنذ اندلاع الحرب في اليمن، تأثرت العديد من الشركات لقد قامت بتسريح الموظفين أو أجبرت على تعليق عملياتها. لقد دفعت أزمة السيولة النقدية الأصول المالية في القطاع البنكي الرسمي نحو السوق السوداء، مما أعاق عمل البنوك وجعلها غير قادرة على العمل بشكل صحيح. على المدى القصير، ينبغي للحكومة اليمنية وجميع أصحاب المصلحة المعنيين دعم العودة الكاملة لقطاع مالي ناجح - بما في ذلك تثبيت البنك المركزي اليمني وتمكينه من أداء مهامه النقدية. على المدى الطويل، ينبغي توجيه الجهود لقيادة الإصلاحات في اللوائح البنكية وضمان وجود منصة تمكن

هيمنت النفقات الجارية (أو المتكررة) على الإنفاق الحكومي وتضم النفقات الجارية رواتب القطاع الحكومي، ونفقات السلع والخدمات والصيانة، أعباء الدين العام، ودعم الوقود الذي شكل ما نسبته 23% من الموازنة العامة في الفترة 2010م - 2014م ، وخلال تلك الفترة مثلت النفقات الجارية أكثر من 85% من النفقات الحكومية بينما لم تتجاوز النفقات الاستثمارية والرأسمالية كنسبة من إجمالي الإنفاق العام الحكومي 13%. لا شك أن هذه المعدلات غير المتوازنة التي تقدم الإنفاق الجاري على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي هي مؤشر قوي على هشاشة الجهود الحكومية في دعم جوانب التنمية قبل النزاع إذ بلغت حجم النفقات الجارية خلال العام 2022م (يوليو 2022م) ما نسبته 66.5% من إجمالي الإنفاق العام. ومن شبه المؤكد انه لن تتحقق تنمية اقتصادية مستدامة في سيناريوهات ما بعد النزاع ما لم تخصص نسب أعلى من الإنفاق الحكومي العام على الإنفاق الاستثماري والرأسمالي.

أن الإنفاق الاستثماري الضعيف لا يساعد على قيام تعاون مع القطاع

مساهمتها في إجمالي الإيرادات العامة من 40.8% خلال النصف الأول من العام 2021م الى 31.4% في النصف الأول من العام 2022م.

◀ نقص الموارد وزيادة النفقات

منذ انطلاق الحرب الدائرة، ومع تدخل قوى إقليمية ودولية وتحكمها بالقرار اليمني حيث تأثر الاقتصاد اليمني والمالية العامة بانخفاض الموارد المالية وذلك لعدد من العوامل ومنها: توقف انتاج وتصدير النفط الخام والغاز الطبيعي لفترة من الزمن (لم يستأنف تصدير النفط الخام إلا منذ وقت قريب، وبكميات قليلة). أضف إلى ذلك: تأثر تحويلات المغتربين اليمنيين بعد فرض رسوم إضافية على الوافدين في سوق العمل السعودي، وتوقف الاستثمار الأجنبي المباشر، وضعف عائدات السياحة، والقروض والمنح والمساعدات الخارجية، وهروب رأس المال المحلي إلى الخارج.

◀ الإنفاق الحكومي

ساهم القطاع الحكومي في اليمن بما نسبته 45% من الناتج المحلي الإجمالي قبل النزاع القائم، فيما

جدول رقم (4) : الإنفاق العام بالمليار ريال

المؤشر	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004
الإنفاق	113	119	298.2	438.7	298.2	152	195	185	115	130.6	298.2

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

أدوات وعمليات السياسة النقدية

تتضمن الأدوات المتاحة للعمليات النقدية ما يلي:

- البيع / الشراء المباشر للأوراق المالية الحكومية
- إصدار شهادات الإيداعات.
- معاملات العملات الأجنبية .
- معاملات اتفاقية إعادة الشراء.
- التسهيلات الدائمة.
- متطلبات الاحتياطي.

وبالإشارة الى الأدوات الأكثر استخداماً من البنك المركزي في فترات مختلفة قبل الحرب، نتطرق الى الآتي :

1- الاحتياطي الإلزامي :

أستخدم البنك هذه الوسيلة بكل فعالية وتحسب نسبة الاحتياطي

وأشكال البضائع التي يمكن أن تخضع لسيطرة البنك

- بالنسبة إلى القروض بضمان أوراق تجارية: يجب التأكد من جدية العمليات التي نشأت عنها هذه الأوراق، ووجود مقابل للوفاء بها، والاستعلام بدقة عن المدينين
- بالنسبة إلى القروض بضمان أوراق مالية: يجب أن تكون الأوراق المالية ذات مراكز مالية ممتازة وعليها تداول في سوق الأوراق المالية (أن وجد)
- بالنسبة إلى القروض مقابل التنازل عن المستحقات من قبل الغير: تعالج في إطار القروض بدون ضمان عيني حيث تتطلب دراسة المركز المالي للعميل، وكذلك المركز المالي للغير الذي لديه المستحقات،

المستثمرين المحليين و الأجانب من إنشاء بنوك في البلاد، وكذلك تمكين تدفقات تحويلات المغتربين من الانسياب في اقتصاد البلاد. وفي هذا الصدد، ينبغي على الحكومة اليمنية إنشاء آلية ضمانات استثمار لجذب تحويلات المغتربين اليمنيين للمساهمة في الانتعاش الاقتصادي لفترة ما بعد الحرب

بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون مؤسسات التمويل الأصغر ذات الخبرة في اليمن هدفاً رئيسياً لجميع أصحاب المصلحة للدفع نحو المزيد من الشمول المالي في جميع أنحاء اليمن، كما يجب تمكين بنوك وشركات التمويل الأصغر لتقديم خدمات مالية للأفراد وخدمات إدارة

جدول رقم (5) احتياطي البنوك لدى البنك المركزي - بالمليار ريال

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر
750	688	620	594	554	549	420	353	256	267	احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

القانوني الإلزامي في نهاية كل اسبوع من اجمالي ودائع البنوك ولكل انواع الودائع والحسابات تحت الطلب والحسابات الجارية سواء كانت بالعملة المحلّة أو الاجنبية وقد تدرجت هذه النسبة صعوداً وهبوطاً تبعاً لحالة السيولة، حيث استخدمت للحد من التوسع في

الائتمان والحد من الدولار وعادة تعطى نسبة الاحتياطي القانوني فائدة على الريال (تراوحت ما بين 10-15%) ونسبة فائدة متفاوتة على العملات الأجنبية (30-15%)

ومدي ملائمة وسلامة أعماله مع مراعاة منح هذه القروض بنسب معقولة

1- استخدام أدوات السياسة النقدية في تعزيز دور القطاع الخاص

وفقاً للمادة 5 من قانون البنك المركزي، يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية للبنك في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على هذا الاستقرار. الهدف الآخر هو تعزيز السيولة، القدرة على الوفاء بالديون، والتشغيل السليم للنظام المالي المستقر القائم على قاعدة السوق.

النقد للشركات الصغيرة، كما يجب تعزيز الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول في اليمن لتوسيع نطاق الوصول إلى المقترضين ذوي الدخل المنخفض

ولتحديد حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في اليمن والذي سيساهم في تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الاقتصاد ينبغي اتباع الضوابط التي تحكم الأنواع المختلفة من القروض كما يلي:

• القروض بضمان البضائع: يقتصر الإقراض على البضائع الجديدة فقط،

2- أدون الخزانة واعادة الشراء:

أدون الخزانة بدأت كتجربة خلال شهر ديسمبر 1995م ويناير وفبراير 1996م ولأجل شهر واحد، عندما ظهرت بوادر نجاحها تم إصدارها بأجل 91 يوم و18 يوم و364 يوم والغى آجال الشهر وتطور المزاد ليصبح أسبوعيا وخلق هذا نشاطا كبيرا جذب كثير من المدخرات وشجع البنوك على قبول الودائع وتحولت الكثير من أرصدة الودائع من الدولار الى الريال نظرا للعائد المجزي اذ كان يصل الى 2% فوق الفائدة التأشيرية، وقد استخدمت أدون الخزانة في المقام الاول لتمويل عجز الموازنة من مصادر غير تضخمية وفي نفس الوقت استخدمت كأداة لامتصاص السيولة والسيطرة على التضخم

مؤقتة يتم التناوب في اصدارها ما بينها وبين أدون الخزانة وفقا للحالة النقدية للبنك وتأثيرات عجز الموازنة العامة

بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م، نجد ان لم يتم استخدام هذه شهادات الایداع خلال الفترة من 2013م الى 2022م ويعود السبب في ذلك الى الانقسام الحاصل في السلطة المالية والنقدية.

4- التدخل في السوق بيع وشرا العملات:

يتدخل البنك المركزي في السوق لسببين:

- 1- امداد السوق بجزء من احتياجاته من النقد
- 2- عندما يرى ان هناك ضغوطا

5- اسعار الفائدة ومعدلات التضخم: نظرا لارتفاع معدلات التضخم وثبات معدلات الفائدة (نوعا ما) على الودائع وعلى القروض والتسهيلات، الأمر الذي أدى بالمدخرين الى الهروب من الريال الى العملات الأجنبية واكتناز الذهب والمضاربة بالأراضي والعقارات، ثم ان تحرير اسعار الفائدة صعودا وهبوطا أدى الى ارتفاع اسعار الفائدة على القروض، حيث استمر الحد الأدنى لسعر الفائدة التأشيرى على الودائع بالريال عند 15% وهو السعر الذي قام البنك المركزي بتخفيضه خلال فبراير 2013م في حين ظل سعر فائدة الاقراض محررا تحده البنوك وفقا لمقتضيات عملها، وهذا التذبذب اثر سلبا على حجم الاستثمارات الخاصة الممولة من التسهيلات

جدول رقم (6) اسعار الفائدة والتضخم %

المؤشر	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
أسعار الفائدة	13	13	15	15	15	15	15	15	15	15
التضخم	19.5	9.9	11	8.1	10.4	23.9	30	27	29	55.1

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد الى نشرة التطورات النقدية للبنك المركزي 2022م.

وفقا لنشرة تطورات البنك المركزي نجد ان مؤشر أدون الخزانة كان (صفر) خلال السنوات من 2013م الى منتصف 2022م بمعنى انه لم يتم استخدام هذه الاداة من قبل البنك المركزي خلال هذه الفترة

3- شهادات الایداع :

الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار ولذا فقد استخدم البنك المركزي اليمني شهادة الایداع لامتصاص السيولة الفائضة واعتبر ادارة البنك هذه الوسيلة وسيلة

كبيرة غير مبررة اقتصاديا على سعر الصرف للريال قد تؤدي الى ضغوط تضخمية، ويتم البيع عن طريق المزاد للعملة الأجنبية وفي نفس الوقت تقوم المؤسسات والبنوك عرض الزائد عن حاجتها من النقد الأجنبي على البنك المركزي ويقوم بشرائه بسعر النشرة التي يتم إصدارها بشكل يومي بناء على مسح يومي لأسعار السوق سواء لدى البنوك او الصرافين، فضلا عن استخدام البنك للمزادات العلنية خلال الفترة الاخيرة

الانتماية الممنوحة من قبل البنوك التجارية، وبالتالي فإن نسبة الفائدة لم تساهم في زيادة الاستثمار في الاقتصاد.

أن تحقيق استقرار الاسعار والمحافظة عليها هو الهدف الاساسي للسياسة النقدية ويستنتج من ذلك الجهود الكبيرة التي يقوم بها البنك المركزي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الحكومة لتوجيه السياسة النقدية بطريقة مصممة ومنسجمة مع السياسات الاقتصادية الكلية

الكبار اتفاقيات تجارية دولية، تم إعدادها على أمل تمهيد الطريق للدول الأوروبية لاستيراد البضائع اليمنية، دون توقيعها وهي موجودة على مكاتبهم منذ أشهر، وهذا يحرم الدولة والقطاع الخاص من توسيع وتنويع النشاط الاقتصادي

رابعاً: إعادة تفعيل ودعم الهيئات الحكومية التي من شأنها تيسير التجارة الدولية. تتضمن هذه الهيئات المجلس الاقتصادي الأعلى والمجلس الأعلى لتنمية التصدير وشارك ممثلي القطاع الخاص في تلك الهيئات وتوسيع السياسات والاجراءات لتيسير التجارة الدولية للدولة

خامساً: الاهتمام بقائمة المشاريع ذات الأولوية بحيث تشمل هذه القائمة استثمارات في البنية التحتية الخاصة بالموانئ وخطوط الملاحة البحرية، لتسريع عجلة الاستيراد والتصدير عن طريق الشحن عبر البحار، ومن الممكن تسويق هذه القائمة لمانحين وممولين إقليميين ودوليين مهتمين، ويوصي مؤتمر الحوار بين الحكومة والقطاع الخاص بالاتفاق على قائمة المشاريع وتنفيذها

سادساً: بالنظر إلى النطاق الضخم للاحتياجات التي ستفرضها الاستثمارات في البنية التحتية والعائدات الحكومية المتردية، فمن غير الوارد أن تستطيع هذه العائدات تمويل تلك الاستثمارات، ولذلك ستكون هناك حاجة لضخ كميات كبيرة من التمويل من قبل القطاع الخاص، إلى جانب ما يقدمه

العملة الصعبة من المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وقد اتخذت جماعة الحوثيين خطوات لإلزام التجار والمصارف بعدم الامتثال لسياسة البنك المركزي اليمني في عدن، وهذا يحد من تحقيق السياسات المرسومة من البنك المركزي ويحد من تأثيرها الايجابي في مجال السياسات المالية والنقدية

ثانياً : أن قائمة المواد التي يحظر التحالف الذي تقوده السعودية استيرادها طويلة للغاية، وهي أيضاً صارمة وعقابية، فحظر هذه البضائع يمنع المستهلكين في اليمن من شراء العديد من المواد الغذائية والمنزلية التي يحتاجونها في حياتهم اليومية، كما أن ذلك يمنع المصانع من الحصول على المواد الخام التي تحتاجها لصناعة منتجاتها. وعلى ذلك، يجب مراجعة قائمة البضائع المحظورة، مع الحرص على السماح باستيراد منتجات أكثر، وتحديد تلك التي يندر أو ينعدم استخدامها في المجال العسكري، وذلك لتوسيع النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص

ثالثاً: تم إغلاق الكثير من الشركات العاملة في قطاع صيد الأسماك، فيما تعاني شركات أخرى من قيود شديدة تفرضها بيروقراطية الحكومة وعجزها عن دعمها، وتتنوع العوائق البيروقراطية من الرسوم المتعددة التي تتقاطع فيما بينها في مستويات حكومية متعددة، إلى التنظيمات المتعبة والمتضاربة، ولم تبذل الحكومة اليمنية أي جهد يذكر لتسويق المنتجات اليمنية في الخارج، وقد أهمل مسؤولو الدولة

للحفاظ على الاستقرار النقدي. ارتفع مؤشر تكلفة المعيشة لسلة الغذاء في الجمهورية اليمنية من 47458 مليار ريال في ديسمبر 2020م الى 73607 مليار ريال في ديسمبر 2021م وانخفض في مارس 2022م الى 84902 مليار ريال في ابريل 2022م وهذا يعكس انخفاض تضخمي شهري للغذاء في ابريل 2022م نسبته %11.9 مقارنة بشهر مارس 2022م حيث سجل التضخم السنوي للفترة (ديسمبر 2020م-ديسمبر 2021م) حوالي %55.1.

ويمكن تلخيص أهم الجوانب اللازمة لمساهمة السياسة المالية والنقدية في استثمارات القطاع الخاص في النقاط الآتية :

اولاً: بالرغم من أن البنك المركزي اليمني في عدن واللجنة الاقتصادية المرتبطة به قد وضعا آلية عملية لتوفير التمويل لعمليات استيراد السلع الأساسية، إلا أن هذه العملية قد أصبحت مشلولة بصورة شبه كاملة بسبب الصراع بين البنك المركزي اليمني في عدن (المعترف به دولياً) والبنك المركزي اليمني في صنعاء (الذي تتحكم به جماعة الحوثيين وهو غير معترف به دولياً)

جوهر الخلاف هو أن البنك المركزي اليمني في عدن يشترط الدفع لخطابات الاعتماد نقداً ولا يقبل الشيكات، إلا أن قيادة البنك المركزي اليمني في صنعاء، حيث يوجد معظم المستثمرين الكبار ومقرات البنوك، تعارض هذه السياسة على أساس الادعاءات بأنها تستنزف سيولة

4- ضعف الاهتمام بالحوافز المالية والضريبية المساهمة في جذب الاستثمار المحلي والاجنبي

5- أدت الاستثمارات الكبيرة في البنية التحتية من قبل الدولة الى خلق علاقات ترابط دينامية مع الصناعات الخاصة وخلق فرص جديدة للعرض والطلب تؤدي الى تشجيع الاستثمار الخاص الى دخول مجالات جديدة وانشطة جديدة وذلك ما لم يتحقق خلال السنوات السابقة

6- ضعف السياسات النقدية للبنك المركزي خلال الفترة السابقة مما أدى الى تأثر النشاط الاستثماري للقطاع الخاص.

7- ان التخفيض غير الحكيم في الانفاق العام من أجل تصحيح العجز المالي نتج عنه تخفيض في استثمارات البنية التحتية المهمة، وهذا ما هو سائد في فترة الحرب مما حد من دور القطاع الخاص

8- في ظل الاستراتيجيات الانمائية تنتهج سياسات ضريبية ومالية نشطة تشجع النمو حيث يتم تسجيل معدلات منخفضة من الاستثمار الخاص نتيجة لانخفاض المدخرات وضعف الطلب، وهذا غير مطبق في اليمن

9- عدم وجود آليه واستراتيجية متفق عليها بين القطاع الخاص والحكومة لتنشيط دور القطاع الخاص والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي

هذا التجمع أن يكون صوتا واحدا وموحدا للقطاع الخاص اليمني لدمج جهود كافة القطاعات من أجل دعم التعافي، والعمل كمنبر لتنسيق هذه الكيانات للتعاون الفعال مع الحكومة والجهات المانحة وبالذات في مرحلة ما بعد الحرب

تاسعا: زيادة مشاركة القطاع الخاص في الجهود الإنسانية أثناء الصراع وفي تحديد فرص النشاط خلال عملية إعادة الإعمار والتعافي، وذلك من خلال مأسسة الشراكة وفقا لحوار شامل بين القطاع العام والخاص من خلال مؤتمر الحوار المزمع عقده .

الناتج والتوصيات

اولا: النتائج:

1- عمل القطاع الخاص في بيئة تتسم بضعف هياكل العمل وضرائب مرتفعة وادارة ضرائب لا تعمل بكفاءة.

2- لم يتحقق نمو اقتصاديا سريعا ومحقق لفرص عمل في الماضي لعدم الاهتمام بقطاعات الزراعة والثروة السمكية والصناعات التحويلية ولضعف مساهمة القطاع الخاص في تلك الانشطة

3- توقفت الاستثمارات الخاصة على توقعات المستثمرين حول الارباح المستقبلية ،اذ يمكن للاستثمارات الخاصة ان تنشط رغم ارتفاع اسعار الفائدة طالما الارباح المتوقعة تفوق سعر الفائدة السائد في السوق وذلك لم يتحقق في السنوات الماضية.

المانحون، لتلبية احتياجات هذه الاستثمارات، ولكن الحكومة اليمنية تفتقر الى الخبرة في تنفيذ صفقات من هذا النوع في الوقت الذي قد يتوجس لاعبو القطاع الخاص من التعامل مع الحكومة بالنظر الى وضعها الحالي، ومطالباتها بتنازلات عالية، من أجل إبرام اتفاقيات كاملة الأركان بين القطاعين العام والخاص. ولهذا يُنصح بالعمل بمقاربة تدريجية بتوظيف القطاع الخاص (PSP) لتعزيز خبرة الحكومة وبناء ثقة القطاع الخاص، ويوصي مؤتمر الحوار بمناقشة ذلك والاتفاق على قائمة الخطوات التنفيذية للأهمية الاقتصادية

سابعا : دعم الاستثمارات المختلفة على أن تشمل هذه العملية على إجراء دراسات ومسوح لتقييم الميزات التنافسية التي تتمتع بها المناطق اليمنية المختلفة، ويجب أن تضمن منح صلاحيات أكبر للسلطات المحلية، فيما يتعلق بالترويج وجذب الاستثمارات ، وتقترح شراكة في ذلك بين السلطات المحلية والقطاع الخاص.

ثامنا: الحاجة إلى إنشاء تجمع من القطاع الخاص يتحرك لصالح الشركات اليمنية ويدعمها، كما يتبادل وجهات النظر بشأن القضايا التي تؤثر على أداء القطاع ومشاركته النشطة. ثمة نقطة رئيسية هي الحاجة إلى الشراكة مع الجهات الحكومية في أمور تتجاوز جمع الضرائب، كالتخطيط لاتخاذ القرار وتقديم الخدمات. القصد من

10- يجب دعم مشاريع البنية التحتية على المدى الطويل، وينبغي أن يشمل ذلك تسهيل نقل المعرفة، وخاصة المعرفة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في الأعمال عبر توفير برامج تعليم وتدريب لقوى القطاع الخاص العاملة وهذا يتطلب تمويل من المنظومة المالية في الدولة، في اقامة البنى الاساسية لذلك اشراك القطاع الخاص في تنفيذ ذلك (الحكومة والقطاع الخاص).

11- نوصي ان تكون السياسة النقدية هي السياسة الهادفة الى تشجيع الاستثمار عن طريق استخدام اسعار الفائدة كأداة للاستثمار طويل الأجل. (البنك المركزي)

12- يستلزم على البنك المركزي استخدام الاحتياطي القانوني بشكل حذر للمساهمة في الحفاظ على حقوق المودعين وعدم الاضرار بنشاط القاع الخاص. (البنك المركزي)

13- من الضروري ان يهدف التحكم بأسعار الفائدة الى ضمان توازن السوق المالية والنقدية بما في ذلك التوازن بين المدخرات والاستثمارات فمهم ان يترافق التحكم بأسعار الفائدة مع أدوات اخرى منها تقديم حوافز للاعتمادات المقدمة للاستثمار في القطاعات ذات الالوية. (البنك المركزي)

14- على الحكومة وضع تدابير لتحسين بيئة العمل كالألوية لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي من اجل تعافي النشاط المالي والنقدي وبالتالي تعافي القطاع الخاص والاقتصاد عموماً. (الحكومة)

بالإنصاف أي إبقاء التضخم عند معدلات معتدلة كما تتطلب زيادة المعروض النقدي الذي يشجع النمو وزيادة درجة التعميق المالي. (البنك المركزي)

5- يتوجب على البنك المركزي اليمني استخدام سعر اعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة كأدوات مهمة للتحكم وتطبيق سياسات اقتصادية توسعية او انكماشية اعتماداً على الاوضاع الاقتصادية و المالية مما يسهم في تنشيط القطاع الخاص. (البنك المركزي)

6- قيام مالية الحكومة ممثلة بوزارة المالية بزيادة الانفاق العام خلال المدة القادمة واستخدامه كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي الخاص. (الحكومة)

7- الاشغال العامة وضرورة زيادة الانفاق فيها وخاصة في البنية الاساسية بالاشتراك بين الحكومة والقطاع الخاص حتى يؤدي الى زيادة فرص العمل وزيادة دخل الافراد وبالتالي زيادة الانتاج والنمو الاقتصادي. (الحكومة والقطاع الخاص)

8- الاقتراض من النظام غير المصرفي خلال الفترات القادمة لتخفيض المعروض النقدي وتنشيط الاقتصاد. (البنك المركزي)

9- يجب تحويل السياسة المالية الخاضعة للقيود الى سياسة توسعية باعتماد برنامج للاستثمار العام وكذلك الاستثمار الخاص (استثمار القطاع الخاص) الذي يتسم بكثافة فرص العمل ويمول من الاقتراض. (الحكومة)

10- تركز الانفاق العام على الانفاق الجاري وعدم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري وضعف مساهمة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية

11- ارتفاع معدلات التضخم خلال المدة السابقة بوتيرة متسارعة وخاصة في فترة مابعد الحرب

12- ضعف دور مالية الحكومة ممثلة بوزارة المالية والبنك المركزي في تفعيل الأدوات المالية والنقدية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: التوصيات

1- وضع معالجات عاجلة لتجاوز التحديات التي تواجه عملية تسيير طلبات خطابات الاعتماد التي تقدم بها التجار من أجل استيراد السلع الأساسية ، واعادة تفعيل مهام البنوك في هذا الصدد. (البنك المركزي)

2- الاهتمام بممارسات حديثة يقوم من خلالها القطاع الخاص بمساهمات هامة في مشروعات البنية التحتية وفقاً لنظام B.O.T (Build, Oper- ate, Transfer) أي البناء والتشغيل ونقل الملكية للدولة بعد مدة زمنية معينة يتم فيها استعادة جانب هام من الانفاق الاستثماري الخاص. (الحكومة والقطاع الخاص)

3- يستلزم تقييم السياسات المالية للمساهمة في القضاء على الفقر أي برامج الاستثمار الموجهة ومنح الحوافز للقطاع الخاص لدعم أهداف الحكومة التي تستهدف الفقراء. (الحكومة)

4- تتطلب السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي أن تتسم

20- يجب الاقرار بأهمية الانفاق العام وتوجيهه نحو المجالات الحيوية لبناء رأس المال الاجتماعي في التعليم والصحة والترويج والبنية التحتية والتي تعتبر من اهم العوامل المحفزة للاستثمار الخاص. (الحكومة)

21- يجب تسخير السياسة النقدية مع السياسة المالية وتوجيههما نحو تحقيق اهداف اقتصادية حقيقية مثل خلق فرص عمل وحماية اسباب المعيشة وتوسيعها وتقليص الفقر والحفاظ على سعر صرف العملة المحلية، (الحكومة والبنك المركزي).

22- تحرير ارصدة الحسابات الجارية واحتياطات البنوك المودعة للفترة من عام 2015م واتاحة الفرصة للقطاع الخاص في استخدام كافة التسهيلات الائتمانية المتاحة. (البنك المركزي)

23- وقف كل اشكال التمويل بالعجز واللجوء الى مصادر غير تضخمية والتي تساعد على تشجيع الاستثمار الخاص. (الحكومة والبنك المركزي)

24- اعادة هيكلة المؤسسات المالية والمصرفية كادريا وقانونيا وإداريا وماليا لتواكب احتياجات النمو وتساهم في توفير بيئة موانمة تجذب الرأسمال الخاص الى النشاط الاقتصادي. (الحكومة والبنك المركزي)

15- قيام وزارة المالية والبنك المركزي بتفعيل الدورة المالية والنقدية والتنسيق بذلك مع القطاع الخاص كما كانت قبل الحرب. (الحكومة والبنك المركزي)

16- توفير موارد مالية ضخمة للاتفاق الاستثماري والرأسمالي للفترة ما بعد النزاع لغرض تحقيق اعادة الاعمار والتنمية الاقتصادية. (الحكومة والبنك المركزي والقطاع الخاص)

17- على الحكومة انشاء آلية ضمانات وحوافز لجذب الاستثمار المحلي والاجنبي ومنها وضع سياسات مالية ونقدية ملائمة. (الحكومة)

18- ينبغي على الدولة والقطاع الخاص والجهات المانحة أن تنشئ آلية شاملة تشارك فيها الجهات الفاعلة التجارية المحلية بشكل هادف لتوفير دعم قوي في تعزيز بناء الاقتصاد وتمكين البيئات التجارية المناسبة وتحديث المنظومة المالية والمصرفية لتواكب ذلك. (الحكومة والقطاع الخاص والمانحين)

19- إعادة النظر في سياسة أدونات الخزانة بشكل يساهم في دعم الاستثمار والنمو الاقتصادي، وسياسة الاحتياطات الأجنبية وتفعيل دورها في تحفيز الاستثمار المحلي وتعزيز دور القطاع البنكي في الإسهام في تجاوز أزمة الحرب وتسريع عجلة التنمية. (الحكومة والبنك المركزي)

المراجع:

أولا: الكتب:

1- مظهر محمد صالح قاسم، السياسة المالية والنقدية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011م.

2- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، المكتبة القانونية

3- مصطفى المتوكل و محمد الحاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2008.

4- عثمان احمد عثمان، السياسة النقدية والاقتصاديات المالية واثرها على التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، (2016م)

ثانيا: الدراسات:

1- دراسات البنك القطري الدولية، دراسة بعنوان (النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية المصادر العوائق الامكانيات) البنك الدولي

2- مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، دراسة مشاركة القطاع الخاص في مرحلة ما بعد النزاع في اليمن - <https://sanaacenter.org/ar/publications-all-main-publications-ar/696>

3- احمد عبدالرحمن السماوي، ورقة عمل تجرية السياسة النقدية واصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية

4- نهى عمر العبد، محاضرات في ادارة الائتمان، جامعة عدن، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم علوم مالية مصرفية

5- مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية، إعادة هيكلة المالية العامة في اليمن - <https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/81>

رابعا: التقارير الرسمية:

1- البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات المالية والنقدية يونيو 2022م،

2- البنك المركزي اليمني، الفرع الرئيسي عدن، الجمهورية اليمنية 2022م، - <https://www.cby-ye.com/monetary-policy>

3- لبنك المركزي اليمني، نشرة التطورات الاقتصادية والمالية يونيو 2022م

ثالثا: الأترنت

1- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

3- https://www.unocha.org/sites/unocha/files/dms/yemen_humanitarian_needs_overview_hno_218_20171204.pdf

4- <https://www.argaam.com/ar/article/article-detail/id/510141>

5- <https://www.argaam.com/ar/article/article-detail/id/5101414->



يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

أزمة تمويل الأزمة الإنسانية في اليمن



إلى 18.1 مليون بين سبتمبر 2025
وفبراير 2026.

• يبلغ عدد النازحين حوالي 4.8
مليون نازح داخليا حتى نهاية 2024
منهم حوالي 80% من النساء
والفتيات، وكثير منهم بلا حماية كافية
• يعاني نحو نصف الأطفال دون

المساعدات الإنسانية والحماية في
عام 2025.

• من انعدام الأمن الغذائي يبلغ
حوالي 17 مليون شخص تقريبا
بينهم 5.2 مليون في حالات طوارئ
أو ما قبل المجاعة، وقد يرتفع العدد

يعتبر الوضع الإنساني في اليمن
حاليا من بين الأسوأ عالميا وسوف
نستعرض أهم المؤشرات الخطيرة
لحجم الأزمة الإنسانية وذلك على
النحو التالي:

• أكثر من نصف السكان اي حوالي
19.5 مليون إنسان بحاجة عاجلة إلى

العوامل الداخلية:

- استمرار الصراع المسلح بين الأطراف اليمنية، مما يؤدي إلى تهجير المدنيين وتدمير البنية التحتية
- انهيار مؤسسات الدولة بما في ذلك القطاع الصحي والخدمات الأساسية
- انقسام المؤسسات المالية والاقتصادية
- تفشي الفساد وسوء الإدارة في القطاعات الخدمية والإنسانية
- شح الموارد المحلية وعجز الحكومة عن توفير رواتب الموظفين وتمويل استيراد السلع الأساسية

العوامل الخارجية:

- التدخلات الإقليمية والدولية توجع النزاع وتعقد جهود الحل السياسي
- تعقيد عمليات الاستيراد والتصدير خصوصاً في الموانئ والمطارات وبتن سلاسل الإمداد
- تراجع الدعم الإنساني الدولي بسبب نقص التمويل واهتمام العالم بأزمات أخرى
- ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالمياً بسبب الأزمات الدولية
- تأثير التغير المناخي والجفاف والفيضانات التي تضر بالأمن الغذائي

❖ أسباب أزمة تمويل الاستجابة الإنسانية في اليمن:

- من أهم الأسباب هي:
- اصيب المانحين بالملل بسبب طول فترة الأزمة وتعدد الأزمات العالمية في اوكرانيا وغزة والسودان وسوريا أدى إلى توزع التمويل الدولي وتراجع



طفل خارج المدرسة، مع انتشار زواج الأطفال واستغلال الأطفال وأعمال عنف متعددة من تلك الشواهد ندرك فعلا خطورة الأزمة الإنسانية في اليمن واثارها المرعبة على مستقبل البلاد في كل النواحي

❖ أهم العوامل المؤثرة على تزايد تدهور الوضع الإنساني في اليمن

الوضع الإنساني ليس في أزمة خطيرة فقط ولكنه يزداد تدهوراً بشكل متزايد مع طول فترة الأزمة في البلد واليكم أهم العوامل المؤثرة على حالة الأزمة وإمكانيات وصولها إلى مراحل أسوأ.

الخامسة من التقرزم بسبب سوء التغذية ويعاني أكثر من 500,000 طفل من سوء التغذية الحاد و1.8 مليون في حالة سوء تغذية معتدل ويعاني حوالي 1.3 مليون امرأة حامل أو مرضعة من نقص حاد في التغذية • انتشار أمراض مائية على نطاق واسع مثل الكوليرا والحصبة.

• تدهور النظام الصحي حيث يقدر 40-45% من المنشآت الصحية إما مدمرة أو غير قادرة على تقديم خدمات أساسية

• يفتقر ما يقارب 13-15 مليون شخص إلى خدمات المياه والصرف الصحي النظيفة

• نظام تعليمي شبه منهار حيث آلاف المدارس مدمرة، و4-4.5 مليون

• تعيين مبعوث خاص لليمن في الأمم المتحدة مكلف بحشد الدعم في الدول المانحة الرئيسية

الاعتماد على الذات اليمني:

• تطبيق إصلاحات مدعومة من صندوق النقد الدولي لاستقرار العملة، تشمل ضخ سيولة أجنبية ومراقبة الأسعار

• إعادة بناء القطاعات الإنتاجية من خلال استثمار 20% من التمويل الإنساني في مشاريع تحفيز الاقتصاد المحلي في قطاعات الزراعة، مصاد الأسماك وغيرها

• تقديم ضمانات ائتمانية من البنك الدولي لاستئناف استيراد الغذاء والدواء

• إنشاء خلية أزمات مشتركة تضم الأمم المتحدة، الحكومة اليمنية، ومنظمات الإغاثة لتوحيد جهود التوزيع وتجنب الازدواجية

• استضافة قمة دولية في الرياض أو جينيف لتحديد التزامات التمويل السنوية مسبقاً

واخيراً نؤكد على أنه لا يمكن فصل حل أزمة التمويل عن العملية السياسية؛ فالتقدم في مفاوضات السلام هو الضامن الوحيد لاستدامة الحلول ويجب الإدراك أن اليمن المستقر والمسالمة يعود بالنفع على الجميع

أن حل الأزمة الإنسانية تتطلب تحولاً جذرياً من النموذج الإغاثي إلى نموذج إنمائي قائم على تمكين المجتمع المحلي

المؤسسات المالية الدولية لجمع تمويل مستدام

• إنشاء صندوق تمويل إقليمي بقيادة دول الخليج والاتحاد الأوروبي مع إعفاءات ضريبية لتشجيع التبرعات

• استخدام أدوات التمويل المتوافقة مع الشريعة (مثل الصكوك) لجذب تبرعات من المؤسسات الخيرية الإسلامية

تطوير كفاءة الاستخدام:

• تعزيز الشراكة مع المنظمات المحلية من خلال توجيه 30% من التمويل لمنظمات المجتمع المدني اليمنية لتقليل التكاليف الإدارية وزيادة الوصول للمناطق النائية

• إنشاء نظام مراقبة مشترك عبر تطبيق منصة رقمية لتتبع المساعدات وضمان الشفافية، بمشاركة الحكومة والمانحين

• تبني نهج "القطاعات المتكاملة" (مثل دمج الصحة والتغذية) لخفض التكاليف ورفع الفاعلية

الشفافية والمساءلة:

• تفعيل آليات المساءلة عبر ربط الدعم السياسي بالتمويل الإنساني، ومطالبة مجلس الأمن بفرض عقوبات على الأطراف التي تعرقل وصول المساعدات

• التفاوض مع الولايات المتحدة لإصدار تراخيص خاصة للبنوك اليمنية لتسهيل تحويلات المساعدات رغم العقوبات

الأولوية للأزمة اليمنية

• غياب تقدم الحل السياسي واستمرار النزاع دفع بعض المانحين لتقليص التمويل بحجة أنه لا جدوى من العمل الإغاثي دون حل جذري للصراع

• استمرار الانقسام في المؤسسات اليمنية يعيق التنسيق الفعال ويقلل من ثقة المانحين

• انتشار الفساد وضعف الشفافية وبروز مخاوف جدية من سوء استخدام المساعدات أو تسربها إلى أطراف النزاع

• وجود تقارير دولية عن تلاعب أو تدخلات محلية في توزيع المساعدات

• تراجع الأولويات السياسية لدى المانحين بسبب تغير السياسات والحكومات وخاصة في الدول الغربية

• الأزمات الاقتصادية العالمية مثل التضخم العالمي وارتفاع التكاليف التشغيلية

• غياب الجهود المحلية في الحد من أزمة تمويل الأزمة الإنسانية

❖ الإمكانيات المتاحة

والإجراءات الممكنة لحل أزمة

تمويل الأزمة الإنسانية في

اليمن:

يمكن استعراض ذلك عبر عدد من المحاور كالتالي:

مصادر التمويل:

• تعبئة التمويل الدولي المبتكر والطارئ عبر إصدار سندات مدعومة بضمانات من الدول المانحة أو

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة

AL
ROBAN
الروبان

